

المجلس

مجلة برلمانية تصدر عن المجلس الوطني الفلسطيني

المجلد الثاني عشر ، السنة الثانية والعشرون ، العدد ٥٢ ، آذار - مارس ٢٠١٦

أحلام أطفالنا .. الحرية





الافتتاحية

المجلس الوطني الفلسطيني واستحقاقات المرحلة



• بقلم: الأخ سليم الزعنون
رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

مع بداية الثلث الأخير من العام المنصرم، حدث حراك كبير باتجاه عقد جلسة للمجلس الوطني الفلسطيني، وتفاعلت الأحداث، وتعددت الآراء، واختلفت المواقف، واختلطت على أصحاب النهى الأمور، وفي نهاية المطاف حُسم الأمر بتأجيل عقد جلسة المجلس التي كانت مقررة في سبتمبر الفائت، واُتخذت قرارات على مستوى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالتحضير لعقد دورة عادية للمجلس الوطني يشارك فيها كافة أطياف اللون السياسي الفلسطيني، من أجل المحافظة على منظمة التحرير الفلسطينية كإطار وطني للكل الفلسطيني باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا.

ومع إدراكنا الكامل بأن عقد دورة عادية للمجلس الوطني الفلسطيني بات ضرورة ملحة على الصعيدين السياسي والوطني وإعادة تجديد الشرعيات كافة، وتمتين الجبهة الداخلية الفلسطينية، فإن ذلك لا يمكن أن يتم إلا وفق الأصول والنظام، حتى نتمكن من السير قدما فيما نطمح إليه من التأسيس لمرحلة جديدة بأدوات واستراتيجيات تكون في مقدمتها إعادة تحديد العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي بجوانبها السياسية والاقتصادية والأمنية، والتوافق على برنامج سياسي نضالي يوقف نهب الأرض ويحمي مشروعنا الوطني في إقامة دولتنا المستقلة على ترابنا الوطني، ويوقف محاولات إسرائيل فرض الأمر الواقع على الأرض، فوفقا لمعطيات رسمية إسرائيلية فقد ازداد عدد المستوطنين بنسبة ٥٥٪، منذ عام ٢٠٠٩ وحتى الآن، أي أن هناك أكثر من نصف مليون مستوطن في أرضنا المحتلة عام ١٩٦٧.

وسط هذه التطورات على الأرض، بدأت اللجنة التحضيرية بعقد اجتماعاتها، فكان الأول برئاسة الرئيس محمود عباس رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حيث تقرر دعوة حركتي حماس والجهاد الإسلامي للمشاركة في اجتماعات اللجنة التحضيرية حرصا على تحقيق الوحدة الوطنية، وإزالة أسباب استمرار الانقسام، وحماية المشروع الوطني الفلسطيني، كما تقرر تكليف رئيس المجلس الوطني الفلسطيني باستكمال هذه الاجتماعات.

وفي اجتماعاتها التالية، بحثت اللجنة التحضيرية كافة متطلبات انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني بدورة عادية، وقررت تشكيل لجنة فرعية لإعداد البرنامج السياسي للمجلس الوطني القادم، واعتماد العضوية القائمة للمجلس، وفتح الباب لتقديم أي تعديلات على النظام الأساسي للمنظمة، إلى جانب توجيه دعوات رسمية لحركتي حماس والجهاد للمشاركة في التحضير لعقد دورة عادية للمجلس كمدخل لإنهاء الانقسام وإشراكهما في النظام السياسي الفلسطيني المتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية، وتم توجيه الدعوات باسم رئيس المجلس الوطني، ولكن للأسف لم تستجب الحركتان لتلك الدعوات الرسمية، وهنا، لا بد من تكرار الدعوة للحركتين للمشاركة في هذه الاجتماعات وطرح مواقفهما للوصول الى قواسم مشتركة تقوينا جمعيا.

فالمجلس الوطني الفلسطيني القادم سيقف عند استحقاقات وقرارات مصيرية تتعلق بالوضع الداخلي والمسار النضالي لابد للكل الفلسطيني أن يكون شريكا في اتخاذها و أن يتحمل مسؤولية تنفيذها، خاصة وان شعبنا يهبّ منتفضاً في وجه الاحتلال والمستوطنين بعد إغلاق كافة المسارات السياسية، وتصاعد جرائم الإرهاب الإسرائيلي والقتل والحرق بحق الأطفال والنساء وعمليات الإعدام الميداني للشباب، ومحاصرة المدن والقرى والمخيمات، والاعتقالات التي طالت الآلاف من أبناء شعبنا، ورغم كل ذلك الإرهاب، وانشغال العالم والإقليم بحروبه وأحلافه، فإن شعبنا لن يساوم على حقوقه في تقرير مصيره والعودة وإقامة دولته ناجزة السيادة على كامل أرضه وعاصمتها القدس.



داخل العدد ...











المجلس

مجلة برلمانية تصدر عن إدارة الشؤون الاعلامية

في المجلس الوطني الفلسطيني

المشرف العام

سليم الزعنون (أبو الأديب)

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

رئيس التحرير

عمر أحمد حمايل

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية :

(١٩٩٦/٧/٩١٨)

ترتيب المواضيع داخل المجلة

يخضع للضرورة الفنية

ترحب مجلة المجلس الوطني الفلسطيني

بالمقالات الواردة إليها على العنوان التالي:

المقر العام للمجلس

الأردن - عمان - وادي صقرة

تلفون: ٥٦٨٧٠٨٤ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٦٧٩٣٩٢ (٩٦٢٦)

ص.ب. ٩١٠٢٤٤ عمان (١١١٩١) الأردن

الموقع الإلكتروني:

www.palestinepnc.org

مكتب رئيس المجلس

الأردن - عمان - دير غبار

تلفون: ٥٨٥٧٢٠٨ /٩ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٨٥٥٧١١ (٩٦٢٦)

البريد الإلكتروني:

E-mail: pnc@palestinepnc.org





التصميم والإخراج الفني

بلال الملاح ٠٧٩٩١٦٠١٣٦



تقرير حول زيارة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني إلى المملكة العربية السعودية

إعداد: عمر حمايل
عضو الوفد

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ورئيس مجلس الشورى السعودي

قام رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون وبدعوة رسمية من الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رئيس مجلس الشورى السعودي بزيارة رسمية للملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٤-٢٠١٦/٢/١٧، ورافق رئيس المجلس الأخوة الأعضاء: جمال عايش،خالد مسمار،عبد الحميد القدسي،عثمان مرار، عمران الخطيب، عمر حمايل، وسفير دولة فلسطين في السعودية بسام الآغا وقنصل فلسطين في جدة محمود الأسدي، والمستشار وفيق ابو سيدو.

وخلال اللقاء برئيس مجلس الشورى السعودي وعدد من أعضاء المجلس أطلع الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني مضيفيه على آخر التطورات والمستجدات التي تشهدها الساحة الفلسطينية، وبشكل خاص ما يتعرض له شعبنا من تصاعد العدوان والارهاب الإسرائيلي، وما يتعرض له المسجد الأقصى من انتهاكات وعدوان مستمر، إلى جانب الانتهاكات الإسرائيلية الأخرى التي تقودها حكومة المتطرف بنيامين نتنياهو.

وأكد الزعنون لرئيس مجلس الشورى السعودي أن هموم المملكة العربية السعودية هي هموم فلسطين، ونحن جئنا لكي نعلن دعمنا وتضامننا معكم في وجه الهجمة الشرسة التي تتعرض لها المملكة، ونحن إلى جانبكم وندعم حقكم في الدفاع عن أنفسكم في وجه ما تتعرضون له.





وجدد الزعنون التأكيد أن الموقف الفلسطيني واضح جدا، ولن نسمح لأي ادعاء أو أي أحد أن يشوش أو يحرّف هذا الموقف الذي عبر عنه الرئيس محمود عباس تجاه المملكة العربية السعودية، مستذكرا كل المواقف الداعمة التي قدمتها المملكة تجاه فلسطين وشعبها في نضاله ضد الاحتلال وإقامة دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس، مقدرا عاليا الجهود السعودية في إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الفلسطينية.

كما وضع الزعنون مضيفه آل الشيخ بصورة الجهود التي تبذل لطي صفحة الانقسام وتشكيل حكومة وحدة وطنية، معوّلاً على دور المملكة العربية السعودية في دعم تلك الجهود والمساعي.

وقال الزعنون أثناء لقائه مع آل الشيخ: "جئنا أيضا لنؤكد مجددا على الموقف الفلسطيني الداعم للمملكة العربية السعودية في كل ما تتعرض له السعودية من أعمال إرهابية، فنحن معكم في حفظ أمن واستقرار بلدكم، و نحن معكم أيضا في كل الإجراءات التي اتخذتموها لضمان ذلك".

وأشاد الزعنون بالسعودية ومواقفها المتقدمة في دعم القضية الفلسطينية سياسياً وماليا وفي كل المجالات الأخرى، مثمنا هذه المواقف المبدئية برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز والدعم السخي وغير المحدود لشعبنا وقضيتنا.

كما أشاد الزعنون بدور المملكة العربية السعودية على المستويين الدولي والإقليمي، فهي تقوم بواجبها القومي والإسلامي تجاه إخوانها في اليمن خاصة دفاعا عنها وتصديا لأية محاولات للتدخل في شؤونها الداخلية أو تهديد سيادتها.

وشكر الزعنون آل الشيخ على دعوته الكريمة لوفد المجلس الوطني الفلسطيني لزيارة المملكة العربية السعودية خاصة في ظل الظروف والأحداث التي تشهدها فلسطين بشكل خاص ومنطقتنا بشكل عام ،مؤكدا على عمق ومتانة العلاقات الأخوية بين المملكة العربية السعودية وفلسطين.

كما بحث الجانبان خلال اللقاء أيضا سبل تعزيز وتطوير العلاقات البرلمانية بين المجلسين الوطني الفلسطيني والشورى السعودي وتفعيل عمل لجنة الصداقة والأخوة البرلمانية الفلسطينية السعودية التي ستجتمع غدا في مقر مجلس الشورى وتضع الأسس والقواعد لذلك، والتنسيق المشترك والحثيث بين الوفود البرلمانية الفلسطينية والسعودية في الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية، بما يخدم قضايا الأمتين العربية والإسلامية. وبحث الجانبان أيضا سبل التنسيق المشترك خلال مؤتمر رؤساء البرلمانات العربية الذي سيعقد في القاهرة في ٢٤-٢٥/ شباط ٢٠١٦.

بدوره، أكد آل الشيخ مجددا على موقف المملكة العربية السعودية الداعم للقضية الفلسطينية، مشيدا بصمود الشعب الفلسطيني وجاهد لنيل استقلاله وانه لم يخضع أو يخنع رغم اشتداد الهجمة الصهيونية عليه، مؤكدا أن المملكة العربية السعودية مع وحدة الصف الفلسطيني واستعادة الوحدة الوطنية.





رئيس المجلس وأمين عام مجلس التعاون الخليجي

واعتبر آل الشيخ زيارة الوفد البرلماني الفلسطيني للمملكة العربية السعودية في هذا التوقيت نصرة لها، وان هذه الزيارة جاءت في الوقت المناسب.

وأبدى آل الشيخ الاستعداد التام لبذل كل شيء لتعزيز وتطوير العلاقات الفلسطينية السعودية وخاصة البرلمانية منها، مؤكدا أن مجلس الشورى السعودي جاهز لتبني أي قرار فلسطيني يدعم فلسطين، مشددا على بذل المزيد من الجهود لزيادة التنسيق بين المجلسين السعودي والفلسطيني على كافة المستويات.

كما وضع آل الشيخ الوفد الفلسطيني بصورة الجهود السعودية من اجل جمع كلمة العرب والمسلمين وتصديها لكل المحاولات التي تستهدف الأمة العربية وتهديد استقلال وسيادة دولها، مشيرا إلى تحرك المملكة العربية السعودية في اليمن، مؤكدا أن المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز لديها كامل العزم والحزم لمعالجة كافة القضايا داخليا وخارجيا، مشيرا إلى أن المملكة هي في أقوى مراحلها الآن.

كما قام رئيس المجلس الوطني الفلسطيني والوفد المرافق بزيارة متحف المصمك التاريخي في العاصمة الرياض، واطلع مدير المتحف ناصر العريفي الوفد على نشأة هذا المتحف ودوره في التاريخي في بناء المملكة العربية السعودية.

لجنة الصداقة البرلمانية الفلسطينية السعودية تبحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية

وخلال الزيارة أيضا، بحثت لجنة الصداقة البرلمانية الفلسطينية السعودية في مقر مجلس الشورى السعودي بالرياض سبل تعزيز وتطوير العلاقات بين المجلسين، كما ناقشت الآليات الكفيلة بتعميق العلاقات بين الطرفين.

وجدد الجانب الفلسطيني تقديره العالي لمواقف المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود في دعم القضية الفلسطينية حتى ينال الشعب الفلسطيني كامل حقوقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

واتفق الجانبين على وضع آليات عمل تنظم مستقبل التعاون والتنسيق بين المجلسين السعودي والفلسطيني بما يخدم القضايا المشتركة خاصة على مستوى الاتحادات و الملتقيات البرلمانية الإقليمية منها والدولية .

وأبدى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية من الجانب السعودي الدكتور/ فايز بن عبد الله الشهري الاستعداد لبذل الجهود من اجل مساعدة دولة فلسطين للحصول على اعترافات البرلمانات التي لم تعترف بعد بفلسطين خاصة الأوروبية منها، كما ابدي الشهري الاستعداد أيضا لفضح ما تقوم به الكنيست الإسرائيلي من سن قوانين عنصرية ضد الشعب والأرض الفلسطينية باعتبارها شريك للاحتلال بكل جرائمه من قتل واعتقال ومصادرة للأراضي والاستيطان بما يخالف أنظمة ولوائح الاتحادات البرلمانية الاقليمية والدولية المشاركة بها الكنيست كعضو .

ووضع الجانب الفلسطيني نظيره السعودي بصورة التحرك السياسي الفلسطيني الذي تقوده القيادة الفلسطينية، إلى جانب الخطوات الفلسطينية القادمة بإعادة النظر في العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية مع الاحتلال الإسرائيلي،نظرا لعدم التزامه





اجتماع لجنة الصداقة البرلمانية الفلسطينية السعودية

بما تم التوقيع عليه من اتفاقيات. واستمعت اللجنة أيضا إلى عرض قدمه الجانب الفلسطيني بخصوص تطورات الأوضاع الفلسطينية داخليا و خارجيا.

الزعنون يلتقي بالأمين العام لمجلس التعاون الخليجي

كما التقى الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني والوفد المرافق له بالأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية د. عبد اللطيف بن راشد الزياني بمقره في العاصمة السعودية الرياض، وبحث معه تطورات القضية الفلسطينية والأحداث التي تشهدها المنطقة العربية، واضعا مضيفه بصورة الحوارات الداخلية الفلسطينية لإنهاء الانقسام وتشكيل حكومة وحدة وطنية.



رئيس المجلس وعضو مجلس الشوري السعودي د. محمود البديوي

وأكد الزعنون للزياني أن قضية فلسطين معقدة وفي نفس الوقت تحمل معاني الصمود والتحدي وان نضال شعبنا مستمر ولم ولن يفلح نتنياهو في كل ما يقوم به من إجرام وإرهاب في تحقيق أهدافه وان الشباب الفلسطيني يكمل مسيرة آبائه وأجداده حتى دحر الاحتلال عن أرضنا لأنه يضع الحياة بمستوى الموت من أجل حقوقه المشروعة.

وأشاد الزعنون أثناء لقائه بأهمية الدور الذي يضطلع به مجلس التعاون الخليجي في توحيد الجهود للتصدي لكل ما تتعرض له الأمة العربية ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، مثمنا مواقف خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز الذي أعطى المثل الأعلى في دعم الشعب الفلسطيني.

بدوره، أكد عبد اللطيف الزياني دعم ووقوف مجلس التعاون الخليجي وقادته إلى جانب الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة التي كانت وستبقى على سلم أولياته رغم ما يحدث بمنطقتنا، وأن وموقفنا ثابت لا يتزحزح أبدا وان كل ما يجري في المنطقة العربية من أزمات أساسها القضية الفلسطينية، مؤكدا على ضرورة العمل بجدية لتطبيق مبادرة السلام العربية، مشيدا بالنتائج التي حققتها الدبلوماسية الفلسطينية على الصعيد الدولي.

كما قام الزعنون والوفد المرافق له بجولة في مهرجان الجنادرية الوطني للتراث والثقافة السعودي، واطلع على محتويات أجنحته المختلفة، واستمع إلى شرح من القائمين عليه حول أهميته ودوره وأهدافه، مبديا إعجابه وتقديره بما شاهده واستمع إليه.

كما حضر الزعنون ووفد المجلس الوطني الفلسطيني جزءا من جلسة لمجلس الشورى السعودي، وقام بجولة في أركانه وأقسامه.



فلسطين تشارك
في المؤتمر الاول لرؤساء البرلمانات العربية

شارك وفد فلسطين برئاسة الاخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني وعضوية : أمين سر المجلس محمد صبيح، وعضوي المجلس د. حسين ابو شنب وعمر حمايل وسفير دولة فلسطين لدى مصر ومندوبها الدائم بالجامعة العربية جمال الشوبكي في المؤتمر الأول لرؤساء البرلمانات العربية، الذي عقد في مقر الجامعة العربية بالقاهرة خلال الفترة ٢٤-٢٠١٦/٢/٢٥ تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي ومشاركة ١٧ رئيسا للمجالس والبرلمانات العربية، وأكثر من ٥٠ عضوا من أعضاء المجالس العربية والبرلمان العربي، والاتحاد البرلماني العربي، وحضور الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي. وسترفع التوصيات التي أصدرها المؤتمر للقمة العربية القادمة.

وأكد سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني خلال كلمته امام المؤتمر أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية ما يزال التحدي الأول لأمتنا العربية، والمصدر الأول الذي يهدد أمننا القومي، وأن استئصال الإرهاب من منطقتنا العربية وحماية أمننا القومي العربي يكون بالعمل على إنهاء الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين وباقي الاراضي العربية المحتلة خاصة مع فشل عملية السلام التي بدأت منذ عام ١٩٩١، وأن إحدى وسائل تجفيف مصادر تمويل الارهاب خاصة الإسرائيلي يكون بتفعيل سلاح المقاطعة الذي يتنامى ويتصاعد عالميا.

وطالب الزعنون المجتمعين اتخاذ الاجراءات الفورية والعاجلة لإنقاذ القدس والمسجد الاقصى وباقي المقدسات الإسلامية والمسيحية، بتفعيل الصناديق المالية العربية التي أنشأت من أجلها، والتوقف عن إصدار الفتاوى التي تحرم زيارة القدس، وفي ذلك تأكيد على عروبة وفلسطينية القدس،وإنعاش للوضع الاقتصادي للمقدسيين، ودعم لصمودهم.

وأكد الزعنون أن هذا الاجتماع ينعقد وسط تصاعد نضال ومقاومة شعبنا خاصة شبابه اليافع الذي وضع الحياة بمستوى الموت، والذي يقدم روحه يوميا للفداء والتضحية والاستشهاد في سبيل الوطن والتخلص من الاحتلال الإسرائيلي الذي يمثل التهديد الأول للأمن القومي العربي خاصة مع إفشال إسرائيل لعملية السلام.

وشدد الزعنون أن تجفيف منابع الإرهاب سواء الفكرية أو المادية في منطقتنا لن يكتب له النجاح دون تجفيف منابعه المتمثلة بالاحتلال الإسرائيلي الذي أثبتت التجربة أنه غير معني بتحقيق السلام.... فلا يختلف إرهاب الاحتلال والمستوطنين عن إرهاب داعش وغيره من التنظيمات التي تتكاثر باستمرار باسم الدين الإسلامي.

ودعا الزعنون رؤساء البرلمانات العربية الى للمطالبة بتدخل دولي عاجل لفرض إرادته على المحتل، ودعم الجهود الفلسطينية لعقد مؤتمر دولي للسلام لإيجاد آلية ملزمة لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية والذهاب لمجلس الأمن الدولي بخصوص الاستيطان خاصة وأن أراضي الدولة الفلسطينية تتعرض للنهب كل يوم، وهذا تحدي يجب معالجته وجعله أولوية قصوى لعمل البرلمانات العربية.



كما طالب الزعنون المجتمعين بمساندة الموقف الفلسطيني سميا وأنه مقبل على اتخاذ قرارات لإعادة النظر في جميع علاقاته السياسية والاقتصادية والأمنية مع الاحتلال، من خلال تنفيذ القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية، سواء أكانت صادرة عن جامعة الدول العربية أو عن البرلمان العربي أو عن الاتحاد البرلماني العربي، كمثل شبكة الأمان المالية المقرة في القمم العربية لدعم الموازنة الفلسطينية، وتوأمة العواصم العربية مع مدينة القدس.

كما دعا الزعنون لاعتماد المنهج السياسي والسلمي لحل الخلافات والصراعات الداخلية العربية، صوناً لوحدة المجتمعات وحماية للموارد بكافة أشكالها، مع توسيع قاعدة المشاركة السياسية وخاصة لفئة الشباب، وتفعيل قنوات التواصل بين البرلمانات ومؤسسات المجتمع المدني.

كما طالب بتفعيل دور الدبلوماسية البرلمانية العربية مع الاتحادات البرلمانية الاقليمية والدولية ، وإرسال وفود برلمانية عربية لزيارتها أو دعوة رؤسائها لزيارة المنطقة، للاطلاع على السياسات الإسرائيلية العدوانية، وشرح ما تقره الكنيست الإسرائيلي من قوانين عنصرية ومخالفاتها الخطيرة والدّائمة لميثاق وأنظمة الإتحاد البرلماني الدّولي وانتهاكاتها الجسيمة للقانون والمعاهدات الدّوليّة ولمبادئ حقوق الإنسان، والتأكيد على حق شعبنا في العودة وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس حدود الرابع من حزيران١٩٦٧.

وطالب الزعنون كذلك رؤساء البرلمانات العربية بحث الاتحادات البرلمانية المختلفة على إرسال بعثات تقصي حقائق للمنطقة للإطلاع على جرائم الاحتلال على أرض الواقع، لتكوين رأي عام برلماني عالمي ضاغط على الحكومات الغربية لتغيير مواقفها بما يخدم قضايانا ويحقق الأمن لمنطقتنا.

كما طالب البرلمانيين العرب العمل مع الحكومات العربية وبشكل مستعجل على تأمين الدعم المادي لأهالي الشهداء الذين تهدمت بيوتهم لإعادة بنائها، حيث وصل عدد الشهداء منذ أكتوبر الماضي حتى الآن ١٨٨ شهيدا، الى جانب وضع خطة عمل برلمانية عربية بهدف شرح قضية الأسرى والمعتقلين في مختلف المنتديات البرلمانية والمطالبة بإطلاق سراحهم، ومن ضمنهم البرلمانيين الأسرى، والتدخل الفوري لإطلاق سراح الصحفي محمد القيق المضرب عن الطعام منذ ٩٣ يوما، والإفراج عن جثامين الشهداء المحتجزة.

مؤتمر رؤساء البرلمانات العربية: القدس خط احمر يستلزم اتخاذ مواقف عربية سياسية واقتصادية عاجلة لحمايتها

أكد المؤتمر الاول لرؤساء البرلمانات العربية في بيان خاص بفلسطين صدر في ختام اعماله ضرورة اتخاذ الاجراءات والتدابير العاجلة لإنقاذ القدس بمسجدها الاقصى وكنيسة القيامة وباقي المقدسات المسيحية والإسلامية وحمايتها من الاخطار والسياسات الرامية لتهويدها وتنفيذ التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى، والتأكيد على عروبة وفلسطينية القدس، وذلك بتفعيل



الصناديق المالية العربية التي أنشأت من أجلها، لتمكين المقدسيين من الصمود على ارضها الطاهرة باعتبارها خطا احمر يستلزم اتخاذ المواقف العربية السياسية والاقتصادية العاجلة.

وأكد البيان أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية الاولى للأمة العربية، وأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة على خط الرابع من حزيران١٩٦٧ (الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة والجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية)، ما يزال هو التحدي الأول لأمتنا العربية، والمصدر الأول الذي يهدد أمننا القومي.

ودعا رؤساء البرلمانات العربية في بيانهم الى توفير الدعم اللازم لإنجاح الجهود الفلسطينية الساعية لعقد مؤتمر دولي للسلام لإيجاد آليات ملزمة لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، وتوسيع الدول المشاركة بعملية السلام وتحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي وتجسيد الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس، على كامل حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، ودعم المساعي بالتوجه لمجلس الأمن الدولي لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ولإدانة الاستيطان والمطالبة بوقفه لحماية حل الدولتين، معتبرين ذلك تحديا يجب معالجته وجعله أولوية قصوى للعمل البرلماني العربي.

و دعم رؤساء البرلمانات العربية في بيانهم الهبة الشعبية الفلسطينية، وأدانوا الارهاب والإجرام الاسرائيلي الذي يمارسه يوميا ضد الشعب الفلسطيني من إعدام ميداني للنساء والأطفال والشيوخ والشباب اليافع ، والعمل على رفع الحصار الاسرائيلي الظالم عن قطاع غزة، واعتبار كل ذلك جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ودعوا ايضا لتفعيل ودعم سلاح المقاطعة للاحتلال الاسرائيلي الذي يتنامى ويتصاعد عالميا رفضاً لسياساته العنصرية بحق الشعب الفلسطيني.

كما أكد رؤساء البرلمانات العربية مساندتهم الموقف الفلسطيني في وجه السياسات الاسرائيلية الرامية لتصفية القضية الفلسطينية سميا وأن فلسطين مقبلة على اتخاذ قرارات وإجراءات لإعادة النظر في جميع علاقاتها السياسية والاقتصادية والأمنية مع الاحتلال، ويكون ذلك بتنفيذ القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية، سواء أكانت صادرة عن جامعة الدول العربية أم عن البرلمان العربي أم عن الاتحاد البرلماني العربي، مثل شبكة الأمان المالية المقرة في القمم العربية لدعم الموازنة الفلسطينية، وتوأمة العواصم العربية مع مدينة القدس بتأمين الدعم الاقتصادي لمواجهة سياسات تهويدها وتثبيت أهلها عليها. وإعادة اعمار غزة.

كما دعوا الى العمل مع الحكومات العربية وبشكل مستعجل على تأمين الدعم المادي لأهالي الشهداء الذين تهدمت بيوتهم لإعادة بنائها، حيث وصل عدد الشهداء منذ أكتوبر الماضي الى ١٩٧ شهيدا.

ودعوا ايضا لوضع خطة عمل برلمانية عربية لشرح قضية الأسرى والمعتقلين في مختلف المنتديات البرلمانية والمطالبة بإطلاق





لقاء الزهنون مع عبد العال في القاهرة

سراحهم، ومن ضمنهم البرلمانيين الأسرى، والتدخل الفوري لإطلاق سراح الصحفي محمد القيق المضرب عن الطعام منذ ٩٣ يوما، والإفراج عن جثامين الشهداء المحتجزة.

كما دعوا الى توثيق ونشر الانتهاكات والجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين بالصوت والصورة، وإرسالها لكافة برلمانات العالم، بهدف فضح الجرائم الإسرائيلية من خلال لجنة متخصصة بين البرلمان العربي والاتحاد البرلماني العربي والمجلس الوطني الفلسطيني تتولى هذه المهمة.

كما جددوا دعمهم الجهود الفلسطينية والعربية لإنهاء الانقسام وتشكيل حكومة وحدة وطنية، تعقبها انتخابات شاملة حسب اتفاقيات المصالحة.

وأكدوا ايضا على ضرورة تفعيل دور الدبلوماسية البرلمانية العربية مع الاتحادات البرلمانية الاقليمية والدولية لشرح وجهة النظر العربية من قضية الاحتلال والإرهاب ومن يمارسها، وجذورها وأسبابها، وإرسال وفود برلمانية عربية لزيارتها أو دعوة رؤسائها لزيارة المنطقة، للإطلاع على السياسات الإسرائيلية العدوانية، وشرح العلاقة بينها وبين وتنامي الحركات الارهابية وتأثيرات ذلك على استقرار وأمن المنطقة وعلى السلم والأمن الدوليين، بهدف تكوين رأي عام برلماني عالمي ضاغط على الحكومات الغربية لتغيير مواقفها بما يخدم قضايانا ويحقق الأمن لمنطقتنا.

كما تضمن البيان الختامي للمؤتمر الاول لرؤساء البرلمانات العربية الذي التأكيد على جوهر القضية الفلسطينية من قبيل اعتبارا لاحتلال الاسرائيلي الخطر الاكبر والمصدر الاساسي للإرهاب على الامة العربية، والمطالبة باتخاذ اجراءات عاجلة لإنقاذ القدس خاصة الدعم المالي، الى جانب دعم توجه القيادة الفلسطينية في مساعيها لعقد مؤتمر دولي لحل القضية الفلسطينية، والعمل على توثيق ونشر الجرائم الاسرائيلية وإرسالها الى كافة المحافل البرلمانية الاقليمية والدولية.

كما تضمن اعلان القاهرة الصادر ايضا عن المؤتمر الاول لرؤساء البرلمانات العربية تحت عنوان: رؤية برلمانية لمواجهة التحديات الراهنة للأمة العربية، التأكيد على انه لا يمكن تحقيق السلام العادل في الشرق الاوسط دون تحقيق حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدي ودعم الموقف الفلسطيني في تحقيق هذا التوجه.

الزعنون يلتقي رئيس مجلس النواب المصري في القاهرة ويبحث معه العلاقات الثنائية

كما التقى سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة برئيس مجلس النواب المصري الدكتور علي عبد العال،وبحث الجانبان سبل تعزيز العلاقات البرلمانية وتطويرها، وسبل تنسيق المواقف ذات الاهتمام المشترك.

وقدم الزعنون التهنئة للدكتور عبد العال بمناسبة اختياره رئيسا لمجلس النواب المصري، مشيدا بمواقف جمهورية مصر العربية المبدئية من القضية الفلسطينية ودعمها المستمر لشعبنا، مؤكدا على الدور المحوري والتاريخي لجمهورية مصر العربية وارتباطها بالقضية وبالشعب الفلسطيني .

من جانبه، اعاد د. عبد العال التأكيد على الموقف المصري الثابت تجاه قضية الفلسطينية والتي تعتبر القضية المحورية والمركزية لمصر، مؤكدا على حق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، ووجه عبد العال دعوة رسمية للزعنون لزيارة جمهورية مصر العربية و مجلسا لنواب المصري، مبديا الاستعداد لتقديم كل دعم وإسناد للقضية الفلسطينية في كافة المحافل البرلمانية الدولية.

تقرير حول اجتماعات اللجنة التحضيرية المكلفة بعقد المجلس الوطني الفلسطيني

قبل تناول نتائج اجتماعات اللجنة التحضيرية لعقد دورة عادية للمجلس الوطني الفلسطيني، لا بد من التعريج على ملابسات الدعوة لعقد جلسة للمجلس وظروف تأجيلها، فقد استجاب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون لطلب اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٤ عقب اجتماعها بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٢، وبدأت الأمانة العامة للمجلس بناء على توجيهات رئيس المجلس بالتحضيرات اللازمة لتنفيذ ذلك الطلب، من خلال تأمين وصول الدعوات إلى كل أعضاء المجلس الوطني في كافة أماكن تواجدهم، إلى جانب الإعداد لكافة القضايا الأخرى.



وتضمن جدول أعمال جلسة المجلس التي كان من المقرر عقدها خلال الفترة ١٣-٢٠١٥/٩/١٤ بمدينة رام الله، مناقشة تقرير اللجنة التنفيذية حول الأوضاع الفلسطينية في ظل جمود عملية السلام، وما يتعرض له شعبنا من مخاطر داخل وخارج فلسطين، وخاصة المخيمات الفلسطينية في سوريا ولبنان(اليرموك، عين الحلوة)، إلى جانب متابعة تنفيذ قرارات المجلس المركزي الأخيرة، إضافة إلى انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، وما يستجد من أعمال.

وأثناء الإعداد وبعد اكتمال توجيه الدعوات، تلقى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني رسالة من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ ٢٠١٥/٩/٨ وعددهم١٤ عضوا تتضمن طلبا وتوصية بتأجيل عقد دورة المجلس الوطني والتي كانت مقررة منتصف شهر سبتمبر٢٠١٥.

وقد احتوى طلب أعضاء اللجنة التنفيذية الذي تلاه رئيس المجلس الوطني الفلسطيني خلال مؤتمر صحفي عقد يوم ٢٠١/٩/٩ بمكتب المجلس برام الله على ما يلي:

- ان انعقاد المجلس الوطني ضرورة وطنية واستحقاق سياسي طال انتظاره.
- ان انعقاد المجلس الوطني بحاجة إلى المزيد من الوقت للإعداد والتحضير.
- أكدوا على ضرورة إفساح المجال أمام جميع القوى السياسية للمشاركة في تحمل المسؤولية في إطار الالتزام بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.
- طالب أعضاء اللجنة التنفيذية بالتئام اللجنة التحضيرية لعقد المجلس المكونة تقليديا من رئيس المجلس ورئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة والأمناء العامين للفصائل أو من ينوب عنهم.
- طالبوا أيضا بأن تباشر اللجنة التحضيرية عملها بأسرع وقت للإعداد والتحضير لعقد دورة عادية للمجلس.

والى جانب تلك الأسباب التي أوردها أعضاء اللجنة التنفيذية بطلب التأجيل، وصلت رئيس المجلس الوطني الفلسطيني رسائل ومناشدات ومطالبات وتوصيات من عدد من الفصائل الفلسطينية ومجموعة من الشخصيات الاعتبارية والمستقلين بتأجيل عقد دورة المجلس لمنح أنفسنا المزيد من الوقت لتذليل العقبات التي قد تؤثر سلبا على النتائج المرجوة من انعقاد هذه الدورة للمجلس.

وبعد سلسلة اجتماعات ومشاورات أجراها رئيس المجلس الوطني الفلسطيني مع الأخ الرئيس أبو مازن وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلى جانب اجتماعين مع اللجنة المركزية لحركة فتح، تم التداول بإمكانية الاستمرار بعقد دورة المجلس في موعدها.

وعليه وتلبية لهذا الطلب وتلك المناشدات وخلاصة المشاورات، أعلن رئيس المجلس الوطني الفلسطيني رسميا عن تأجيل انعقاد دورة المجلس، والبدء بإجراء المشاورات اللازمة لعقد اجتماع للجنة التحضيرية من اجل الإعداد لعقد دورة عادية للمجلس في الموعد المناسب، بحيث لا يزيد على ثلاثة أشهر، وعندما يجتمع المجلس الوطني سيكون حرا في انتخاب اللجنة التنفيذية، وفي هذا الإطار فان الرئيس محمود عباس فوض اللجنة التحضيرية ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، بالتصرف بالشكل الذي يرونه مناسبا.

و قال الزعنون خلال المؤتمر الصحفي: هذا الموقف اتخذناه بعد دراسة عميقة من اجل المحافظة على منظمة التحرير الفلسطينية كإطار وطني للكل الفلسطيني باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا.



وأضاف الزعنون: الاستقالات التي قدمت لنا، أعلنتُ وقتها أنها باطلة وأنها مجرد وعد بالاستقالة، ولذلك يجب أن نعتبرها خلف ظهورنا، وستعود اللجنة التنفيذية بكامل أعضائها سواء من استقال ومن لم يستقل، وتمارس مهامها لمدة ثلاثة أشهر، حيث ستكون هناك جلسة عادية وفيها تكون استقالة اللجنة التنفيذية آخر بند في جدول الأعمال حتى لا يحصل فراغ دستوري في هذه العملية، حينها تبدأ إجراءات انتخاب اللجنة التنفيذية الجديدة.

اللجنة التحضيرية تدعو حماس والجهاد للمشاركة في اجتماعاتها

وبناء على ما تقدم، فقد عقدت اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني ثلاثة اجتماعات، عقد أولها في مقر الرئاسة بمدينة رام الله بتاريخ ٢٥-١١-٢٠١٥، برئاسة الرئيس محمود عباس، وبحضور سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وبحضور الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية أو من ناب عنهم، وقررت اللجنة استمرار اجتماعاتها بشكل متواصل برئاسة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني لإنجاز كافة متطلبات انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني بدورة عادية.

وأكدت اللجنة التحضيرية دعوتها لكافة الفصائل الفلسطينية بما في ذلك حركتي حماس والجهاد للمشاركة في اجتماعات اللجنة التحضيرية، حرصا على تحقيق الوحدة الوطنية، وإزالة أسباب استمرار الانقسام، وحماية المشروع الوطني الفلسطيني بإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وحل كافة قضايا الوضع النهائي استنادا لقرارات الشرعة الدولية ذات العلاقة، وبما يشمل قضية اللاجئين والإفراج عن الأسرى.

ووجهت اللجنة التحضيرية تعازيها الحارة لعائلات شهداء الشعب الفلسطيني، وتمنياتها بالشفاء العاجل للجرحى والحرية للأسرى في معركة الدفاع عن النفس وحماية المشروع الوطني الفلسطيني في وجه آلة إرهاب الدولة الذي تمارسه (سلطة الاحتلال إسرائيل)، من خلال الاملاءات والمستوطنات والعقوبات الجماعية والإعدامات الميدانية والحصار والإغلاق ومحاولات إبقاء قطاع غزة خارج إطار الفضاء الفلسطيني، وفرض الحقائق على الأرض، وتحديدا في عاصمتنا القدس، مؤكدة أن إسرائيل وبهذه الممارسات إنما تدافع عن استيطانها واحتلالها في حين يدافع الشعب الفلسطيني عن استقلاله وحريته ومشروعه الوطني.

وفعلا ،عقدت اللجنة التحضيرية في اليوم التالي بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٦ اجتماعا لها بمكتب المجلس بمدينة رام الله برئاسة سليم الزعنون رئيس المجلس ومشاركة أعضاء من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وممثلو الفصائل، وأقرت في ختام اجتماعها ما يلي:

١. قيام رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بتوجيه رسائل رسمية لحركتي "حماس" و "الجهاد الإسلامي" للمشاركة في اجتماعات اللجنة التحضيرية.



٢. استكمال الإعداد لعقد جلسة المجلس الوطني الفلسطيني بدورة عادية خلال ثلاثة أشهر.
٣. العضوية تكون كما هي قائمة وفقاً للنظام والعرف المتبع.
٤. تثبيت عضوية حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية في المجلس الوطني الفلسطيني بعدد من الأعضاءيقرهم المجلس.
٥. توجيه رسائل بأي مقترحات لإدخال تعديلات على النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، لعرضها على اللجنة القانونية في المجلس الوطني الفلسطيني ومناقشتها بعد ذلك، علماً بأن أي تعديلات تتم وفقاً للنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.
٦. تشكيل لجنة وضع مسودة البرنامج السياسي، برئاسة أمين سر منظمة التحرير الفلسطينية، وعضوية جميع الفصائل (ممثل واحد عن كل فصيل).
٧. يحدد رئيس المجلس الوطني الفلسطيني موعد الاجتماع القادم للجنة التحضيرية.

وتطبيقا لقرار اللجنة التحضيرية للمجلس فقد وجه رئيس المجلس الوطني الفلسطيني دعوات رسمية لكل من حركتي حماس والجهاد الإسلامي للمشاركة في اجتماعات هذه اللجنة من أجل استكمال الإعداد لعقد دورة عادية للمجلس، وورد في الدعوة الموجهة للأخوين خالد مشعل ورمضان عبد الله شلح أنه سيتم تحديد موعد الاجتماع القادم للجنة في اقرب وقت ممكن، ويمكنهما انتداب من يمثلهما في هذه الاجتماعات..... وللأسف لم تقم الحركتان بتقديم أي رد رسمي على تلك الدعوات حتى تاريخه.

كما عقدت اللجنة التحضيرية المكلفة بالإعداد لعقد المجلس الوطني الفلسطيني اجتماعاً ثالث لها في مكتب المجلس الوطني بمدينة رام الله يوم الخميس الموفق ٢٠١٥/١٢/١٧ أكدت على ما جاء من قرارات خلال اجتماعها الثاني على أن يقوم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بدعوة اللجنة التحضيرية لعقد اجتماعها خارج فلسطين خلال شهر من تاريخه، بعد إجراء الاتصالات اللازمة لذلك، وبحثت قضايا أخرى من ضمنها ضرورة استكمال عمل لجنة البرنامج السياسي للمجلس الوطني القادم من خلال لجنة شكلتها خلال اجتماعها الثاني برئاسة أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير د.صائب عريقات.

عقد المجلس الوطني الفلسطيني ضرورة وطنية ملحة

بقلم: وليد العوض
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

تواصل اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني برئاسة الأخ سليم الزعنون عقد اجتماعاتها للتحضير لانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني ويأتي ذلك في إطار توجهات القيادة الفلسطينية، ومن الواضح تماما أن هذه الاجتماعات ما زالت أسيرة الارتباك والتردد تجاه العديد من القضايا الأمر الذي يتجلى في ما يصدر من تصريحات للعديد من أعضائها سواء بما يتعلق بمكان وزمان عقد اجتماع المجلس الوطني هذا أولا، وثانيا فيما يتعلق بماهية هذا المجلس هل هو دورة عادية أم مجلس وطني جديد وثالثا المسألة المتعلقة بحضور حركة حماس أولا للجنة التحضيرية ورؤيتها المتعلقة بهذا الأمر، إن مجمل هذه المسائل تبدو في بعض الأحيان شكلية ولكنها دون شك يمكن أن تتحول في كل واحدة منها إلى عقبة تعيق التحضيرات لعقد المجلس لذلك بات من الضروري حسم هذه الأمور دون تردد والانطلاق نحو تحقيق هذا المبتغى انطلاقا من الأهمية القصوى بل الضرورة الوطنية الملحة لانعقاده أخذا بعين الاعتبار على المستوى الاستراتيجي أموراً عدة أهمها أن ما يجري على المستوى الفلسطيني والمنطقة والعالم كله ينذر بإعادة رسم خريطة المنطقة وخريطة التحالفات كل ذلك يجري في سياق تجديد الشرعيات القائمة أو تغييرها أو حتى التعديل عليها وفي هذا السياق تكمن أهمية قيام منظمة التحرير الفلسطينية بتجديد شرعيتها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وهذا يتطلب



عقد المجلس الوطني الفلسطيني وتجديد كافة هيئاتها ومؤسساتها وإخراجها من مربع البيروقراطية والترهل التي غدت سمة من سماتها إن ذلك بات ضروريا في إطار تجديد الشرعيات لتستعيد المنظمة ثقة الشعب الفلسطيني بها بعد أن اهتزت لأسباب ليس هنا المجال لذكرها لكنها حقيقة لا بد وان تؤخذ بعين الاعتبار، كما أن هذه العملية مطلوبة أيضا حتى لا تبدو المنظمة في مظهر العاجز أمام العالم على تجديد هذه الشرعية خاصة وأن المجلس الوطني لم يعقد لتحقيق ذلك منذ عام ١٩٩٦ .

كما تزداد الحاجة الملحة أيضا للإسراع في عقد المجلس لمواكبة التطورات السياسية على الصعيد الفلسطيني والعلاقة مع دولة الاحتلال خاصة بعد انسداد أفق العملية السياسية وانتهاء المرحلة الانتقالية التي أنشئت بموجبها السلطة الوطنية وما يتبع ذلك من ضرورة اعتماد إستراتيجية جديدة كان قد وضع المجلس المركزي في آذار الماضي أسسها وخطوطها العريضة لكنها لم تستكمل بعد، هذا بالإضافة لحالة الانقسام الذي يعصف بالساحة الفلسطينية ويهدد حال استمراره مجمل ما أنجزه الشعب الفلسطيني وحققته منظمة التحرير على مدار سنوات ناهيك عن محاولة اقتلاع قطاع غزة والذهاب بعيدا في البحث عن حل له بمعزل عن الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، علاوة على التطورات والنجاحات التي حققت على المستوى الدولي فيما يتعلق بمكانة دولة فلسطين والاعتراف الاممي بفلسطين كدولة مراقب في الأمم المتحدة وانضمامها للعديد من الهيئات والمنظمات الدولية ،إن كل هذه التطورات وغيرها الكثير يتطلب إعادة صياغة إستراتيجية فلسطينية تتعامل مع هذه التطورات وتضعها في إطار خدمة المشروع الوطني الفلسطيني وتحقيق الحرية والاستقلال. بالإضافة لما ذكر أعلاه فإن انسداد الأفق السياسي وانتهاء المرحلة الانتقالية خلق وضعا مأزوما بكل المقاييس مما أدى إلى انفجار حالة كفاحية نوعية باتت تشق طريقاً أخر بقوة لتحقيق أهداف شعبنا غير طريق المفاوضات التي وصلت إلى طريق مسدود، طريق يتعمد يوميا بالتضحيات وتنامي بين ظهرانيه روح الكفاح الشعبي والمبدع والخلاق في مواجهة الاحتلال وعدوانه المتواصل على شعبنا واستمرار تنكره المستمر لقرارات الشرعية الدولية التي تؤكد وتؤيد حق شعبنا في الحرية والاستقلال، إن الروح الكفاحية المتنامية هذه باتت تستدعي أكثر من أي وقت مضى عقد المجلس الوطني الفلسطيني حتى ولو كان ذلك بدورة عادية وفقا لما هو متاح لتعميق هذا التوجه والعمل على تطويره بما يعيد للقضية الوطنية مكانتها في صدارة جدول اهتمامات العالم بعد ان كادت تتيه في خضم انشغالات العالم بملفات تبدو أكثر سخونة ناهيك عن أهمية تلك الملفات للمصالح الخاصة لهذه الدول الكبرى أو تلك ،إن اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني يمكن ان يعيد أيضا لمنظمة التحرير الفلسطينية دورها المركزي كقائدة لكفاح شعبنا الفلسطيني انطلاقا من صياغة و توحيد الخطاب السياسي الفلسطيني الجامع الذي يضمن إشراك كل مكونات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات في عملية الكفاح الوطني المتواصل.

لذلك وانطلاقا مما سبق فإن موجبات عقد المجلس الوطني سواء كان ذلك بدورة عادية وفقا لما ذكرت أعلاه أو كمجلس وطني جديد رغم ما يكتنف ذلك من تعقيدات ومصاعب تتطلب حسم هذه القضية بدون تردد والانتقال إلى مربع التحضير الجاد والمسئول لتحقيق هذا الغرض بعيدا عن أي شكل من إشكال المناورة، وهنا يجدر القول بالرغم من الإدراك الشديد لأهمية مشاركة حركتي حماس والجهاد الإسلامي وانضمامهما لمنظمة التحرير إنه من غير المنطقي رهن منظمة التحرير ومستقبلها برمته برغبتهما فقط رغم ما لهاتين الحركتين من تمثيل وحضور في أوساط شعبنا ومن تضحيات نعتز بها في مسيرة الكفاح المتواصلة، كما لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تبقى مسالة تجديد وتطوير منظمة التحرير وتفعيل هيئاتها ومؤسساتها كافة مرهونة برغبة هذا الفصيل أو ذاك ومن غير المقبول أيضا بقاء مؤسساتها ضحية للاستفراد والهيمنة التي طبعت مسيرتها خلال عقود خلت، أن كل ذلك يتطلب توسيع قاعدة المشاركة السياسية في المنظمة باعتبارها جبهة وطنية متحدة تمثل كل الوان الطيف الفلسطيني.

ومن هذا المنطلق فإن اشتراط عقد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني على قاعدة إعادة تشكيله من جديد سواء في الانتخابات غير المكنة دون شك أو بالتوافق حسبما اتفق عليه سابقا تبدو مسالة غير قابلة للتحقيق في المدى المنظور نظرا لظروف خارجة عن الرغبة والإرادة الفلسطينية يدركها الجميع، إن هذا يقود للعمل وفقا للمتاح على صعوبته ويتمثل بعقد المجلس الوطني بدورة عادية تكون الأخيرة بقوامه الحالي وحبذا أن يشارك الإخوة في حركتي حماس والجهاد في التحضير لذلك من خلال قبولهما الانضمام للجنة التحضيرية بعد أن وجهت الدعوة لهما رسميا من الاخ ابو الأديب، وما من شك فان مثل هذه المشاركة سواء فيما يتعلق بالمشروع السياسي الذي سيقره المجلس أو في التحضيرات التنظيمية التي ستتمخض عن هذا المجلس سيكون لها الأثر الايجابي بما يفتح الطريق لإعادة تشكيل المجس الوطني وفقا لما اتفق عليه في سياق اتفاق المصالحة الشامل الذي جرى التوقيع عليه في القاهرة عام ٢٠١١، وحسبما اتفق عليه اللجنة الخاصة بالمجلس الوطني بعد ذلك.

إن قدرة م ـــ ت ـــ ف على عقد المجلس الوطني وصياغة إستراتيجية فلسطينية جامعة تعيد للمنظمة اعتبارها ومكانتها على الصعيد الدولي والإقليمي وتمكنها في نفس الوقت من إعادة حشد طاقات شعبنا والتفافها حولها بما يؤكد طبيعتها كممثل شرعي وحيد لشعبنا وقائدة نضاله حتى تحقيق أهدافه، إن تحقيق ذلك وممارسته فعليا سيغلق الطريق على كل المراهنات التي تحاول تكريس تقسيم شعبنا وتقسيم تمثيله السياسي تمهيدا للانقضاض على المشروع الوطني الفلسطيني برمته، للنجاح في ذلك فإن كل الجهود مطلوبة بعيدا عن المناورة واستمرار التردد وإخضاع هذه العملية لرغبات ومصالح فردية سواء على صعيد الأفراد أو الفصائل ،فمستقبل الشعب والقضية والكيان السياسي الفلسطيني أمام امتحان جدي لا يقبل الا النجاح.



المجلس الوطني والنظام السياسي

بقلم: عماد موسى
مكتب المجلس/رام الله

بادئ ذي بدء ،فقد نشأ المجلس الوطني الفلسطيني بعيد النكبة في عام ١٩٦٤، والذي يعتبر احد أهم مؤسسات المنظمة،لأنه "الهيئة التمثيلية التشريعية العليا للشعب الفلسطيني،داخل فلسطين وخارجها"،وذلك وفقا لنص المادة (٧-أ) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية،والتي تشير إلى كونه "السلطة العليا لمنظمة التحرير،وهو الذي يضع سياساتها ومخططاتها". ويختص المجلس بكافة المسائل الدستورية،القانونية والسياسية العامة المتعلقة بالقضايا المصيرية للشعب الفلسطيني،وبكل ما يتعلق بمصالحه الحيوي العليا. .

لذلك عمل طوال فترات انعقاده على الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية عبر تكريس الخطاب الوطني،ولأجل ذلك طور المثقفون الفلسطينيون بإبداعاتهم الشعرية والسردية وعموم الأجناس الأدبية والفكرية والفنية أساليبهم ولغتهم للحفاظ على الهوية الوطنية، فكان الخطاب السياسي الفلسطيني لمنظمة التحرير وفصائلها خطابا وطنيا، وان تمتع كل فصيل بخطابه الفصيلي الذاتي إلا انه كان سرعان ما يذوب في خطاب منظمة التحرير الفلسطينية السياسي ولا يخرج عنه ،لذا كانت منظمة التحرير بمجلسها الوطني هي الوطن المعنوي والدولة الثقافية والفضاء الزمكاني للإبداع وتخليد الذاكرة عبر إحياء الذاكرة الوطنية، ومن خلال الوقوف في وجه عمليات التهويد والتزييف للتاريخ والوعي، وتمكنت المنظمة من السيرورة بفضل الحفاظ على عقد دورات المجالس الوطنية، وان تباعدت الفترات الزمنية أحيانا؛ نتيجة احتدام الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، ونتيجة التحولات الدولية والإقليمية،ومع ذلك تمكنت المنظمة من الحفاظ على ذاتها



عبر الحفاظ على عقد دورات المجلس الوطني، وبهذا كانت تتجاوز الأزمات السياسية التي كانت تعصف بالمنظمة.

وعند كل أزمة كان المجلس الوطني هو مفتاح الحل وصمام الأمان الوطني للشعب الفلسطيني،وهكذا كانت تتم المحافظة على الوحدة الوطنية والثقافية، وعلى الوطن المعنوي للشعب الفلسطيني في آماكن تواجده، وتمكن المجلس الوطني الفلسطيني أيضا من اكتساب العضوية في الاتحاد البرلماني العربي، واتحاد المجالس الإسلامية،والاتحاد البرلماني الدولي

مما مهد الطريق للمنظمة لتجديد شرعيتها، عبر الممارسة الديمقراطية ؛بعقد دورات المجلس الوطني المتاحة ،على الرغم ان المنظمة قد اكتسبت شرعيتها من الشرعية الثورية، ومع امتداد الزمن اكتسبت الشرعية التاريخية والتي تطورت إلى اكتساب الشرعيات الدولية فحصلت على العضوية في الجامعة العربية، و منظمة المؤتمر الإسلامي وعضوا مراقبا في الأمم المتحدة.

فأصبحت منظمة التحرير شخصية قانونية دون منازع، وبعد أوسلو قلصت دورها لصالح بناء السلطة الوطنية والتي أنشأها المجلس المركزي الفلسطيني والذي انشئ في الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في آذار /مارس ١٩٧٧ ليكون حلقة وصل بين المجلس المركزي الفلسطيني، واللجنة التنفيذية، بين كل دورتين عاديتين من دورات المجلس الوطني.. ولمعالجة التطور السياسي بعد أوسلو، وهذا التطور هو إنشاء السلطة الوطنية عقدت دورة للمجلس المركزي في تونس العاصمة، بتاريخ ١٠/١٢/١٩٩٣م: حيث كلف المجلس المركزي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية، وعدد من الداخل والخارج؛ ويكون السيد ياسر عرفات (رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية) رئيسًا لمجلس السلطة الوطنية الفلسطينية.

ولما برزت عقبة تشريعية أخرى عالج المجلس الوطني الفلسطيني هذه العقبة، باعتباره الهيئة التمثيلية و التشريعية العليا للشعب الفلسطيني، في أعقاب الانتخابات التشريعية الأولى التي جرت عام ١٩٩٦م في داخل الأراضي الفلسطينية،فقد أضيف إلى المجلس المركزي عدد من الأعضاء يمثلون رؤساء اللجان الدائمة في المجلس التشريعي الفلسطيني وهيئة مكتب رئاسة المجلس التشريعي؛ إلى جانب رؤساء الكتل البرلمانية فيه العضوية في المجلس الوطني لأنها ممنوحة لكل الفئات والفصائل من أفراد الشعب الفلسطيني.ولكي يأخذ المجلس التشريعي دوره الوظيفي عالج قانون الانتخابات العامة الفلسطيني مسألة العضوية بموجب الفقرة (٥) المادة (٢) من قانون الانتخابات رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦م "إن أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين أعضاء في المجلس الوطني فور أدائهم القسم القانوني وفقاً لأحكام النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية" وعليه فان التشكيلة الحالية للمجلس الوطني غير قانونية وغير شرعية لمخالفتها أحكام النظام الأساسي لمنظمة التحرير والنظام الداخلي للمجلس الوطني و الفقرة (٥) المادة (٢) من قانون الانتخابات رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦م.وبهذا تم وضع اطار قانوني للعلاقة بين المجلسين التشريعي والوطني،الأمر الذي يمكن تأكيده هو ضرورة استمرار انعقاد دورات المجلس الوطني؛ لأنه كان ولا يزال المعبر عن الدور الحيوي والفعال للمجلس الوطني، وحتى يتم وقف الغياب لدورات المجلس، فإننا نرى بوجود ضرورة وطنية وسياسية ملحة لعقد المجلس الوطني، لملأ الفراغات القانونية والدستورية، والتي بدورها سوف تساهم في طرح الأفكار الجديدة، وتعمل على تطوير أطر منظمة التحرير ومؤسساتها لإحياء دور المنظمة، وتمكينها من ممارسة صلاحياتها التمثيلية والتشريعية للشعب الفلسطيني في ظل رفض حماس للوحدة الوطنية وللمصالحة الوطنية بوضعها شروطا لا تقبل بها المنظمة؛ لأنها تهدد كيانيتها وبالتالي تهدد الميراث الوطني والتاريخي للشعب الفلسطيني؛ فحماس لا تبحث عن المشاركة السياسية؛ بقدر ما هي تبحث عن الإقصاء،والعزل،والاستحواذ لمؤسسات المنظمة توطئة للسيطرة عليها بقصد الاستيلاء على ميراث المنظمة في التشريع والتمثيل للشعب الفلسطيني، بالبعد الوطني والإنساني والثقافي للتمثيل،ولكن حماس تدرك ويدرك الكل الفلسطيني ما فعلت في غزة بانقضاضها على مؤسسات السلطة. بقوة السلاح وقامت بانقلاب دموي، ولما كان الأمر في الضفة غير متاح تحاول أن تجد منفذا عبر إنشاء تحالفات خارجية للضغط على منظمة التحرير لقبول شروطها،والسؤال المركزي هو :

هل ستبقى مؤسسات منظمات التحرير الفلسطينية معطلة حتى ترضى حماس عن المنظمة وتفرض شروطها، وحتى تترك حماس دون أي فعل سياسي يقلص من مساحة اختطافها للأرض وما عليها، في قطاع غزة ،فمنظمة التحرير هي "ام الولد" ولا تقبل قسمته،وهي صاحبة المشروع الوطني، وهي الحريصة على الوحدة الوطنية، فليعقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته، وليجدد شرعيته التمثيلية والتشريعية سواء قبلت بذلك حماس ام لم تقبل حماس، فالقضية الفلسطينية اكبر من الأحزاب، وعلى حماس ان تلحق بركب المنظمة لاحقا لان باب العضوية في المجلس الوطني مفتوح لكل فلسطيني وفلسطينية ،فعجلة التاريخ لا تقفز إلى الخلف ولن تتوقف عن الدوران، بل، ان ما ينبغي على منظمة التحرير فعله، هو عقد المجلس الوطني من اجل الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية ،وعلى البعد التمثيلي للشعب الفلسطيني بدلا من السماح لحماس باخونة القضية الفلسطينية وأخونة مؤسسات الشعب الفلسطيني، وأسلمتها وعلى وجه الخصوص أخونة منظمة التحرير الفلسطينية وأسلمتها.

لهذا ينبغي على المجلس الوطني معالجة الاختلالات البنيوية في تركيبة العضوية، عبر التوسع في التمثيل للشارع الفلسطيني. ومن خلال وإعادة النظر في الآليات السابقة لاختيار أعضاء للمجلس الوطني حتى لا تتضخم العضوية مما يعيق عمله ويجعل من الصعوبة بمكان من انعقاده بشكل دوري منتظم الأمر الذي يمنحه الحيوية الفاعلية والمرونة والقدرة على الاجتماع وسرعة اتخاذ القرار . وبضرورة إعادة النظر في تشكيل مؤسسات منظمة التحرير وهياكلها لأن ذلك سوف يشكل دفعة قوية للقضية الفلسطينية، ويعيد الثقة والمصداقية بمنظمة التحرير لدى الشارع الفلسطيني.

العلم الفلسطيني يرفع في هيئة الأمم المتحدة



رفع العلم الفلسطيني في ٢٠١٥/١١/٣٠ للمرة الأولى في مقر هيئة الامم المتحدة في نيويورك، في حدث هام، وله رمزية سياسية كبيرة بحضور رئيس دولة فلسطين محمود عباس، وأمين عام الأمم المتحدة بان كي مون، ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة موغينس ليكيتوفت، وعدد من كبار المسؤولين الدوليين.

وقد رفع العلم الفلسطيني بألوانه الأحمر والأسود والأبيض والأخضر على المدخل الرئيس لمقر المنظمة الدولية ولأول مرة منذ إنشائها، في حوالي الساعة (١٣،١٥) بالتوقيت المحلي لمدينة نيويورك، إلى جانب أعلام الدول الـ ١٩٣ الأعضاء في الأمم المتحدة، وعلم الفاتيكان الذي على غرار فلسطين يتمتع بوضع الدولة غير العضو.

وقال الرئيس في كلمته بعد أن رفع العلم: باسم شعبنا الفلسطيني أرفع علم دولة فلسطين على مقر الأمم المتحدة اليوم، وفي هذه اللحظة التاريخية من مسيرة نضالنا أقول لشعبنا في كل أماكن تواجده سواء في الوطن أو الشتات ارفعوا علم فلسطين عاليا فهو عنوان هويتكم الوطنية.

وتابع الرئيس: إنه يوم عز وفخر وكرامة وطنية نهديه لكواكب الشهداء وللأسرى الذين ضحوا وسقطوا وهم يحاولون رفع هذا العلم، وأقول لهم ولأبناء شعبنا الصامد والصابر في أماكن اللجوء وفي كل مكان بأن الفجر آت لا محاله.

وأردف الرئيس: من هذا الاطار فإننا نعتمد هذا اليوم الثلاثين من أيلول/ سبتمبر من كل عام يوم العلم الفلسطيني وبهذه المناسبة نشكر رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة والسيد الامين العام للأمم المتحدة وجميع ممثلي الدول الحاضرين.

كما هنأ كل من أمين عام الأمم المتحدة، ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة الرئيس وشعبنا برفع العلم الفلسطيني، معبرين عن بهجتهما للمشاركة في هذا الاحتفال.

ارتفاع عدد شهداء "هبة القدس" إلى ١٨٨ فلسطينيا

أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية، عن ارتفاع عدد الشهداء منذ اندلاع هبة القدس مطلع تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٥، إلى ١٨٨ فلسطينياً.
وأوضحت وزارة الصحة بان عدد الشهداء الأطفال ارتفع إلى ٤٩ طفلاً ، وبلغت نسبتهم من مجموع الشهداء بالضفة الغربية وقطاع غزة ٢١,٥٪، فيما بلغ عدد الشهيدات ١٧ شهيدةً، فيما بلغت نسبة عدد الجرحى بالضفة الغربية حوالي ١٢٠٠ جريح اي حوالي ٢٠٪.
وأشارت إلى أنه أصيب منذ بداية تشرين الأول خلال المواجهات مع قوات الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو ١٩٠٠ مواطن بالرصاص الحي والمطاطي والضرب والحروق، فيما أصيب أكثر من ٣٥٠٠ آخرين بحالات اختناق نتيجة استنشاقهم الغاز المسيل للدموع.

القدس والمسجد الأقصى المبارك والهبة الشعبية

إعداد: المحامي أحمد الرويضي•

تمثل القدس حالة استثنائية في الضمير الفلسطيني بالنظر الى قيمتها الروحية والحضارية، وكونها محور الصراع العربي الاسرائيلي، وقيمتها الاستثنائية تنبع مما تحتويه من قيمة روحية حضارية دينية وإنسانية، هي جزء من الوجدان والهوية الفلسطينية حيث عاصمة الدولة الفلسطينية المأمولة من ناحية، ومقدساتها الاسلامية والمسيحية تشكل قيمة عليا للشعب الفلسطيني، ومع ذلك فإنها المدينة الأكثر في العالم التي يعاني سكانها الفلسطينيون خاصة من الفقر والبطالة والاستهداف اليومي لوجودهم.

فمنذ احتلال المدينة في العام ١٩٦٧م بدأت البرامج الإسرائيلية التي تستهدف الوجود الفلسطيني في المدينة، فأولا غيرت من

• المحامي أحمد الرويضي، مقدسي، من قرية سلوان ومواليد العام ١٩٦٨، مختص في شؤون القدس، عمل في عدة مؤسسات أهلية وحقوقية، وشغل منصب رئيس وحدة القدس في ديوان الرئاسة الفلسطينية، وحاليا يشغل منصب مستشار ديوان الرئاسة الفلسطينية لشؤون القدس، له العديد من الدراسات والابحاث واخرها كتاب "الأليات القانونية للدفاع عن الأملاك العقارية في القدس" من اصدارات دار الجندي للنشر العام ٢٠١٢.



مساحتها، إذ أعلنت بأن المنطقة الجغرافية التي تشمل حوالي ٧١٠٠٠ دونم من أراضي القدس الشرقية والضفة الغربية المحيطة بها بأنها جزء من منطقة نفوذ بلدية القدس الاسرائيلية وجزء لا يتجزأ من أراضي دولة إسرائيل، هذا الإعلان يحمل بطياته الصبغة القانونية والسياسية لفرض سيادة الحكم الإسرائيلي في هذه المنطقة لتصبح خاضعة بالكامل وبصورة مطلقة للإدارة والقانون الإسرائيليين، النتيجة القانونية لذلك هي أن القانون الوحيد الذي يتم تطبيقة بالقدس الشرقية هو القانون الإسرائيلي والإدارة الوحيدة التي تكون بيدها زمام الأمور والسلطات المطلقة بالقدس الشرقية هي الإدارة الإسرائيلية، بهذا أصبحت القدس الشرقية وفقاً للقانون الإسرائيلي تخضع للقانون والإدارة الإسرائيلية، المرجعية الوحيدة للممارسات والإدارة في القدس الشرقية هي القانون الإسرائيلي المحلي.

ثم لاحقا حاصرتها بجدار من الفصل العنصري لعزلها عن محيطها ومحور دعمها الديموغرافي والجغرافي والاقتصادي، واعتبرت سكانها مجرد مقيمين تملك حق طردهم لأسباب تغيرها بين الحين والآخر بما يحقق هدفها بتقييد الوجود العربي والتضييق عليه، وفي الوقت نفسه وضعت يدها على الأرض، وسيطرت على العقارات والأراضي، وأحاطت المدينة بحزام من المستوطنات يبدأ من قلنديا شمالاً وينتهي بقرية الولجة جنوباً بما يحقق هدفاً ثانياً لها وهو تعزيز الوجود اليهودي على حساب سكانها الفلسطينيين.

وبعد أن استكملت حصار المدينة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، فعّلت من سياسة طرد السكان باستخدام موضوع الإقامة، وسياسة هدم منازل المواطنين ليبدأ التخطيط لطرد جماعي للسكان، وبخاصة من المناطق المجاورة للبلدة القديمة في أحياء كوادي حلوه، والبستان في سلوان، وحي الشيخ جراح ووادي الجوز، ثم عمدت إلى إغلاق المؤسسات المقدسية الفاعلة بهدف محو الهوية العربية، وجعل الفلسطيني في القدس مرتبطاً بالمؤسسة الإسرائيلية بكل مكوناتها.

ثم لتضع سياسة جديدة تستهدف المقدسات بشكل خاص، فبعد محاولتها لرفع العلم الاسرائيلي على قبة الصخرة بعد احتلال المدينة لتعود لازالته، وتسمح لدائرة الاوقاف الاسلامية الاردنية بادارة المسجد الاقصى المبارك، في حين بقيت هي صاحبة السيادة على الأمن من خلال تواجد شرطي على أبواب المسجد، حتى العام ٢٠٠٠ بعد زيارة شارون المشؤومة وانطلاق الانتفاضة الثانية قلصت من صلاحيات دائرة الاوقاف الاسلامية واصبحت تتحكم بالمسجد الاقصى مخالفة بذلك الوضع التاريخي القائم الذي كان سائدا حتى العام ٢٠٠٠، حيث أعطت الضوء الاخضر للجماعات الاستيطانية وفي مقدمتها "جماعة أمناء جبل الهيكل" لاقتحام المسجد الاقصى على شكل مجموعات بحماية الامن الاسرائيلي. ومنذ العام ٢٠٠٠ وجماعات استيطانية باعداد مختلفة تقتحم المسجد اضافة الى وزراء في الحكومة الاسرائيلية واعضاء كنيست وقيادات حزبية اسرائيلية مختلفة، وقد تم توثيق محاولات عدة لهذه الجماعات المقتحمة لاداء صلوات تلمودية في ساحات المسجد.

وبالنظر الى قيمة المسجد الاقصى المبارك بالنسبة للمسلمين باعتباره اولى القبلتين وثاني المسجدين وثالث الحرمين الشريفين، وباعتباره جزءاً من عقيدة المسلمين، وما رافق الاقتحامات من الاعلان المتكرر ولاول مره بقرار من الحكومة الاسرائيلية الحاكمة الى إعلان تبني خطط الجماعات الاستيطانية باعطاء الضوء الاخضر للتقسيم الزماني والمكاني للمسجد ما بين المسلمين واليهود، ومن ثم الحديث تكرارا عن إقامة الهيكل المزعوم مكان المسجد الاقصى الاقصى الى أن ظهر شريط مصور يشارك فيه نائب وزير الخارجية الاسرائيلي السابق يشير فيه الى هدم قبة الصخرة المشرفة واقامة الهيكل المزعوم مكانه في سابقة اعطت اشارة واضحة الى نية اسرائيل هدم المسجد والسيطرة عليه.

وللتوضيح فإن المسجد الاقصى المبارك أو ما يعرف بالحرم الشريف، مساحته ١٤٤ دونماً يضم عدة أبنية ويحتوي على عدة معالم يصل عددها إلى مائتي معلم، منها قباب وأروقة ومحاريب ومنابر ومآذن وآبار، وغيرها من المعالم. ويضم سبعة أروقة: رواق أوسط وثلاثة من جهة الشرق ومثلها من جهة الغرب، وترتفع هذه الأروقة على ٥٣ عمودا من الرخام و٤٩ سارية من الحجارة، وفي صدر المسجد قبة، كما أن له ١١ بابا، سبعة منها في الشمال وباب في الشرق واثنان في الغرب وواحد في الجنوب، ويوجد في ساحة الأقصى الشريف ٢٥ بئرا للمياه العذبة، ثمانية منها في صحن الصخرة المشرفة و١٧ في فناء الأقصى، كما توجد بركة للوضوء. وأما أسبلة شرب المياه فأهمها سبيل قايتباي المسقف بقبة حجرية رائعة لفتت أنظار الرحالة العرب والأجانب الذين زاروا المسجد، إلى جانب سبيل البديري وسبيل قاسم باشا، وللمسجد الأقصى أربع مآذن والعديد من القباب والمساطب التي كانت مخصصة لأهل العلم والمتصوفة والغرباء، ومن أشهر القباب قبة السلسلة، وقبة المعراج، وقبة النبي، أما بالنسبة للأروقة فأهمها الرواق المحاذي لباب شرف الأنبياء، والرواق الممتد من باب السلسلة إلى باب المغاربة، كما يوجد فيه مزولتان شمسيتان لمعرفة الوقت.

فالحرم يشمل كل ما ذكر سابقا بما فيها المباني المسقفة وهي المسجد القبلي، والاقصى القديم، والمصلى المرواني، وقبة الصخرة، ومسجد عمر، اضافة الى الحدائق والساحات فجميع ذلك يطلق عليه المسجد الاقصى المبارك أو الحرم الشريف وهو حق اسلامي خالص.

والحقيقة ان الاعتداء على الحرم الشريف بدا مبكرا من قبل الجماعات الاستيطانية المدعومة من قبل الحكومة الاسرائيلية، ولا شك ان اخطر هذه الاعتداءات كانت يوم ٢١ أغسطس/آب ١٩٦٩ قطعت سلطات الاحتلال المياه عن منطقة الحرم، ومنعت المواطنين العرب من الاقتراب من ساحات الحرم القدسي، في الوقت الذي حاول فيه أحد المتطرفين اليهود إحراق المسجد الأقصى، حيث اندلعت النيران بالفعل وكادت تأتي على قبة المسجد ولكن بالفعل قد أتى الحريق على منبر صلاح الدين واشتعلت النيران في السطح الجنوبي للمسجد وسقف ثلاثة أروقة. وادعت إسرائيل في ذلك التاريخ أن الحريق كان بفعل تماس كهربائي، وبعد أن أثبت المهندسون العرب أنه تم بفعل فاعل، ذكرت أن شابا أستراليا هو المسؤول عن الحريق وأنها ستقدمه للمحاكمة، ولم يمض وقت طويل حتى ادعت بأن هذا الشاب معتوه ثم أطلقت سراحه.

وليس الخطر على سطح المسجد فقط، وإنما بدأت ما يعرف بدائرة أثار اسرائيل وجمعيات استيطانية تعمل لصالح هذه الدائرة

بحفر انفاق في اتجاهات مختلفة من المنطقة المحيطة بالحرم الشريف وخاصة من الجهة الجنوبية حيث قرية سلوان والتي تشهد منازلها تصدعات وبالفعل تم افتتاح نفق كبير يبدأ من عين سلوان ويعتقد أنه يصل الى اسفل المسجد، وحفريات اخرى تبدأ من الجهة الغربية والشمالية في البلدة القديمة ولا يعرف بالضبط حجم هذه الحفريات لكن تشير الدراسات والابحاث الى أن خطورتها تصل الى اساسات المسجد الاقصى المبارك.

كل ذلك دفع المقدسيون واهلنا في داخل الخط الاخضر وهم الوحيدون الذي يمكن لهم الوصول الى المسجد الاقصى بحرية في ظل حصار المدينة وعزلها بجدار الفصل العنصري والحواجز العسكرية، وبعد ان نجحت اسرائيل فعلا في تحييد الفلسطينين من الضفة الغربية وقطاع غزة بحرمانهم من الوصول الى المسجد، وباعتبار أن الذي يقف أمام مشروعها هم المقدسيون وأهلنا فلسطينيو الداخل، شرعت الى وضع إجراءات تحرم المسلمين من الوصول بحرية بل وصلت الى حد تقييد دخولهم في الفترة الصباحية وتحديدا ما بين الساعة السابعة والنصف صباحا وحتى الحادية عشرة، ومن ثم من الساعة الواحدة والنصف حتى الثالثة والنصف عصرا، في محاولة لان يقتصر الدخول في هذه الفترة للجماعات اليهودية فيما يعرف بالتقسيم الزماني، بل واكثر من ذلك صدرت بعد الكتيبات التي تشير الى اقامة كنيس يهودي في ساحات المسجد وبالتالي تخصيص اجزاء من ساحات المسجد لصلاة اليهود فيما يعرف بالتقسيم المكاني.

كل ذلك دفع المقدسيون مع اهلهم من الداخل الفلسطيني الى التحرك لرفض المشروع الاسرائيلي بتقسيم المسجد زمانيا ومكانيا، فحرمت النساء اولا من الدخول في الفترة الصباحية للمسجد ثم لاحقا حرمت ما يعرف بالمرابطات وطالبات العلم من الدخول والاعتداء عليهن واعتقال بعضهن ثم لحق ذلك حرمان بعض المصلين المسلمين بأوامر ابعاد عن المسجد لفترات زمنية محددة والتركيز بشكل خاص على حراس المسجد وموظفي دائرة الاوقاف الاسلامية والتي كان هناك محاولات لعرقلة القيام بدورها بل وتحييد دورها.

لقد شكلت كل هذه الاجراءات ضد الاقصى، وما رافقها من هدم منازل المقدسيين حيث تشير الاحصاءات الى ان عشرين الف منزل فلسطيني بالقدس مهدد بالهدم بحجة البناء دون ترخيص حيث يحرم المقدسي من الحصول على رخصة بناء إذ أن المساحة التي يسمح لهم بالبناء عليها وفقا للمخطط الاسرئيلي ١٢٪ من مساحة القدس الشرقية، اضافة الى ما يعرف بسحب هويات المقدسيين وطردهم من المدينة والحصار الاقتصادي وفرض الضرائب وغيرها شكلت اساسا لرفض فلسطيني أخذ صورا مختلفة في سنوات الاحتلال ال ٤٨ الماضية، مشاركة في الانتفاضتين الاولى والثانية، وبدأ المقدسيون هبة شعبية امتدت بعد ذلك باقي محافظات الوطن عنوانها المسجد الاقصى المبارك والقدس ورفض تهويدها وتكرار ما حصل بالحرم الابراهيمي في الخليل من تقسيم في المسجد الاقصى المبارك.

ولما كانت القدس هي عنوان الهبة الشعبية والرفض الفلسطيني لاجراءات الاحتلال فيها ومحاولات اسرائيل المتكررة لقلب الحقائق التاريخية فيها، واخيرا الاعتداءات على المسجد الاقصى المبارك وأصحابة من المسلمين، فإن الموقف الرسمي الفلسطيني يتمثل في التالي:

أن القدس في جزئها الشرقي الذي تم احتلاله في العام ١٩٦٧ هي عاصمة دولة فلسطين، وعاصمة الشعب الفلسطيني. وهي جزء لا يتجزأ من الاراضي المحتلة وهي أرض فلسطينية خالصة.

ان المسجد الاقصى حق للمسلمين فقط، يؤدون فيه العبادة، تتولى ادارته دائرة الاوقاف الاسلامية تحت الرعاية الهاشمية وقد تم توقيع اتفاقية وصاية ما بين الاردن وفلسطين في العام ٢٠١٣ تؤكد هذه الرعاية الهاشمية على المسجد الاقصى بمساحته ١٤٤ دونماً.

ان الوضع القائم بالمفهوم الفلسطيني هو الوضع التاريخي القائم الذي ساد المسجد الاقصى المبارك قبل العام ١٩٦٧ واستمر الى العام ٢٠٠٠ برعاية دائرة الاوقاف الاسلامية للمسجد والاشراف عليه اداريا وأمنيا من خلال الحراس المعينين من قبل هذه الدائرة، وهي الجهة التي تشرف على زيارات غير المسلمين وفقا لتقاليد تقتضي احترام المكانة الدينية الاسلامية للمكان.

وبالنظر الى ذلك، ترفض الحكومة الاسرائيلية هذا المفهوم للوضع التاريخي القائم وتحاول ان تفرض واقعا جديدا تقلص من خلاله الدور الاردني ودور دائرة الاوقاف الاسلامية وفي نفس الوقت تمهد لاجراءات جديدة تفرض التقسيم الزماني والمكاني في المسجد.

ومن هنا فان الهبة الشعبية التي عطلت المشروع الاسرائيلي حتى اللحظة في المسجد الاقصى المبارك وخاصة من قبل المقدسيين، اضافة الى التحرك الرسمي الاردني الفلسطيني المشترك على عدة صعد والتنسيق المستمر بين القيادتين الفلسطينية والاردنية، هما أمران لا شك مستمران مع استمرار الاعتداء على المسجد الاقصى المبارك.

لكن في الصورة الاوسع فان قضية القدس هي هاجس مستمر للشعب الفلسطيني، وطالما أن هناك قناعة حول أهمية دور المقدسي في حماية المدينة ومقدساتها والوقوف أمام المشاريع الاسرائيلية، فان هناك مطلبا ملحا الى ضرورة دعم المواطن المقدسي ومؤسساته القطاعية التنموية المختلفة التي تقدم الخدمات المجتمعية له، وهذا الدعم باعتقادي مسؤولية مشتركة بين كل مركبات الشعب الفلسطيني بدءاً بالجهاز الرسمي مرورا بالقطاع الخاص والمجتمع المدني والفصائل والقوى السياسية المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني عموما، مع الاشارة الى أن الدعم الرسمي الفلسطيني هو الاهم في غياب دعم عربي اسلامي مسيحي دولي حقيقي يوفر متطلبات الصمود الاساسية للمواطن المقدسي.

إن خلاصة هذه الهبة الشعبية الاخيرة التي بدأت منذ اكتوبر ٢٠١٥، وبعد تقديم القدس عشرين شهيدا و٨٠٠ أسير و٦٤ مرابطة ممنوعة من دخول المسجد الاقصى وقرارات بابعاد عشرات الشبان المقدسيين عن القدس او عن المسجد الاقصى المبارك، تتطلب إعادة تقييم العمل الفلسطيني وترتيب البيت الداخلي بما يجعل من القدس بوصلة عمل يومية للمحافظة عليها ضمن رؤية تضمن التحرك على المستوى الدولي السياسي والقانوني وعلى المستوى الاسلامي والمسيحي، وبلا شك على المستوى الداخلي الفلسطيني. كما لا بد ايضا من تحريك مؤسسات دولية مع قضية القدس سواء الامم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية وايضا منظمة اليونسكو التي تعتبر القدس إرثا حضاريا منذ العام ١٩٨٢ وتحركها خجول فيما يتعلق بمراقبة الانتهاكات للارث الحضاري الذي تمتلكه القدس.



القدس في الاستراتيجية الصهيونية

اعداد: غيدة تفكجي
المجلس الوطني الفلسطيني

ترتبط الرؤية الصهيونية بالقدس ارتباطا لا انفصام له بالرؤية الصهيونية في بعديها الروحي والدينوسياسي، اذ جاءت الرؤية الصهيونية للقدس رد فعل سلبي على الرؤية الروحية للقدس ومتطابقة تماما مع الرؤية الدينوسياسية، ومؤسسة عليها ومستوحاة منها في البعدين الروحي والدينو سياسي لديهم وارتباطهم بها، فهم ينظرون للمدينة على انها مجرد عقيدة دينية يهتدى بها في حياتهم الخاصة مع التأكيد على ضرورة اندماجة في محيطة المجتمعي الثقافي وعاداتة وتقاليدة باعتبار المدينة المقدسة هى موطنهم الاصلى وتأمين التفافهم روحيا حول العقيدة اليهودية ومن هنا نلاحظ ان الرؤية الصهيونية الروحية للمدينة تقوم على الاسس التاليه :-

١- القدس عامل توحيد روحي لليهود في اطار مجتمعاتهم الاصلية لتسهيل مهمة الاندماج في هذا المجتمع وخلق شعور روحي لدى الصهاينة بالمواطنة والانتماء لمجتمعهم اليهودي .

٢- الصهاينة هم اول من سكن مدينة القدس وهذه الحقائق والمعطيات التاريخية يدحضها علماء الاثار والمؤرخون اليهود القدامى والجدد اذ اثبتت الحفريات الاثرية التى قام بها علماء الاثار الصهاينة والغربيين ان القدس مدينة عربية يبوسية كنعانية منشأ وسكانا واثارا وحضارة .

٣- التركيز على اعادة بناء الدولة اليهودية المزعومة في فلسطين انطلاقا من ثلاثية اسطورية توراتية هى:

((اسطوره شعب الله المختار)) واسطوره الوعد الالهي واسطوره التطهير العرقي .

ان هذه الاساطير الثلاثة التى جرى هيكلتها بصيغة تفصح عن حقيقتها الاستعمارية من جهة وعن التخطيط لتوظيفها سياسيا لتحقيق اغراض سياسية اهمها ((اعاده بناء الدولة اليهودية)) المزعومة من جهة اخرى ويظهر هذا الدور المحوري لمدينة القدس جليا من خلال تتبع مراحل التطبيق العملي للاستراتيجية الصهيونية وذلك بدءاً بمرحلة

التبشير والدعوة، فالهجرة والاستيطان وتركيز البناء فيها واعلانها عاصمة موحدة وابدية للكيان الصهيوني اضافة الى الاجراءات الاخرى ضد المدينة المقدسة ،

اولا :- الانتهاكات للمقدسات الاسلامية والمسيحية :

صعد الاحتلال الصهيوني خلال الثلث الأخير من عام ٢٠١٥ من وتيرة انتهاكاته ضد المدينة المقدسة وخاصة ضد المقدسات وبالذات الحرم القدسي الشريف بالترافق مع ما يسمى بالاعياد اليهودية والتى تمتد لنحو شهر ((كعيد العرش)) بزعم عثورهم على مقذوفات نارية داخل الحرم القدسي الشريف لاستخدامها ضد مقتحمية من المستوطنين، والتى تجسدت سلسلة من الاقتحامات الوحشيه لباحات الاقصى ومن ثم العبث فيه فسادا لا يقل بحسب مصادر فلسطينية عن ذلك الذى تسبب به حريق المسجد الاقصى عام ١٩٦٩م وتفريغة بصورة شبه كاملة من رواده المصلين وطلبة العلم وطلبة المدارس الشرعية والمعتكفين وموظفي دائرة الاوقاف الاسلامية .

كما وزعت ما تسمى ((منظمات الهيكل)) اعلانات عبر مواقعها الاعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي تحث فيها المستوطنين على اقتحام المسجد الاقصى للاشتراك بمسابقة يهودية لما اسمتة بافضل صورة تلتقط داخله تحت عناوين ((نصعد ونربح)) وصورة مع العائلة والاصدقاء ((بجبل الهيكل)) زاعمة في اعلاناتها ان الوضع هادئ وان هذه المسابقة ستكون اول النشاطات التى ستتوج خلال الاعياد اليهودية القادمة متضمنة شرطا اساسيا وهو ضرورة اظهار قبة الصخرة في خلفية الصورة .

كما اعلن قسم الرصد والابحاث في المركز الاعلامي لشؤون القدس والاقصى ((دكيوبرس)) ان نحو ١٠ الاف عنصر احتلالي اقتحموا ودنسوا المسجد الاقصى منذ بداية عام ٢٠١٥ جولة ارشادية واستكشافية عسكرية، يضاف الى ذلك قوات التدخل السريع التي تؤمن اقتحامات المستوطنين للمسجد، والتى اسفرت عن التخريب المتعمد والممنهج لمحتويات الجامع القبلي في المسجد الاقصى المسقوف وما بين ابوابه الرئيسية التاريخية والداخلية وشبابيكه الارضية الجبصية المزخرفة وسجاده واعمدته الداخلية الرخامية التاريخية والشبابيك الجبصية المزخرفة في سقفة والساعة المؤقتة للاذان وعامود تاريخي بجانب سقفية المؤذنين قرب محرابة ومنبره.

وبحسب مسؤولين في اللجنة فان جميع الابواب التاريخية السبعه لمدخل الجامع القبلي تضررت وبشكل متفاوت من بينها باب الجنائز الذي تضرر بشكل كامل كما جرى تهشيم للباب التاريخي الداخلي الفاصل بين باب مسجد عمر وعيادة المسجد الاقصى وايضا الباب التاريخي الفاصل بين مسجد عمر والجامع القبلي .

كما تعمد الاحتلال الصهيوني اغلاق الابواب التاريخية للمصلى القبلي والتى تعود لمئات السنين بسلاسل ومعدات حديدية مما ادى الى تخريبها واحدث اضرارا بثلاث ثريات وبخزائن شبكة الكهرباء في المنطقة الامامية منه وبشبكة نظام الطوارئ لشبكة الكهرباء والاضاءة والاطفاء وحروقا بسجاده وقدتم الاعتداء على عمل طاقم الاطفاء في دائرة الاوقاف والاعتداء عليهم جسديا ولفظيا خلال عملهم وتم اصابة عدد منهم بالرصاص المطاطي خلال محاولتهم اطفاء الحرائق التى اشتعلت في المصلى القبلي وبحسب معلومات دائرة الاوقاف ولجنة الاعمار فان اصلاح هذه الاضرار الواسعة سيتكلف ميزانيات كبيرة واوقات طويلة فعلى سبيل المثال سيحتاج انجاز الشباك الجبصي المزخرف من طواقم مختصة نحو سته اشهر .

ورغم كل ما اعلنه ويعلنه رئيس الحكومة الصهيونية بنيامين نتنياهو للتهدئة ونيته الحفاظ على الوضع القائم في المسجد الاقصى الا ان التضييق على المصلين والمرابطين والمعتكفين وعاملين بادارة الاوقاف التى تدير المقدسات واعاقتهم القوية لصلاة الجمعة بل تسهل قوات المستوطنين لاقتحام المسجد الاقصى وخاصة بعد اعلان وزير الخارجية الامريكي عن فكرة وضع كاميرات مراقبة على مدار الساعة في الحرم القدسي الشريف تأخذ البنود الرئيسية في الصيغة التي تم التوصل اليها بين الكيان الصهيوني والاردن الوصي على المقدسات والسلطة الفلسطينية في محاولة لتهدئه التوتر في المدينة المقدسة وتعهدات رئيس الوزراء الصهيوني والتي عرضها في رسالة متلفزة

يوم السبت المصادف ٢٠- تشرين الاول بالحفاظ على الوضع الراهن فيه وان الكيان الصهيوني سيواصل فرض سياسته القائمة

((المسلمون يصلون في جبل الهيكل وغير المسلمين يزورونه وان الكاميرات ستساعد في دحض الاتهامات بان الكيان الصهيونى ينتهك الوضع الراهن فيه)) وردا عليه فقد خرج ما يسمى ((تحالف منظمات الهيكل)) وهو تجمع لجماعات يهودية تدافع عما يسمى بالحق اليهودي في الصلاة بالحرم القدسي فقد اصدرت بيانا شديد اللهجة ضد رئيس الوزراء الصهيوني، زعمت فيه انه من غير المسموح به لرئيس الوزراء ((بنيامين نيتنياهو))منع اليهود من الصلاة فية ويتناقض مع ((قانون القدس عاصمة لاسرائيل ومع الاعلان العالمي لحقوق الانسان)) مفسراً اعلان كيري وزير الخارجية الامريكي بانه رضخ للمطالب الاردنية وتسليم عناصر سيادة الحكومة لقوة اجنبية ((وان الاملاءات الاردنية والفلسطينية للحد من الهجمات الارهابية المتوحشة مسالة غير مفهومة)) كما اعرب اعضاء من حزب ((البيت اليهودي)) احد ابرز الشركاء في حكومة نيتنياهو ((اعربوا عن استيائهم الواضح عما اسموه بمنع الصلاة اليهودية في الحرم القدسي الشريف)) فقد اعلن عضو الكنيست الصهيوني يينون في مقال ((في حين انني اقدر جهود رئيس الوزراء لتهدئة الوضع في الوقت الراهن، فلن يمنع اي شيء في نهاية المطاف اليهود من الصلاة في جبل الهيكل الذي هو بالنسبة لهم اقدس المواقع في العالم ولا حتى كاميرات الاوقاف))



شرطة الاحتلال الصهيوني تمنع الاوقاف الاسلامية من وضع الكاميرات الخاصة بها في الحرم القدسي :-

منعت الشرطة الصهيونية دائرة الاوقاف الاسلامية التي تدير الحرم القدسي الشريف وضع كاميرات خاصه بها في الموقع حسب الاتفاقية بين وزير الخارجية الامريكي جون كيري والسلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الاردنية من تركيب كاميرات تخدم مصلحتها فقط وليست كاميرات لاظهار الحقيقة فيما علقت الناطقة باسم شرطة الاحتلال ((ان الموضوع ما زال تحت النقاش على المستوى الدبلوماسي وانه فور اتخاذ القرار سيتم تطبيقه بموافقة جميع الاطراف المعنية وبالتنسيق معها)) فيما صرح متحدث باسم مكتب نيتنياهو بان اسرائيل ملتزمة بوضع الكاميرات وان لامعلومات لديه عن خطوة الاوقاف لوضع الكاميرات .

كما صرحت نائبة وزير الخارجيه تسيبي حاتوبلي ((ليكود)) بان الموقع ((الحرم القدسي الشريف)) انما هو مركز السيادة الاسرائيلية عاصمة اسرائيل المكان الاقدس للشعب اليهودي وان حلمها ان ترى العلم الاسرائيلي يرفرف على جبل الهيكل ((التسمية الاحتلالية للحرم القدسي الشريف))

ثانيا :- الانشطة التهويدية والاستيطان

قامت ما يسمى ب ((سلطة حماية الطبيعة)) الاحتلالية بالاستيلاء على اراض ملاصقة لمقبرة الرحمة مقابل السور الشمالي – الشرقي للمسجد الاقصى المبارك، وشروعها بوضع اسلاك شائكة حولها وتعود الارض لعائلتي الانصاري والحسيني وبمساحة اجمالية تصل الى ٧ دونمات ويدعي الاحتلال انه قام بتشييكها لمنع امتداد القبور باتجاهها حيث ينوي الاحتلال انشاء مشروع ((حديقة عامة)) في المنطقة، حيث تم اقتحام الارض والعمل دون علم العائلتين بما يتنافى مع القانون الصهيوني الذي يمنع اي جهة من مصادرة اي عقار دون ابلاغ اصحابة ودون امر محكمة يخولها بذلك، الا ان طواقم سلطة الطبيعة الاحتلالية زعموا بان لديهم امرا بذلك، ومن جهة اخرى اوضح رئيس لجنة رعاية المقابر الاسلامية في المدينة المقدسة ان هذه الاراضي مخصصة للمقبرة وهي وقف ذري لال الحسيني يدفن المسلمون موتاهم فيها منذ نحو ١٤٠٠ عام وفيها قبور صحابة وشهداء وعلماء بينهم الصحابيان عبادة بن الصامت وشداد بن اوس موضحا الحاجة الماسة لها ((حيث لايوجد لدى المقدسيين سوى ثلاث مقابر الساهرة واليوسفية والرحمة)) التى يدفن فيها ٣٦٠ الف مسلم هم ينازعوننا على اجزاء غير مستغلة بدعوى انها لسلطة الطبيعة، هذا ناهيك عن انها الحاضنة الشرقية للمسجد الاقصى المبارك لوقوعها تحت الاسوار الشرقية لمدينة القدس كما قامت جمعية ((عطيرت كوهنيم)) الاستيطانية معززة بحراسة من قوات الاحتلال الخاصة بالسيطرة على بناية سكنية جديدة بالحارة الوسطى في حي بطن الهوى من بلدة سلوان . والبناية مؤلفة من ١٢ شقة سكنية موزعة على خمسة طوابق تم السيطرة على اربعة طوابق منها وبذلك يرتفع عدد البؤر الاستيطانية في الحارة

الوسطى الى ٧ وتقع البناية على موقع استراتيجي مطل على المسجد الاقصى وبلدة سلوان عامة وفي وسط حي سكني مكتظ بالسكان المقدسيين، كما قامت لجنة الاعتراضات في اللجنة اللوائية للبناء والتخطيط الصهيونية بمناقشة مشروع بناء ((بيت الجوهر)) التهويدي الذي سيقام في الجهه الغربية من ساحه البراق قبالة المسجد الاقصى حيث سيطرح امام اللجنة ثلاثة مخططات للبناء دون اختلاف جوهري بينها حيث من المتوقع ان يتم اختيار واحدة منهم والمصادقة عليها، ويستهدف المخطط الاصلي لبناء ((بيت الجوهر)) التهويدي المعروف ((بيت هليبا)) بناء ثلاث طبقات عليها واحدة تحت الارض واثنان فوقها وارتفاع كل واحد منها نحو ٥ امتار بمساحة بنائية تصل الى نحو ٣٢٣٠ متراً مربعاً تحتوي على عقارين لعرض مقتنيات اثارية عبرية مزعومة، مكتبة، مركز تدريسي، قاعة اجتماعات، واخرى احتفالات، مركز زوار . غرف للمرشدين . فيما سيكرس سطح المبنى كمطلة واسعة مشرفة على المسجد الاقصى والقدس القديمة وسلوان وجميعها تستهدف الترويج لروايات تلمودية مزعومة للمكان، فقد حذرت السلطة الفلسطينية وشخصيات فلسطينية من خطورة المشروع على المسجد الاقصى المبارك، لمحاولات الاحتلال تهويد الفضاء المحيط بالمسجد الاقصى من كل الجهات وتهيئة الاجواء لاقتحامات جماعية للاقصى لقربة الكبير منه، كما اعلنت بلدية الاحتلال الصهيوني بالقدس المحتلة انتهاءها من رسم خرائط لحوالى ٨٠ ٪ من شوارع المدينة المقدسة والتى يصل عددها الى ٨١٥ – ١٠٠ زقاق وحصولها على لافتات زاعمه بانه تم تسمية الشوارع باسماء بناءً على مقترحات من السكان ثم يفحصها بعد ذلك على يد الخبير في الاسلام ((يتسما مدرير)) لاستبعاد ما اسمته باسماء((الارهابيين)) ومن ثم تتم المصادقة عليها من قبل لجنة البلدية يرأسها القاضى السابق في المحكمه العليا ((يعكوف تيركل)) اما مستشار رئيس بلدية الاحتلال لما يسمى بالشؤون العربية ((ديفيد كورين)) فقد صرح ان الغرض من هذه العمليه هو تسهيل تحصيل الاحتلال للضرائب من المقدسيين ولكن في الخلفية لهذه العملية التهويد الواضح .

فقد اعلن مركز معلومات ((وادى حلوة – سلوان)) ان استبدال بلدية الاحتلال اسم ((جبل الزيتون)) بالاسم التوراتي ((هارهمشماه)) كما اطلق اسم ((شيرهمعلوت)) اي ((الطريق الى الهيكل)) على حي البستان ببلدة سلوان جنوب المسجد الاقصى ان خطوة الاحتلال هذه تتعارض مع القانون الدولي الذي يمنع تغيير اسماء الشوارع في الاراضي المحتلة .

كما شرعت شرطة الاحتلال بتركيب المزيد من كاميرات المراقبة في منطقه باب العمود كما اغلقت سلطة الطبيعة والاثار الصهيونية وجمعية "العاد" الاستيطانية حديقة عامة في بلدة سلوان حي البستان المحاذي للاقصى المبارك بزعم الكشف عن اثار توراتية في المنطقه فيما الغاية الحقيقية انشاء حديقة توراتية امتدادا لما يسمى ((حديقة الملك سليمان)) التوراتية التي بنتها سلطات الاحتلال على اراضي سلوان، كما حذرت مؤسسة الاقصى للوقف والتراث من تبعات قرار محكمة الاحتلال المركزية الصهيونية بنقل صلاحيات ادارة منطقة القصور الأموية جنوب وغرب المسجد الاقصى لجمعية ((العاد)) الاستيطانية مشيرة الى ان ذلك سيعمق ويزيد من المخاطر التي تهدد الاقصى والاوقاف الاسلامية حوله، وخصوصا ان الجمعية الصهيونية ومنذ سنوات تجري حفريات اسفل الارض

الممتدة من بلدة سلوان الى منطقة مدخل وادي حلوة لتصل الى اسفل اساسات المسجد الاقصى .

مرجحة مؤسسة الاقصى ان تقوم الجمعية بمزيد من الحفريات فوق الارض وتحتها وربطها بالموقع التهويدي الاستيطاني المسمى ((مركز الزيارات – عيردافيد)) ((مدينه داوود)) حسب المزاعم الصهيونية انه تم العثور على ختم صخري صغير من فترة الملك داوود في تراب من الحرم القدسي .

تتوالى المزاعم الصهيونية بأن الهيكل المزعوم انما هو حقيقة وان مكانة في الحرم القدسي الشريف فقد اعلن علماء الاثار الصهاينة انه تم العثور مؤخرا على ختم صخري نادر يعتقد ان تاريخة يعود للقرن العاشر قبل الميلاد في حطام تم استخراجة من الحرم القدسي وبحسب ((تايمز اوف اسرائيل)) ان القطعة الاثرية تم العثور عليها في النصف الثاني من عام ٢٠١٤ م على يد طفل روسي كان قد تطوع في مشروع غربلة تراب جبل الهيكل الذي هو حطام تم استخراجه من الموقع المقدس خلال بناء المسجد المرواني وتم فك الشيفرة للختم المصنوع من حجر جيري بني يظهر عليه صورة حيوانين تم حفرهما عليه احدهما فوق الاخر ((ربما يمثلان المفترس والفريسة)) كما صرح الدكتور ((غبرئيل بركاي)) حول موضوع الختم كما اعلن انه تم العثور على اختام صخرية تحمل نقوشا من عصور حديثة وقديمة واعتبرها بأنه اكتشاف فريد لأنه الاول من نوعه في هذه الفترة كما اعلن ((تساحي دفير)) المؤسس المشارك في المشروع انه في السنوات الاخيرة وباستخدام منهجيات وتقنيات احصائية مطورة حديثا تمكنا من التغلب على التحدي المتمثل بوجود اكتشافات من دون سياق محدد، لانه لم يتم استخراجها في عمليات حفر مناسبة مضيفا ان اكثر من نصف مليون اكتشاف تم العثور عليه في الحطام ولا تزال في انتظار تحليلها في مختبرات ((غربلة تراب جبل الهيكل)) معتبرا ان اكتشاف الختم هو شاهد على ما اسماه بـ ((النشاط الاداري الذي كان على جبل الهيكل خلال هذه الاوقات)) ويعود تاريخ الختم الى فتره البيوسيين التاريخية واحتلال القدس على يد الملك داوود وكذلك بناء الهيكل والمجتمع الملكي الرسمي على يد ابنة ((الملك سليمان)) وان ما يجعل لهذا الاكتشاف اهمية كبيرة لانه انبثق من جبل الهيكل ،الا ان المنفذين لهذه العملية وخاصة جامع القطع الاثرية ((ليني وولف)) وهو خبير في الاختام القديمة صرح ((ان القطعة المعنية قد تم جلبها الى القدس في مرحلة معينة من العصور القديمة ونسبت هناك ((معتبرا ان اهمية الختم محدودة جدا)).

ثالثا:- هدم المنازل والمنشآت السكنية والخدمية

أ- هدم المنازل :-

قامت سلطة الاحتلال الصهيوني بهدم بناية سكانية قيد الانشاء في حي وادي الجوز والبناية مؤلفة من ثلاثة طوابق مساحة كل طابق ١٨٠ م٢ بحجة عدم وجود ترخيص رغم ان سلطات الاحتلال ترفض استصدار تراخيص بناء للمقدسيين، كما تم تعليق امر هدم غرفة سكنية ومنافعها والبالغه ٣٥ م٢ في منطقة ((العين القوقا)) بسلوان كما تم هدم منزلين قيد الانشاء ومساحتها ٢٦٠ م٢ في قرية جبل المكبر بحجة عدم استصدار الرخص لهذا البناء ،اما في الحارة الوسطى ببلدة سلوان فقد تم اقتحام المنزل والعائد الى امين سر حركه فتح في القدس وقاموا بتصويره من الخارج بحجة البناء المخالف فيما اكد امين سر حركه فتح ان البناء قائم منذ ٨٠ عاماً وبعضها قبل ٢٥ عاماً ولا اساس لإدعاء بلدية الاحتلال كما تم تسليم امر هدم اداري لصاحب منزل في الحارة الوسطى ببلدة سلوان البالغة مساحته ٨٥ متراً مربعا كما قامت جرافات الاحتلال بهدم منزل في حى رأس العمود ببلدة سلوان بذريعة البناء دون ترخيص .

ب- هدم ملعب :-

قررت محكمة بلدية الاحتلال ازالة وهدم ملعب تابع لـ((مركز مدى الابداعي)) بحي وادي الحلوة من بلدة سلوان والبالغ مساحته دونم ونصف بالاضافة الى هدم مرافقه وهي عبارة عن مخزن ١٥ متراً مربعاً وبركس للحيوانات ٤٠ مترا مربعاً، وردا على هدم الملعب فقد صرح عضو لجنة الحي بان قرار بلدية الاحتلال صادر ضد مجهول فيما انها على علم تام بهوية اصحاب الارض فقد خاضوا الى جانب لجنة الحي صراعا مريرا في المحاكم الصهيونية لعدة سنوات للحفاظ على ارضهم، فقد تم اقتحام الملعب عدة مرات من قبل سلطات الاحتلال وتعرض اصحاب الارض للاعتقال موضحا ان ((مركز مدى الابداعي)) يستخدم كملعب للاطفال ببلدة سلوان وتنظم فيه فعاليات وانشطة مختلفة على مدار العام في ظل افتقارالمنطقة لملاعب واماكن مفتوحة وساحات عامة لافتا الى محاولة بلدية الاحتلال مصادرة الارض منذ عام ٢٠٠٧ لتحويلها الى موقف سيارات ضمن مشاريع تخدم المستوطنين في سلوان.

ج- هدم مزرعة :-

قامت سلطات الاحتلال دون سابق انذار بهدم مزرعة في قرية العيسوية تقع على الاراضي المهددة بالمصادرة لصالح ((الحديقة الوطنية))

رابعا:- الانتهاكات للمؤسسات التعليمية والصحية

مع بداية العام الدراسي الجديد اصدر اتحاد اولياء امور مدارس القدس بيانا عرضوا فيه وبصورة موجزة للمشاكل في مدارس القدس المحتلة التابعة لبلدية الاحتلال ووزارة المعارف الصهيونية

١- عدد الطلاب المقدسيين المنتسبين لمدارس وزارة المعارف الصهيونية وبلدية القدس المحتلة هو ٤٨ ٪ من اجمالي الطلاب المقدسيين ككل
٢- عدد مدارس القدس المحتلة التابعة للجهتين هو ٥٦ مدرسة
٣- مستوى التعليم في اغلبها متدن.
٤- نسبه التسرب منها بلغ ١٦٪ للمرحلة الابتدائية والاعدادية ٤٥٪ للمرحله الثانوية
٥- نقص حاد بالغرف الصفية ٨٠٠ غرفة علما بان المحكمة الصهيونية العليا امرت البلدية عام ٢٠٠٩ ببناء ١٢٠٠ غرفة صفية .
٦- معظم مدارس القدس المحتلة التابعة للجهتين هي ابنية سكنيه تفتقر لمقومات التعليم يحرم الطلبة فيها من غرف الحاسوب والمختبرات العلمية والمكتبات والانشطة الرياضية



حيث يجري تحويل اي غرف مخصصة للانشطة والحصص غير المنهجية الى غرف صفية .

٧- افتقار الطرق المؤدية لمدارس البلدية للسلامة والامان .

٨- محاولات بلدية الاحتلال تحريف المنهاج الفلسطيني بشتى الطرق من خلال شطب وحذف دروس من المواد اضافه الى محاولتها فرض المنهاج الاسرائيلي عليها تدريجيا .

كما نشرت صحيفة هآرتس الصهيونية تقريرا قالت فيه ((انه في الوقت الذي يواصل فيه رئيس بلدية القدس ((تيربركات)) المفاخرة باستثمار البلدية في جهاز التعليم في القدس الشرقية يتبين ان المعطيات التي نشرتها البلدية لاتتفق تماما مع المعطيات التى تسلمتها منها جمعية عبرغميم ((مدينة الشعوب)) فيما اعلنت البلدية فتح ١١٢ غرفة تدريس جديدة في المدارس الابتدائيه و٦٨ غرفة في المدارس الاعدادية في القدس الشرقية تبين من المعطيات التى حصلت عليها الجمعية في البلدية انه سيتم فتح ٣٨ غرفة دراسية جديدة فقط في المدينة المقدسة اما البقية فهى مستاجرة في مبان سكنية تم تحويلها الى غرف للتدريس وغالبيتها لا تلبي ادنى الاحتياجات، كما ادعت البلدية انه سيتم فتح ٥ مدارس جديدة في المدينة المقدسة تبين من تقرير الجمعية ان هناك مدرسة جديدة واحدة فقط سيتم افتتاحها في حي بيت صفافا، ويستدل من المعطيات الرسمية ان عدد الطلاب في القدس الشرقية يصل هذا العام ٨٩,٥٤٣ طالبا ويشكلون نحو ٣٦٪ تقريبا من عدد طلاب القدس كلها ،وحسب السجلات الرسمية فأن اكثر من ٢٢ الف طالب يعيشون في المدينة لم يتم تسجيلهم في اي مؤسسة تعليمية رسمية او خاصة اضافة ان قسما منهم يتعلم خارج مدارس المدينة ولكن نسبة كبيرة ايضا تسربوا من الجهاز التعليمي ولا يعرف احد اين وماذا كانوا يتعلمون .

خامسا :- سياسات العقاب الجماعي

فرضت سلطات الاحتلال الصهيونية اجراءات لتقييد تحركات المقدسيين داخل مدينتهم وبلداتهم وقراهم واحيائهم بتصورهم ان يكبح ذلك المواجهات اليومية التى يخوضها الشباب ضد قوات الاحتلال ووضع حد لعمليات منسوبة لهم وتستهدف عناصر الاحتلال والمستوطنين والتي لا يمكن النظر اليها سوى في سياق عقوبات جماعية تستهدف الوجود الفلسطيني في المدينة المقدسة فقد فرضت سلطات الاحتلال حظرا للتجول على البلدة القديمة مانعه دخول المقدسيين من دخولها الا لمن يسكن منهم داخلها اولا لأصحاب المحال التجارية فيها مما جعلها تعيش فراغا تاما نتيجه لذلك حيث المحال التجارية مغلقة والشوارع خالية الا من عناصر الاحتلال والمستوطنين الامر الذي لم تعهده البلدة القديمة من قبل، وطالب رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتينياهو من المستشار القضائي للحكومه اصدار

امر باغلاق المحلات التجارية في شارع الواد شرقي القدس بزعم عدم منع التجار هناك تنفيذ عمليات الطعن التي تحدث في تلك المكان والتي تودى بحياة المستوطنين وكان التطور الابرز في هذا السياق تصويت المجلس الامني الصهيوني المصغر ((الكابينيت)) بمنح شرطة الاحتلال صلاحية اغلاق اجزاء من القدس المحتلة ومحيط احياء عربية لاعتبارات امنية بزعم ان الاجراءات هذه

ستؤدي الى ادراك الطرف الاخر بان الارهاب لن يحقق شيئا وان اسرائيل ستحاسب القتلة واؤلئك الذين يحاولون قتل مواطنينا ومن يساعدهم وهذا ليس غريبا فقد اغلقت شرطة الاحتلال حي صور باهر بعد رشق حجارة ادى لمقتل اسرائيلي عشية راس السنة اليهودية .

ان حملة العقوبات الجماعية التي يفرضها الاحتلال على المقدسيين في محاولة منه لاخماد الهبة الجماهيرية التي تشهدها الاراضي الفلسطينية ردا على اعتداءات المستوطنين وقوات الاحتلال على المسجد الاقصى فقد هدد وزير الداخلية الصهيونية المستقيل سيلفان شالوم بأنه سيتم سحب تصاريح الاقامة لسكان القدس المحتلة والمتهمين بالضلوع بما اسماه ((هجمات ارهابية)) مما سيحرم اسرهم حق الحصول على مخصصات الرعاية الاجتماعية من مؤسسة التأمين الوطني التابعة لدولة اسرائيل مشيرا الى ان وزيرة العدل ((اييليت شكيد))ستقدم اقتراحا بهذا الخصوص للحكومة الصهيونية، ويتم تقديم مخصصات الرعاية الاجتماعية في الكيان الصهيونى للمواطنين الذين يفقدون فردا من الاسرة ،وحيث ان ابناء القدس الشرقية يتمتعون بمكانة مقيم في دولة الكيان الصهيونى فهذا يعني المساس مباشرة بهم وبحسب الاقتراح سيتم ايضا سحب مخصصات الاعاقه من منفذي هجمات اصيبوا وشوهوا خلال محاولتهم قتل الصهاينة، وبحسب صحيفة ((تايمز اوف اسرائيل)) فان الخطوة هي واحدة من ضمن عدة خطوات صادق عليها المجلس الوزاري المصغر، لتكثيف الجهود للقضاء على المقاومة كما اضاف ((شالوم))ان الارض التي عليها منازل منفذي الهجمات ستتم مصادرتها من العائلات بعد هدم المنازل القائمة عليها اضافة الى سحب الهويات من المتهمين بالارهاب او التجسس حسب وتصنيفهم .

ان اخطر ما يمكن وصفة في العقوبات الجماعية ضد المواطنين المقدسيين ما كشفت عنه القناة الثانية الصهيونية في تقرير بثته يوم الاحد المصادف ٢٦- تشرين الاول من اعلان رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتينياهو خلال اجتماع ((الكا بينيت الامني والسياسي)) بايعاز تشكيل طاقم مختص لوضع اجراءات تقضي بسحب الهويات المقدسية من سكان ثلاثة احياء مقدسية ((مخيم شعفاط للاجئين – كفر عقب والسواحرة)) وتقيم ما مجموعة ١٠٠ مئه الف مقدسي اضافة الى قوله ((علينا دراسة احتمال الغاء اقامتهم وانه ينبغي ان يكون هناك نقاش حول ذلك بزعم ان هؤلاء يتلقون حقوقا دون ان يسددوا التزامهم)) في اشارة لخروج عدد من المقاومين المتهمين بتنفيذ عمليات ضد الكيان الصهيوني من بين هذه الاحياء .

كما صرح مصدر صهيوني لصحيفة هآرتس ((ان بلدية الاحتلال بالقدس وضعت دراسة لاتخاذ اجراءات تتطلب من سكان القدس الشرقية الحصول على اوراق معينة لدخول الجزء الغربي من المدينة اضافة لسحب الاقامة الدائمة من عشرات الالاف من المقدسيين الذين يسكنون خارج الجدار الامني في القدس الشرقية في اجراء يهدف الى وقف موجة العمليات الفدائية في هذا السياق وذهب تقرير كتبه المختص بالشؤون الاسرائيلية ((برهوم جرايسي)) بان ما صرح به نتنياهو خلال جلسة ((الكابينت)) انما

هو امتداد لمخطط وضعه الاحتلال وبدأ بتنفيذه منذ ما يزيد عن ١٢ عاماً حينما شرع ببناء جدار بطول ٤٦كيلومتراً يفصل احياء وضواحي مقدسية ضخمة عن مركز المدينة ((العيزرية – شرق المدينة – الرام – شمالها)) فيما ينوي فصل المزيد منها لاحقا لافتا الى انه عند الشروع بهذا المخطط كان في القدس المحتلة نحو ٢٢٠ الف مقدسي، وقال الاحتلال يومها انه من خلال الجدار سيسحب بطاقات من ١٥٠ الف مقدسي اى نحو ٦٦٪ من المقدسيين الموجودين في المدينة المقدسة وتعترف المصادر الصهيونية بان قرار نيتنياهو ليس مجرد قرار اجرائي بل قرار سياسي .

سادسا :- اعتداء المستوطنين على المقدسيين

نشرت وكاله الانباء الفرنسية ((أ-ف-ب)) يوم الاحد الموافق ٣ ايلول ٢٠١٥ تقريراً عن مدى تغلغل الانشطة الاستيطانية بحي سلوان جنوب الاقصى . فقد تم الاستيلاء على مبنى في حي سلوان قرب البلدة القديمة في القدس الشرقية في

الليل ورفعوا عليه العلم الصهيوني، كما تم استيلاء المستوطنين على مبنى اخر في الحي الفلسطيني الشعبي المكتظ بالسكان بخطوة جديدة في المساعي المستمرة لتهويد سلوان والقدس الشرقية يؤكدون انهم يقومون باستعادة ما يعتبرونه حقهم التاريخي دون اخفاء نواياهم، والمباني التي يستولون عليها جميعها قريبة من بعضها البعض وتشكل جيبا يخضع لمراقبة وحراسة مشددة مع طرق معبدة حديثا وحاويات جديده للنفايات، بينما لاتقدم الخدمات العامة في الشارع الفلسطيني المقابل لهذه التجمعات ،اضافة الى ان المستوطنين يثيرون توترا شديدا في المناطق الفلسطينية ويتنقلون في ساعات الليل المتاخرة تحت حراسة مشددة ويضيف رئيس لجنة الدفاع عن حي سلوان انه راى المستوطنين يصلون في الثانية بعد منتصف الليل ويرفعون الاعلام ونصبوا عشرات الكاميرات المراقبة .

ويقول ((دانييل لوريا)) من جمعية ((عطيرت كوهانيم)) الاستيطانية التى تقوم بتسهيل شراء املاك في القدس لصالح اليهود في اسرائيل والخارج انه سيتم استغلال الشقق التي يتم شراؤها لاسكان المستوطنين واعداد مهاجع للطلاب الذين يدرسون الدين اليهودي ويضيف ((لدي لوائح كاملة بعائلات تنتظر القدوم للعيش في القدس ارض الانبياء)) وبحسب قوله ان سلوان هي جوهرة التاج وهي لا تبعد سوى عشرات الامتار عن الحي اليهودي وحائط المبكى ((التسمية الاحتلالية لحائط البراق)) والمسجد الاقصى الذي يطلق عليه المتشددون اليهود اسم ((جبل الهيكل)) ويوجد ايضا في الحي موقع اثري يدعى مدينة داوود حيث تدعي انه المكان الذي اسس فيه الملك داوود عاصمته ويضيف لوريا ((لا ارغب في ان اعطي وطني لشعب فلسطيني لم يكن موجودا من قبل ،هناك بلدان عربية كثيرة يمكنهم الذهاب للعيش فيها)) ويقوم المستوطنون بشن هجمات على المقدسيين المدججين بالاسلحة، اضافة الى قيامهم باستفزازات ضد المقدسيين بقطع المياه والكهرباء على المناطق المراد الاستيلاء عليها والاعتداء على المواطنين والاطفال بالضرب اضافه الى مهاجمتهم برش غاز الفلفل عليهم والقاء القنابل الصوتية والغازية بكثافة على الاهالي الذين يتجمعون لمعالجة الاطفال مما يؤدي الى اصابتهم بدوران وحالات اختناق، كما قامت قوات الاحتلال بالانتشار في حارات وشوارع حي وادي الحلوة ببلدة سلوان جنوب الاقصى المبارك واغلاق احد مداخلة

تزامنا مع تواجد العشرات من المستوطنين في البلدة لاداء طقوسهم التلمودية الخاصة بما يسمى ((عيد راس السنة العبرية)) كما لم يتركوا فرصة تفوتهم لتعمد استفزاز السكان بالرقص والغناء اثناء مرورهم بالمنطقة، كما قام المستوطنون باقتحام حي وادي الحلوة ومهاجمة السكان بالحجارة مرددين شعارات عنصرية ((الموت للعرب)) وكان يحرسهم جنود بادروا بالاعتداء على السكان بالأعيرة المطاطية والقنابل الصوتية الغازية مما ادى الى اصابة عدد من السكان بشظايا والحجارة كما قام المستوطنون بالاعتداء على المركبات المارة ببلدة بيت صفافا برشقها بالحجارة، كما قام مستوطن بدهس ثلاثة اطفال في شارع وادي الحلوة وقاموا بالاعتداء على شباب بالسكاكين والضرب بالهروات والرصاص اثناء عملهم بالقرب من قبر النبي داود على اطراف القدس القديمة، كما شارك مئات من المستوطنين بمسيرة اسفزازية بشوارع وحارات القدس القديمة انطلقت من القدس الغربية الى حائط البراق رافعين الاعلام الصهيونية مرددين هتافات الموت للعرب .

سابعا :- اعتقالات – احكام وشهداء

١- اعتقالات :-

اصدر مركز معلومات وادى الحلوة تقريرا اوضح فيه انه تم اعتقال نحو ١١٠٠مقدسي بينهم ((١٥٠ قاصرا و٦ فتيات قاصرات و٢٨ سيدة)) العديد منهم دون سن المسؤولية الجنائية ((اى اقل من ١٢ عاماً)) لافتا الى محاولة سلطات الاحتلال ترويع وانتزاع اعترافات من فتية خلال التحقيق، بما فيه اعتداؤهم على خمسة من الاطفال خلال التحقيق معهم في مركز الشرطة على خلفية اتهامهم بالقاء ((الحجارة في المسجد الاقصى)) بحجزهم في غرف منفصله غير مزودة بكاميرات مراقبة وتفتيشهم وهم عراة بالكامل وضربهم بصوره مبرحة والقيود بايديهم ووضع اكياس على رؤوسهم تنبعث منها روائح كريهة اضافة الى توجية الشتائم والالفاظ النابية لهم، وبحسب نادى الاسير الفلسطينى اصدر الاحتلال ١٧ امر اعتقال اداري ضد الفلسطينيين بينهما قاصران اثنان وكلاهما في السابعة عشرة من عمرهما ليكونا اول قاصرين مقدسيين تنفذ بحقهما عقوبة الاعتقال الاداري برغم انهما ليس لهما اي ماض حسب مؤسسة الضمير ولم يسبق ان اعتقلا في السابق او جرى التحقيق معهما حول مواد تشرف على صفحاتهم في مواقع التواصل الاجتماعي وهذا يفسر فشل نيابة الاحتلال العامة بانتزاع اعترافات من الفتيين خلال التحقيق ولهذا مدد اعتقالهما بذريعة استكمال التحقيق .

٢- احكام :-

اصدرت محكمة الاحتلال المركزية احكاما ضد ٧ مقدسيين تراوحت احكامها بين ٢٢ شهرا و٥٢ شهرا على خلفية اتهامهم بالقاء الحجارة والزجاجات الحارقة على قوات الاحتلال .

٣- الشهداء :-

بلغ عدد الشهداء المقدسيين ١٦ شهيدا حتى اعداد هذا التقرير وكالعاده لاتكتفي سلطات الاحتلال بتصفية الشباب والشابات



المقدسيين بدم بارد في حالات كثيرة تقترب من الاعدام الميداني بلا محاكمة، كذلك تحرص على التنكيل بذويهم بما فيها بالمماطلة بتسليم جثامين ابنائهم اضافة الى تشريع مقترح قدمة وزير الامن الداخلي ((جلعاد اردان))يقضي بعدم تسليم جثامين الشهداء ودفنهم بتلك المقابر المثيرة للجدل والمسماة ((بمقابر الارقام)) بزعم الحؤول دون جعل الجنازات مظاهرة لدعم الارهاب والتحريض على القتل وبزعم المساعدة للحد من العمليات التي تنفذ ضد الصهاينة في مدينة القدس بشكل خاص وفي باقي المناطق، وكرادع لغيرهم بما يؤدى الى خفض الرغبه بالقيام بعمليات استشهادية، كماانها لا تتورع عن ملاحقة عائلاتهم وباساليب شتى ومنها :-

١- بعد الكشف عن هوية الشهيد تقوم قوات الاحتلال المدججة بالسلاح باقتحام منزله والاعتداء على الموجودين فيه وترويعهم بالاضافه للسكان المجاورين لهم وشروعهم بعملية تفتيش وتخريب متعمده لمحتويات المنزل يتبعها اعتقال لذوي الشهيد كوالديه واشقائه وشقيقاته، بالرغم من الوضع النفسي الصعب للعائلات في اللحظة الاولى لمعرفة خبر استشهاد ابنهم واخضاعهم لتحقيق قاس لاجبارهم على الاعتراف بمعرفتهم المسبقه بنية ابنائهم تنفيد العملية ويتعرضون خلال التحقيق للتهديد والشتائم والتخويف باساليب مختلفة .

٢- مبادرة سلطات الاحتلال لتصوير واخذ مقاسات منازل الشهداء او منازل ذويهم مهددة بهدمها وتشريد سكانها .

٣- اقتحام قوات الاحتلال بيوت العزاء واستهدافها بالقنابل الصوتية والاعيرة المطاطية وحتى سيارات المواطنين لاجبارهم على مغادرة خيمة العزاء .

ثامنا:- التقسيم الزمني للمسجد الاقصى

اصدر مركز معلومات وادي الحلوة تقريرا اشار فيه الى شروع الكيان الصهيوني بتقسيم زمني للمسجد الاقصى بين المسلمين والمستوطنين اليهود باغلاق ابوابه بوجه المصلين خلال ساعات الصباح والمتزامن مع اقتحام المستوطنين لباحاته وعدم اكتفائهم بذلك وبتعد على المصلين المسلمين الموجودين بذلك الوقت وبضرب القنابل الصوتية ورفع العلم الصهيوني في باحات مسجد الاقصى و قبة الصخرة والاعتداء على حراس المسجد باداة حادة واعتقال عدد من موظفي الاوقاف الاسلامية، كما صدر تقرير سلطات الاحتلال خلال شهر تشرين الاول ٣٧ مقدسيا عن المسجد الاقصى لفترات تتراوح بين ١٠ ايام و٦٠ يوما بينهم ٤ نساء و١٠ موظفين من دائرة الاوقاف الاسلامية وحراس وموظفي لجنة اعمار المسجد الا



ان الهبة الفلسطينية افشلت مخطط التقسيم وذلك بالدفاع عنه والذى يعتبر بالنسبه للفلسطينين عامة والمقدسيين خاصة بان المسجد الاقصى خط احمر لا يمكن السماح بالمساس به وتم الدفاع عنه بدمائهم وارواحهم مما افسد هذا المشروع.

لقوله تعالى﴿ سبحان الذى اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا انه هو السميع البصير ﴾ صدق الله العظيم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسجد الاقصى)).

فلسطين في الأبعاد الدولية و الإقليمية الراهنة

د. عبد المجيد سويلم
كاتب ومحلل سياسي

من الناحية الفلسفية فان علاقة الذاتي بالموضوعي تعتبر من اعقد المسائل وأكثرها تركيبا واكثرها اثارة للجدل و كذلك اهمية على حد سواء.

فـاذا كـان دور العـوامـل المـوضـوعيـة هـو الـدور المحـدد فـان دور العوامل الذاتية هو دور الحاسم المقرر، لكن في نطاق المحدد وليس خارجه. هذه المسألة تتجلى بصورة خاصة لدى دراسة نشأة وتطور مسار المسألة الفلسطينية. فالقضية الفلسطينية نشأت بقرار وارادة دوليه قبل ان تنشأ في ظروف محليه او وطنية . وبالرجوع اليوم الى منتصف القرن الثامن عشر نجد ان القوى الاستعمارية هي التي بحثت وسيلة فعاله لمنع وحدة البلدان العربية وخصوصا وحدة بلاد الشام مع مصر، ذلك ان تجربة محمد علي باشا ارعبت الغرب وخصوصا بريطانيا العظمى التي رأت في هذه الوحدة تهديدا كبيرا لمصالحها الإستراتيجية.

لذلك رأينا رئيس الوزراء البريطاني في عام ١٨٤٠ هو نفسه يبحث عن وسيله فعاله لمنع الوحدة التي اشرنا اليها، وهو لم يجد وسيله اهم في الجغرافيا الفلسطينية، ولهذا قرر قبل ان يقرر اليهود انفسهم اقامة كيان يمنع تلك الوحدة. كما ان نابليون نفسه وخصوصا بعد هزيمة جيوشه على اسوار عكا كان يدعو الى ذلك بالرغم ان الظروف لم تسعفه لتحقيق هذا الهدف .الذي حصل فيما بعد ان الظروف الموضوعيه في اوروبا ساعدت وسهلت مشروع اقامة هذا الكيان، وذلك ان ظهور المسأله القومية في اوروبا ادى الى عزل اليهود، وبعد ظهور القومية النازية والفاشية في نسختيها الألمانية والايطالية والنسخ التابعة قد ادى بدوره الى قوقعه اليهود من جهة والى اضطهادهم من جهة اخرى مما جعل مسألة التخلص منهم واقامة كيان خاص بهم مصلحة غربية استعمارية كبرى في كل الزوايا ومن مختلف الاتجاهات.

اذن كل ما لحق من دعم عربي لقيام اسرائيل هو تجليات لهذه الرؤى و لهذا الدور وفي نفس الاطار والسياق. واذا كان هناك من دور خاص ومتحيز للعلاقة الامريكية الاسرائيلية على هذا الصعيد فذلك يعود لكون ان اسرائيل عبر اللوبيات الصهيونية في الولايات المتحدة قد حولتها (اي اسرائيل) الى عامل داخلي تؤثر في المعادلة الداخلية الامريكية . اما دور العلاقات الاقليمية فهو دور مماثل الى درجة كبيرة . العالم العربي عندما نشأت دولة اسرائيل كان جزءا لا يتجزأ من حالة الوصاية والتبعية للبلدان الاستعمارية، ولم يكن دوره في منع قيام اسرائيل فاعلا، بل وكان في بعض الحالات مسهلا وميسرا لذلك . لقد ادى الدعم الغربي المطلق والضعف العربي المطلق الى اخلال خطير في توازن القوى بين اسرائيل وفلسطين لمصلحة اسرائيل، وتحولت العلاقة الى علاقة فرض الامر على الضعيف من قبل القوي، وهو الامر الذي يعيدنا الى نقطه البداية من ان قدرة الشعب من اختراق هذا التوازن امر مرهون اولا وقبل كل شي في القدرة على احداث هذا الاختراق في المجالين الدولي والاقليمي اساسا . ذلك ان الشعب الفلسطيني ومهما امتلك من مقومات وقدرات ومن ارادة وصلابة في مواجهة العدوانية والعنصرية والتوسعية الاسرائيلية فهو لن يستطيع تحقيق اهدافه الوطنية بمعزل عن تغيرات حقيقية في هذين البعدين على وجه التحديد.

في الواقع الراهن فانه من سوء طالع الشعب الفلسطيني ان يتم التناقض ما بين حدوث تغيرات هامة في الاطار الدولي لمصلحة الشعب الفلسطيني وما بين حالة التدمير التي تشهدها المنطقة العربية . كما انه من سوء طالع الشعب الفلسطيني ان يتم هذا التناقض مع تناقض اخر وهو ترافق كل ذلك مع وضع فلسطيني داخلي هش وخصوصا بعد الانقلاب التي قامت به حركة حماس ضد الشرعيه الوطنية وما نتج عن هذا الانقلاب من ضعف في الحالة الوطنية ان كان على مستوى وحدة المؤسسات او على مستوى تماسك النسيج الوطني الاجتماعي على حد سواء.

تمثل سلسلة الاعترافات الدولية بالدولة الفلسطينية على مستوى الامم المتحدة ومنظماتها ومؤسساتها وكذلك على مستوى البرلمانات العالمية وخصوصا الاوروبية منها وبدايات الاعتراف الرسمي من قبل بعض الحكومات الغربية بهذه الدولة تجليا لتغير المناخات الدولية لمصلحة القضية الفلسطينية . وتمثل حالة العزله التي تعيشها اسرائيل على الصعيد الدولي انعكاسا مباشرا للهزيمة التي منيت بها اسرائيل على مستوى الرأي العام العالمي، والتي هي في الواقع المواقف التي يتخذها المجتمع المدني ومنظوماته في البلدان الغربية، فقد بات واضحا اليوم ان هذه المعركة اصبحت وراءنا ان لا امل لاسرائيل في استعادة المساحة التي فقدتها على هذا الصعيد.

وليست حركة المقاطعة لاسرائيل سوى تجليات تكبر وتتسع افقيا وعموديا لتلك التغيرات التي حدثت فعلا في المناخ الدولي، وهي مرشحة للتحول من حالة مقاطعة الى حالة عقوبات وضغوطات جديه من شأنها ان تتعدى الارباك والتخبط الاسرائيلي الى ما هو ابعد واعمق من ذلك وصولا الى الرضوخ الاسرائيلي وخصوصا اذا ما ترافق ذلك مع حراك جاد في قطاعات اقتصادية واجتماعية واسرائيلية ستجد لها انعكاسات مباشرة في الحقل السياسي بالضرورة .وقبل ان تخرج المنطقة العربية من حالة التدمير الذاتي التي تمر بها وقبل ان يهزم المشروع الطائفي الذي يستند بالاساس الى قوى سياسية واجتماعية ما زالت قادرة على الامساك بزمام امور هذه المنطقة، وقبل ان يقتصر مشروع الديمقراطية ومشروع الدولة



المدنية ومشروع التنمية الوطنية القائمة والنابعة من المصالح الوطنية للشعوب العربية فان قدرة الشعب على هزيمه مشروع الاحتلال و تفكيك منظوماته الاحتلالية والتوسعية والعدوانية امر مشكوك فيه تماما.

وفي هذا الإطار فان منظمات الاسلام السياسي بشقيها (الارهابي المباشر و التقليدي الذي يحول دون قيام الدولة المدنية) تمثل – كما ارى – عقبه رئيسية امام تطور المشروع الديمقراطي في المنطقة. ويبدو في هذا الاطار ان التوصل الى حل سياسي متوازن للازمة السورية سيؤدي من بين ما سيؤدي اليه الى اعادة التركيز على القضية الفلسطينية، وربما التوصل الى القناعة من كل الاطراف الدولية والاقليمية وبالتالي بان حل الازمات الاقليمية بات يحتم العودة الى جذور كل الازمات في هذا المنطق الا وهو الصراع الاسرائيلي الفلسطيني، والذي بدون حله ستتحول الحلول الى حلول مؤقته والى مجرد ترتيبات ليس الا . وعندما يقتنع العالم بان حل هذا الصراع هو مفتاح كل الحلول تكون المسأله الدولية والاقليمية قد لعبت الدور الذي من شأنه ان حدث الاعتراف المطلوب لحل عادل للقضية الفلسطينية .





عمليات قتل ممنهجة للطفولة الفلسطينية

بقلم: د.حنا عيسى
أستاذ القانون الدولي

الاصرار الاسرائيلي على قتل الاطفال الفلسطينيين بالقدس وسائر الاراضي الفلسطينية المحتلة، جريمة بشعة تدينها كافة الشرائع والمواثيق الدولية، فالجريمة التي ارتكبتها قوات الاحتلال وسوائب مستوطنيها بحق الطفل حسن مناصرة (١٣) عاماً، بقتله بدم بارد والاعتداء عليه بالضرب والشتم وعدم تقديم العلاج له مثال حي على عمليات القتل المنهجة ضد الطفولة الفلسطينية.

و شهر اكتوبر الجاري من عام ٢٠١٥م شهد انتهاكات كبيرة لحقوق الطفل الفلسطيني، فاسرائيل تتعمد القتل بدم بارد ضد الاطفال الفلسطينيين، حيث تقوم بإعتقال ومحاكمة الأطفال الفلسطينيين منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، ولكن هذه الظاهرة بدأت تتسع رقعتها من الضفة الغربية الى القدس الشرقية، حيث تقوم قوات الاحتلال مؤخراً وعن سبق اصرار بقتل اطفال القدس ناهيك عن عمليات الاعتقال وما يترتب عليها من إخضاع للأطفال لتحقيقات قاسية تتضمن سباً وضرباً وشبحاً لساعات طويلة، وهذا ما يعارض المادة الخامسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على: «لا يعرض إي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات ولا المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة».

هناك العديد من الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال المقدسيون على يد شرطة الاحتلال الإسرائيلي أثناء اعتقالهم، الاعتقالات الليلية، استخدام العنف، التكبيل دون مبرر، والتحقيق دون وجود الأهل، ناهيك عن المنع من الذهاب للحمام، وحرمانهم من شرب الماء أثناء عمليات التحقيق معهم لإجبارهم على الاعتراف بإلقاء الحجارة. حيث تم انتهاك شرطة الاحتلال الإسرائيلي للقوانين الإسرائيلية الخاصة بالأطفال أثناء عملية الاعتقال والتحقيق مع أن هذه القوانين مطبقة ومعمول بها في القدس الشرقية، كما وتستخدم شرطة الاحتلال الإسرائيلي وحدات «المستعربين» ضد الأطفال المقدسيين، حيث تتم بشكل مفاجئ من قبل شخص مقنع».

وقد اولى المجتمع الدولي منذ النصف الثاني للقرن الماضي، اهتماماً خاصاً بوضع أطر قانونية محددة تكفل للطفل الرعاية والحماية. وذلك من خلال الإعلانات والاتفاقات الدولية، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨، والذي نصت المادة الأولى فيه على أنّ: «كل الناس يولدون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء». فقد توالت الجهود الدولية لتحويل المبادئ التي تضمنها الإعلان إلى التزامات قانونية بصورة عامة، فصدر العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية، والسياسية، والحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية عام ١٩٦٦م. هذا بالإضافة إلى جملة من الإعلانات والاتفاقيات الخاصة بحماية فئة من الفئات التي تعاني تهميشاً في مجتمعاتها كالنساء والأطفال.

وحول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفيما يخص حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة، «فإن المادة الرابعة من هذا الإعلان نصت على ضرورة أن تبذل الدول المشتركة في نزاعات مسلحة أو في عمليات عسكرية أو غيرها كل ما في وسعها لتجنب النساء والأطفال ويلات الحرب، مؤكدا اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمنع الاضطهاد والتعذيب والتأديب والمعاملة المهينة والعنف. والمادة الخامسة من إعلان حقوق الإنسان تنص أيضا على أنّ: «جميع أشكال القمع والمعاملة القاسية وغيرالإنسانية للنساء والأطفال، بما في ذلك الحبس والتعذيب والإعدام رمياً بالرصاص، والاعتقال بالجملة والعقاب الجماعي، وتدمير المساكن والطرد قسراً، التي يرتكبها المتحاربون أثناء العمليات العسكرية، أو في الأقاليم المحتلة، كل ذلك يعتبر أعمالاً إجرامية وفقا للمادة المذكورة».



الاحتلال الإسرائيلي يستهدف الاطفال الفلسطينيين

بقلم: خالد قزمار
مدير عام الحركة العالمية للدفاع عن الاطفال



يمثل الأطفال ما يقارب من ٥٠٪ من المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، وما زالت هذه الشريحة تتعرض لأبشع الجرائم والانتهاكات من الاحتلال الإسرائيلي، سواء بالقتل، أو الإصابة، أو الاعتقال والتعذيب والحبس المنزلي، وصولا إلى التشريد والحد من حرية الحركة.

ومنذ بداية شهر تشرين الأول الماضي، يعاني الأطفال الفلسطينيون من هجمة جديدة شرسة يشنها جيش الاحتلال الإسرائيلي على أبناء شعبنا الفلسطيني، انتهاكات طالت كامل منظومة حقوق الطفل التي كفلتها المعايير الدولية، من الحق بالحياة الى الحرية والحماية من التعذيب، الى الحق بالتعليم والصحة....

منذ بداية الهبة الشعبية والأطفال الفلسطينيون هم في دائرة الاستهداف الإسرائيلي، حيث استشهد ٢٣ طفلا وثقتهم الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فلسطين، ما تزال سلطات الاحتلال تحتجز جثامين ١١ منهم، بينهم طفلتان.

كما وثقت الحركة العالمية إصابة ٢٩٠ طفلا فلسطينيا على الأقل بجروح بالرصاص الحي منهم من أصيب إصابات خطيرة، منذ بداية شهر تشرين الأول الماضي. كما وطالت الاعتقالات الإسرائيلية اعتقال أكثر من ٣٠٧ أطفال حتى نهاية تشرين الأول ٢٠١٥، وهو أعلى عدد للأطفال المعتقلين منذ نيسان ٢٠١٠.

ولأول مرة ومنذ عام ١٩٦٧ وفي تطور مقلق، يقوم الاحتلال الاسرائيلي باعتقال إداري للأطفال الفلسطينيين من مدينة القدس، حيث يوجد ٥ أطفال رهن الاعتقال الإداري في سجون الاحتلال، ٣ منهم من مدينة القدس و٢ من الضفة، كما سجل اعتقال أطفال في جيل ١٢- ١٤ عاماً بعد اصابتهم بجراح خطيرة، كما سجل فتح سجن جديد للأطفال (سجن جفعون) الذي يفتقر لأدنى متطلبات واحتياجات الأطفال.

علما ان سلطات الاحتلال الإسرائيلي تعتقل سنويا حوالي ٧٠٠ طفل فلسطيني في الضفة الغربية وأكثر من هذا العدد في القدس الشرقية حسب إحصاءات الشرطة الاسرائيلية، حيث يتعرض الأطفال المعتقلون لأنواع مختلفة من التعذيب وسوء المعاملة من جنود الاحتلال والمحققين، وانتهاك واسع لحقهم في المحاكمة العادلة وفق المعايير الدولية، في حين بلغ عدد الأطفال الفلسطينيين المعتقلين لدى سلطات الاحتلال في شهر تشرين الأول الماضي ٧٨ طفلا تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٥ عاما، أي بزيادة مقدارها ١٨٩٪ عن شهر أيلول ٢٠١٥.

معظم الشهداء الأطفال سقطوا جراء ما بات يعرف بسياسة الإعدام الميداني، ففي الثاني من تشرين الثاني، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي الطفل أحمد عوض أبو الرب (١٦ عاما) بالقرب من



حاجز الجلمة، شمال الضفة الغربية المحتلة. وأفاد شاهد عيان للحركة العالمية بأن خمسة جنود في سيارة جيب عسكرية اقتربوا من أحمد وشاب فلسطيني آخر في محطة للوقود بالقرب من الحاجز العسكري صباح ذلك اليوم، وقام الجنود بتفتيش الاثنين ووجدوا سكينا صغيرة بحوزة الشاب الآخر. أطلق جنود الاحتلال النار على أحمد الذي أصيب بساقه، بعد ذلك وصلت عدة مركبات عسكرية إسرائيلية لمكان الحادث وأمرت شاهد العيان بإخلاء المنطقة، وأثناء ابتعاده عن المنطقة رأى شاهد العيان أحمد على قيد الحياة بينما يحيط به عدد من الجنود، لاحقا اعلن الاحتلال عن وفاة احمد دون أي معلومات عن سبب الوفاة وتفاصيل الحادثة ما تزال مجهولة.

ومنذ مطلع شهر تشرين الأول الماضي رفضت قوات الاحتلال الإسرائيلي التحقيق في مقتل الأطفال في ظروف مشابهة ورفضت طلب تشريح الجثث من قبل الأسر، بل أنها اشترطت على عائلة شهيد طفل محتجزة جثته أن تسلمها الجثمان للدفن مباشرة دون تشريح أو عرض على طبيب للكشف الظاهري حتى، الأمر الذي يثير تساؤلات كثيرة وشكوك حول ما تخفيه سلطات الاحتلال في هذه الحالات!! واهمها سرقة الأعضاء القتل خارج نطاق القانون.

وعلى المستوى التشريعي الإسرائيلي بالقدس تصاحبت الأحداث الأخيرة مع سن تشريعات جديدة من قبل حكومة الاحتلال الإسرائيلية تستهدف الأطفال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ففي الأشهر الماضية، وافق المسؤولون الإسرائيليون على إجراءات عقابية أشد بل ضاعفت العقوبات ضد من يلقي الحجارة الاطفال قبل الفلسطينيين، وخاصة الأطفال منهم، كما سمحت باعتقال الأطفال من جيل ١٤ سنة في سابقة خطيرة بتعديل قانون الطفل الإسرائيلي بما يخالف المعايير الدولية لحقوق الاطفال.

ان ما يتعرض له الأطفال الفلسطينيون من جرائم قتل وتعذيب وسوء معاملة تعتبر من الانتهاكات الجسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة، وتصنف كجرائم حرب وترتقي الى الجرائم ضد الإنسانية وفق نظام روما لمحكمة الجنايات الدولية.

إن صمت المجتمع الدولي حيال هذه الجرائم، واستمرار توفير الحصانة للمجرمين وتعزيز سياسة الإفلات من العقاب، بات يفسر من الاحتلال كضوء اخضر للاستمرار بجرائمها بحق الأطفال الفلسطينيين، وعليه بات على المجتمع الدولي وأكثر من أي وقت مضى، ونحن نحيي الذكرى ٦٧ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من كانون الأول، بالعمل على توفير الحماية الدولية الفورية للشعب الفلسطيني، خاصة الأطفال جيل المستقبل، وضرورة مساءلة الاحتلال عن جرائمه، والضغط على حكومة الاحتلال من أجل الإفراج عن جثامين الشهداء خاصة الأطفال الذين تحتجز جثامينهم في مخالفة فاضحة للقوانين والمواثيق والأعراف الدولية.



أسباب وتداعيات الهبة الشعبية

بقلم: عمر حلمي الغول
كاتب ومحلل سياسي

كما اي حدث سياسي او مطلق ظاهرة لم تنشأ الهبة الشعبية المشتعلة منذ مطلع اكتوبر/ تشرين الاول الماضي من فراغ، وبدون مقدمات ومسببات سياسية وامنية، وبالتالي جاء اشتعال فتيلها مرتبطا بجملة عوامل اوصلت لها، وفتحت الافاق لانطلاقتها. منها: اولا فقدان الامل في أوساط الشعب العربي الفلسطيني بمسار التسوية السياسية. ثانيا ازدياد وتوسع الاستيطان الاستعماري في اراضي دولة فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧، حتى باتت المستعمرات باسمائها ومواقعها المختلفة تطبق على الاراضي المحتلة كلها تقريبا. ثالثا تصاعد وتفاقم جرائم الحرب الاسرائيلية ضد ابناء الشعب الفلسطيني، والتي كانت عملية إحراق عائلة دوابشة في ال٣١ من تموز/ يوليو في قرية دوما/ نابلس، تمثل نقطة تحول نوعية في مسار الفاشية الاسرائيلية، أججت المشاعر الوطنية. رابعا التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الاقصى المبارك، حيث كان للتداول في المؤسسة التشريعية الاسرائيلية (الكنيست) للامر، وما اعقب ذلك من ممارسات عملية على الارض، من خلال فرض التقسيم، وملاحقة المرابطين من النساء والرجال، الاثر البالغ في تصاعد حالة الاحتقان والتوتر في اوساط المقدسيين خصوصا والفلسطينيين عموما. خامسا الاهمال الدولي وخاصة الاميركي للقضية الفلسطينية، وتجاهلها كليا في خطاب الرئيس باراك اوباما في الامم المتحدة سبتمبر الماضي. سادسا خطاب الرئيس محمود عباس في الثلاثين من ايلول الماضي في الدورة السبعين للامم المتحدة، الذي حمّل العالم وخاصة من تجاهل الارهاب الاسرائيلي كليا، مع ان خطابه (اوباما) استمر ساعة في ذات الدورة، ولم ينبس ببنت شفة عن جرائم الحرب الاسرائيلية المسؤولة عما ستؤول إليه الامور. وكأن لسان حاله، كان يقول، الشعب الفلسطيني لم يعد يحتمل مماطلتكم وتسويفكم، وبالتالي الابواب كلها مفتوحة امامه للدفاع عن الذات الوطنية.

ما تقدم شكل الاسباب الممهدة لبلوغ لحظة الذروة في حالة السخط والاحتقان الشعبي الفلسطيني، وما ان جاءت عملية بالقرب من مستعمرة أتيمار/ نابلس حتى كانت الحالة الشعبية، قد نضجت تماما، فنزلت الجماهير للميادين، وعلى خطوط التماس لاعلان الاشتباك مع التغول الاستيطاني الاستعماري الاسرائيلي، ورافضة خيارات وممارسات حكومة نتنياهو الهمجية.

وتميزت الهبة الشعبية عن الانتفاضة الكبرى ١٩٨٧/١٩٩٣ وانتفاضة الاقصى ٢٠٠٠/٢٠٠٥، بانها خرجت للميدان دون حامل رسمي او شعبي؛ وعمادها الشباب والصبايا ممن لا يزيد اعمارهم عن زمن التوقيع على اتفاقيات اوسلو، وهو ما يؤكد رفض الجيل الجديد، الذي ولد وترعرع في سنوات ما بعد الاتفاقية البائسة





المذكورة آنفا، لخيارها، التي اثبتت التطورات السياسية على مدار الـ٢٢ عاما الماضية، عدم وجود شريك إسرائيلي جدي لبناء ركائزالسلام العادل والممكن؛ وتاكيد ابطال الهبة على استعادة زمام الامور بما يعيد الاعتبار للقضية والاهداف الوطنية؛ ورفض حالة التشظي والانقسام والانقلاب الحمساوي على الشرعية الوطنية؛ والكفر بحالة الانتظار والمراوحة السياسية؛ ودعوة القيادة الفلسطينية للخروج من نفق الرهان الخاسر على القيادات الاسرائيليةوالاميركية؛ وفي ذات الوقت دعوة الاشقاء العرب لتحمل مسؤولياتهم لدعم اهل القضية المركزية (قضية فلسطين)؛ ورفض اي تقسيم زماني ومكاني لاماكن العبادة وخاصة المسجد الاقصى.

ومازالت الهبة الشعبية متواصلة، رغم جملة العوامل والعقبات، التي تنتصب في مسيرتها. وابرزها تصاعد همجية ووحشية الاجراءات والجرائم وسياسة العقاب الجماعي الاسرائيلية ضد ابناء الشعب الفلسطيني في الضفة عموما والقدس خصوصا. وحققت العديد من الانجازات السياسية، منها : اولا أعادت الاعتبار للقضية الفلسطينية؛ ثانيا أعادت القدس الشرقية إلى سابق عهدها قبل الاحتلال عام ١٩٦٧، حيث فرضت على الحكومة الاسرائيلية واجهزتها الامنية وضع الحواجز والمكعبات لتفصل القدسين عن بعضهما البعض؛ ثالثا اسقطت خيار التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الاقصى، رغم مواصلة الاقتحامات له من قطعان المستوطنين الاستعماريين؛ رابعا ارغمت الادارة الاميركية على ارسال موفديها وخاصة وزير خارجيتها مرتين للمنطقة حتى الان. مع ان الزيارتين لم ترق للحد الادنى من الطموح الفلسطيني، بل كانت متعاكسة مع تلك الطموحات، مع ذلك إرغام الاميركيين على الحجيج للمنطقة ولقاء القيادتين يشكل خطوة متواضعة للامام، ولعل ما جاء في كلمتي كيري وكلينتون في مؤتمر سابان الاخير في واشنطن، يشير لما ذكر آنفا؛ خامسا ايضا دفعت العرب بالمعايير النسبية لاعادة النظر في سياساتهم تجاه القضية الفلسطينية.

لكن كل ما تقدم، بقي دون الطموح الوطني، وبالتالي ما هي التداعيات، التي يمكن للهبة تحقيقها في المستقبل، إذا ما قدر لها مواصلة طريق الانتفاضة الكبرى؟

دون مغالاة وتحميل الهبة أكثر مما تحتمل؛ فإن المؤشرات تشير إلى الاتي: ١- مواصلة الهبة بخصائصها من خلال التعويض عن الكثافة الشعبية لفعالياتها، باللجوء لزيادة عمليات الطعن والدهس في المرحلة المنظورة؛ ٢- دفع القيادة والقوى الوطنية لتشكيل حامل لها؛ ٣- وإرغام المستويات الرسمية والشعبية على إعادة النظر بالاتفاقيات المبرمة مع دولة إسرائيل وتطبيق قرارات المجلس المركزي في دورته الـ٢٧ الماضية؛ ٤- دفع الاسرائيليين لارتكاب المزيد من جرائم الحرب والايغال في الدم الفلسطيني، مما يضاعف من الانغماس الشعبي في الهبة، وارتقائها لمستوى الانتفاضة الكبرى؛ ٥- إرغام الاشقاء العرب لعقد دورة خاصة للقمة العربية او في اسوأ الاحوال اعتبار القمة القادمة في آذار ٢٠١٦، دورة خاصة لفلسطين، مع ما يعنيه ذلك من إلزام العرب باستحقاقات سياسية ومالية؛ ٦- دفع العالم لاتخاذ خطوات جديدة لصالح الحقوق الوطنية الفلسطينية، تتمثل بالدعوة لعقد مؤتمر دولي على شاكلة معالجة الملف النووي الايراني والسوري، وبالتالي سحب البساط من تحت اقدام الولايات المتحدة الاميركية كراع اساسي لعملية السلام؛ ٧- إسقاط ورقة الرباعية الدولية بالشاكلة القائمة، وصب الجهود لعقد المؤتمر الدولي آنف الذكر؛ ٨- تعزيز الوحدة الوطنية، والانتهاء من حالة الانقسام والانقلاب رغما عن حماس وكل من يتواطأ معها في المحافظات الشمالية، وعودة الشرعية بقوة لمحافظات الجنوب (القطاع)؛ ٩- خلق المناخ الملائم لعقد المجلس الوطني لتعزيز وتصليب دور منظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعي ووحيد للشعب العربي الفلسطيني، واشتقاق برنامج سياسي جديد يتوافق مع طبيعة المرحلة الجديدة.

وفي حال لم ترتق القيادات الوطنية لمستوى نبض الشارع، فإن الهبة / الانتفاضة قد تخرج عن إطار الطاعة الوطنية، وتشق طريق جديد، يتوافق مع طموحات من يحمل رايتها، وهو ما قد يترك آثارا سلبية بالمعنى الاني (التكتيكي) على دور ومكانة الفصائل والقوى الوطنية ومنظمة التحرير نفسها، ويفتح الافق لبزوغ معالم مشاريع قوى جديدة في المشهد السياسي، مما ايضا يسهل على قوى الاعداء التسلل للساحة الوطنية، واجهاض الهبة والحراك الوطني الحالي.

بالتأكيد ان اي خلل في مسيرة الكفاح الشعبي المحتدم مع قوات الاحتلال ومخطط حكومة نتنياهو التصفوي للقضية والمشروع الوطني، سيخدم دولة الاحتلال والعدوان مؤقتا. ولكن الشعب الفلسطيني وقواه الحية، لن ترفع في اي لحظة من لحظات التاريخ الراية البيضاء، ولن تفرط بالثوابت الوطنية. بل العكس صحيح، فإن المستقبل (وهذا ليس لغواً إنشائياً) سيكون لصالح الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية. الامر الذي يملي على كل عاقل إسرائيلي باعادة النظر في خيار الاحتلال، والعمل على إزالته فورا ودون تردد. لان مشروع الاستيطان الاستعماري لن يكون له مستقبل مهما عظم، ولن يكون في مصلحة بقاء إسرائيل من حيث المبدأ.



الانتهاكات الإسرائيلية في ٢٠١٥

أصدر مركز عبدالله الحوراني للدراسات والتوثيق التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ ٣ -١-٢٠١٦ تقريره السنوي (حصاد) حول أبرز الانتهاكات الاسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني خلال العام ٢٠١٥.

ورصد التقرير مجمل انتهاكات الاحتلال كأعداد الشهداء والجرحى والمعتقلين والاستيطان ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وتهويد القدس وغيرها من جرائم الاحتلال خلال العام ٢٠١٥. وفيما يلي اهم ما جاء بالتقرير :

ابرز الأحداث

كان العام ٢٠١٥ امتداداً للاعوام السابقة من حيث انتهاكات الاحتلال، ففي العام ٢٠١٤ أحرق المستوطنون الفتى محمد ابو خضير حياً في القدس، وفي ٢٠١٥ أحرق المستوطنون عائلة دوابشة في قرية دوما، وفي ٢٠١٤ كان المسجد الأقصى هدفاً لاقتحامات المتطرفين اليهود بينما استمرت هذه الاقتحامات في ٢٠١٥ بشكل شبه يومي وتم منع المسلمين من دخول الاقصى في اوقات معينة في خطوة لتقسيم المسجد الاقصى زمانياً، واستمرت الاعتداءات على المرابطين والمرابطات والعمل بشكل ممنهج لتهويد القدس، الى ان جاءت الهبة الشعبية الاخيرة التي انطلقت شعلتها من القدس لتضع حداً للتقسيم الزماني للمسجد الاقصى، ورفعت الصوت بأن كفى للاحتلال .

في العام ٢٠١٥ استمر الاحتلال بمصادرة الاراضي وتوسيع الاستيطان وهدم المنازل، ناهيك عن قتل الاطفال والشباب على الحواجز واحتجاز جثامينهم، بالاضافة الى استمرار الاعتقالات وفتح سجون جديدة وتقطيع اوصال الضفة الغربية بأكثر من ٥٧٢ حاجزاً لتقييد حرية حركة الفلسطينيين، حيث كان العام ٢٠١٥ حافلاً في خرق قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الانساني وحقوق الانسان بشكل عام وادارة الظهر لعملية السلام .

الاستيطان

شهد العام ٢٠١٥ زيادة في وتيرة بناء وتوسيع المستوطنات وشرعنة بؤر استيطانية وانشاء بؤر جديدة، فقد قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي ومن خلال اذرعها المختلفة المسؤولة عن البناء في المستوطنات بالموافقة على خطط وطرح عطاءات واصدار تراخيص بناء لنحو (١٧٣٧٦) وحدة سكنية ٧٢٪ منها في منطقة القدس، بعضها نفذ وبعضها قيد التنفيذ والبعض الاخر بانتظار اتمام اجراءات البناء،بالاضافة الى(٢٥٦٠) غرفة فندقية، حيث كان توزيع الوحدات السكنية على المستوطنات على النحو التالي :

(٣٣٩١) في مستوطنة رامات شلومو المقامة على اراضي بلدة شعفاط بالقدس و(٢٢٠٠) في منطقة عرب السواحرة القريبة من جبل المكبر، و(٤٥٥) في مستوطنة جفعات زئيف المقامة على اراضي بلدة شعفاط و(١٤٠٠) على اراضي قرية لفتا المهجرة المحاذية

لمدينة القدس و(٣٨٢) في مستوطنة راموت قرب القدس و(٥١٥) في مستوطنة جبل ابو غنيم جنوب مدينة القدس و(٣٣٠) في الشيخ جراح بمدينة القدس و(١١٤) في كل من مستوطنتي النبي يعقوب وآدم، و(٣٠٠) في محيط مستوطنة نوف تسيون قرب جبل المكبر، و(١٩٢) وحدة سكنية و (٤٨٠) غرفة فندقية على انقاض مقبرة "مأمن الله" الاسلامية التاريخية بالقدس و(١٥٦) في مستوطنة بسغات زئيف و(٢٥) في حي بسلوان، و(٢١) في باب الساهرة في قلب القدس، بالاضافة الى (٢٠٨٠) غرفة فندقية في منطقة تلة قصر المندوب السامي قرب جبل المكبر، و(٩٦١) في مستوطنة جيلو القريبة من بيت لحم، و(١٥٦) في مستوطنة "الكناه" قرب سلفيت، و(٨٨٦) في مستوطنات صغيرة منعزلة في الضفة الغربية – على حد وصفهم-، و(١٠٢) في كريات اربع قرب الخليل، و(٢٢٠٠) في مستوطنات معاليه مخماس وريمونيم وكوخاف هشاحر و(٩٦) في موديعين، (٧٨) في "الفيه منشه" قرب قلقيلية، (٧٠) في بيتار عيليت قرب بيت لحم، و(٣٢) في اريئيل قرب نابلس، و(٣٢٠٠) وحدة سكنية في المنطقة المعروفة ب E1 التي تقع بين القدس الشرقية المحتلة ومستوطنة 'معاليه أدوميم' وتبلغ مساحتها ١٢ كيلومترا مربعا، حيث قامت ما يسمى بوزارة الإسكان الإسرائيلية بالتعاقد مع شركة تخطيط لإقامة الوحدات السكنية، وقد صرح رئيس الوزراء الاسرائيلي مؤخرا بان وزارة الاسكان قامت بالتعاقد مع شركة تخطيط على عاتقها دون الرجوع للمستوى السياسي واستكمال الاجراءات اللازمة وبالتالي فان المشروع غير مستكمل بعد، وقد أثارت نية إسرائيل البناء في منطقة E1 سابقا انتقادات محلية ودولية شديدة.

في ذات السياق واصلت جرافات تابعة للمستوطنين أعمال تجريف في عشرة مواقع في محافظة سلفيت لصالح التوسع الاستيطاني . وتجري عمليات التجريف دون توقف في سباق مع الزمن للسيطرة على المزيد من اراضي المواطنين في المحافظة، وقد رصدت حكومة الاحتلال مئات ملايين الشواكل لتهويد القدس وتوسيع الاستيطان .

انتهاكات الاحتلال في القدس

تقوم سلطات الاحتلال الاسرائيلي باتخاذ اجراءات تهويدية ممنهجة منذ احتلال المدينة المقدسة منذ العام ١٩٦٧ حتى يومنا هذا من اجل تهويد المدينة وتهجير سكانها وتغيير طابعها العربي والاسلامي، فقد شهد العام ٢٠١٥ سلسلة من الاجراءات بحق المدينة المقدسة ومواطنيها وهجمة غير مسبوقة ضد المسجد الاقصى من اجل تقسيمه زمانيا ومكانيا بين المسلمين واليهود من خلال الاقتحامات اليومية للمتطرفين بحماية جنود الاحتلال وقد اقتحم المسجد خلال العام المنصرم ما يزيد على ١٢٣٠٠ متطرف يهودي، كما تم الكشف عن مخطط لمنظمة إسرائيلية تسعى من خلاله الى تسجيل المسجد الأقصى كملك تابع للاحتلال الاسرائيلي بشكل رسمي في دائرة 'الطابو' الاسرائيلية، بالاضافة الى ذلك تعتزم شرطة الاحتلال الإسرائيلي تثبيت كاميرات مراقبة في كل أنحاء شرقي القدس المحتلة، كما تم الكشف عن إحباط عملية لتفجير قبة الصخرة قبيل تنفيذها بقليل من قبل مهاجر أميركي، يدعى 'آدم ليفيكس' وبتوجيه من منظمات صهيونية متطرفة، الى ذلك صادقت بلدية الاحتلال في القدس على تسمية الشوارع في البلدة القديمة والقدس الشرقية بأسماء عبرية ذات دلالات توراتية، في خطوة لتهويد المدينة وفرض الطابع اليهودي عليها عنوة، وقد نصبت طواقم تابعة لبلدية الاحتلال في القدس لافتة تعريفية باسماء الاماكن بالقرب من باب 'المجلس' وهو إحدى بوابات المسجد الأقصى الرئيسية،

الى ذلك أعلنت مؤسسة إسرائيلية تطلق على نفسها 'الحفاظ على تراث حائط المبكى' عن مناقصة من أجل تنفيذ أعمال حفريات في الأنفاق أسفل الحائط الغربي للمسجد الأقصى المبارك، حيث فوجىء سكان وادي حلوة بسلوان بوقوع تشققات وانهيارات في جدران وأرضيات بعض المباني في الحي بسبب الحفريات الإسرائيلية المتواصلة أسفل المنطقة، وفي ذات السياق قررت المحكمة العليا الإسرائيلية تطبيق قانون 'أملاك الغائبين' على عقارات سكان الضفة الغربية الكائنة في شرقي القدس بهدف مصادرتها، كما صادقت لجنة التخطيط والبناء في بلدية الاحتلال في القدس على مسار جديد لسكة القطار الخفيف، يشق شمال المدينة إلى جنوبها ويربط بين مستوطنة "جيلو" جنوباً وبين منطقة جبل المشارف شمالا، كما يمر بأحياء استيطانية في القدس المحتلة بطول ١٩,٦ كلم، بالإضافة إلى المصادقة على خط فرعي بطول ٣ كم يصل إلى المنطقة الصناعية في مستوطنة (تلبيوت)، ويهدف إلى تكثيف التواصل الاستيطاني فيها وزيادة عدد المستوطنين الذين يزورون القدس، وخاصة مركز المدينة. كما قامت بوضع بوابات الكترونية داخل البلدة القديمة لفحص المواطنين والتضييق عليهم ووضع مكعبات إسمنتية على مداخل الاحياء المقدسية اضافة للحواجز داخل المدينة، واستمرت سياسة سحب الهويات وملاحقة التجار والمواطنين بفرض مزيد من الضرائب، ولا يزال الاحتلال يحتجز جثامين الشهداء المقدسيين فيما بدأ بالافراج عن جثامين شهداء الضفة الغربية حيث قدمت القدس ٤٠ شهيداً خلال العام . وبلغ عدد الاسرى المقدسيين ٢٣٥٣ اسيراً منهم ٩٠٤ اطفال تقل اعمارهم عن ١٨ سنة .

وفي ذات السياق قامت بلدية الاحتلال واذرعها المختلفة بهدم نحو ١٥٢ منزلاً ومنشأة للمواطنين المقدسيين بحجة عدم الترخيص وتوزيع مئات اوامر الهدم، فيما صادقت على مخطط مشروع «بيت الجوهر - بيت هليبة» التهويدي، المقرر إقامته على بعد نحو مائة متر غرب المسجد الاقصى، بالاضافة الى اقرار خطط وعطاءات لبناء اكثر من ١٢٦٠٠ وحدة استيطانية في قلب ومحيط مدينة القدس و٢٥٦٠ غرفة فندقية كما ورد في سياق التقرير . اضافة الى تجريف ٥٤٦ دونماً من اراضي بلدة العيسوية ومخيم شعفاط لصالح بناء حديقة قومية و مكب نفايات.

مصادرة الأراضي

اقدمت سلطات الاحتلال الاسرائيلي العام الماضي على مصادرة نحو (٥٤١٦) دونماً منها (٥٠٠) دونم من اراضي المواطنين الفلسطينيين في بيت اولا بمحافظة الخليل، و(٥٠٠) دونم اخرى من اراضي بلدتي جوريش وقصرى بمحافظة نابلس، بالاضافة



اقتحامات جنود الاحتلال للمسجد الأقصى

الى (٥٤٦) دونماً من اراضي بلدات "عناتا والعيسوية وشعفاط" من أجل إقامة حديقة قومية ومكب للنفايات عليها، و(١٠٢) دونم من اراضي محافظة بيت لحم، بالاضافة الى مصادرة (٢٦٨) دونما في كل من " مسحة والعيسوية وسلوان وطوباس والساوية وياسوف وعورتا "، بالاضافة الى ذلك قامت قوات الاحتلال بتغيير مسار الجدار الفاصل في منطقة بئر عونة في وادي كريمزان من اراضي مدينة بيت جالا مما يؤدي الى مصادرة ٣٥٠٠ دونم بالاضافة الى الدونمات الاخرى التي سيدمرها مسار الجدار، كما أخطرت سلطات الاحتلال بمصادرة (٢٢٤٤) دونما من اراضي المواطنين في منطقتي واد قانا غرب دير استيا وبلدتي صوريف والجبعة، وفي ذات السياق قامت سلطات الاحتلال بشق طريق استيطاني في بلدة الخضر قضاء بيت لحم بهدف الاستيلاء على ٤٠٠ دونم من اراضي القرية وإلحاقها لمستعمرة "سيدي بوعز" القريبة، كما قام الاحتلال بوضع يده على (١٥٠٠٠) دونم لدواع امنية حسب زعمه وهذه الاراضي في منطقة عقربا جنوب مدينة نابلس، يشار الى ان هذه المنطقة مصادرة منذ عشرات السنين ويتم تجديد وضع اليد عليها من قبل الاحتلال بدواع امنية، إلا أنه جرى تحويلها لأراض زراعية لصالح المستوطنين، كما اقرت دولة الاحتلال مصادرة (١٤٠) الف دونم في منطقة البحر الميت بحجة انها غير مملوكة لاحد .

الشهداء

قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي خلال العام الماضي بقتل (١٨١) مواطنا فلسطينياً، من بينهم (٣٢) طفلا وطفلة و (٩) سيدات، ومن بين الشهداء (٢٦) مواطنا من قطاع غزة و(٣) مواطنين من المناطق المحتلة عام ٤٨ .

ويشار الى ان (١٤٤) شهيداً ارتقوا خلال الهبة الشعبية منذ مطلع اكتوبر ومعظم الشهداء قد اعدموا ميدانياً بدم بارد بدواع كاذبة هدفها ترهيب المواطنين المدنيين العزل.

الجرحى

قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي باصابة وجرح نحو (١٦٦٢٠) مواطنا فلسطينيا في كل من الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة والاراضي المحتلة عام ٤٨ خلال العام المنصرم، من بينهم نحو ١٠٠٠ مواطن اصيبوا منذ بداية العام حتى ايلول الماضي، ونحو (١٥٦٢٠) مواطنا اصيبوا منذ بداية الهبة الشعبية مطلع اكتوبر٢٠١٥، من بينهم نحو(١٨٨٧) مواطنا اصيبوا بالرصاص الحي، ونحو(٣١٠٠) مواطن اصيبوا بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، بينهم ١٩٧٤ عالجتهم طواقم الهلال الأحمر الفلسطيني ميدانياً، إضافة إلى ٣٦٠ أصيبوا بالرضوض والكسور نتيجة اعتداءات قوات الاحتلال والمستوطنين، بالاضافة الى (١٠٢٣١) مواطناً اصيبوا بالاختناق نتيجة الغاز السام المسيل للدموع، فيما أصيب ٣٨ مواطناً بالحروق خلال المواجهات.

الاسرى

قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي خلال العام المنصرم باعتقال (٦٨٣٠) مواطنا ومواطنة في كل من الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، من بينهم (٢١٧٩) طفلا وطفلة و (٢٢٥) فتاة وامرأه، حيث سجل (٤٠٧٥) حالة اعتقال في الضفة الغربية، و(٢٣٥٣) في محافظة القدس و (٢٣٢) في قطاع غزة، وقد كانت عمليات الاعتقال في قطاع غزة على الحدود والمعابر وفي البحر . بالاضافة الى قرابة (١٧٠) حالة اعتقال من المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ وغالبيتها كانت خلال الهبة الجماهيرية . وقد أصدرت سلطات الاحتلال خلال العام ٢٠١٥ قرابة (٦٥٠) قراراً بالاعتقال الإداري، ما بين اعتقال جديد أو تجديد الاعتقال .

هدم المنازل واقتلاع الاشجار

قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بهدم ما يقارب (٤٧٨) منزلا ومنشأة في مختلف مناطق الضفة الغربية والقدس، حيث تم هدم نحو (٢٤٧) منزلا ونحو (٢٣١) منشأه صناعية وتجارية وزراعية، كما تم اخطار نحو (٥٥٣) منزلا ومنشأة بالهدم في كافة محافظات الوطن، وقامت جرافات الاحتلال وقطعان المستوطنين باقتلاع وحرق اكثر من (١٥٣٠٠) شجرة زيتون وعنب ولوزيات خلال العام ٢٠١٥ من ضمنها خمسة الاف شتلة زيتون حديثة الزراعة من اراضي المواطنين في منطقة ترمسعيا شمال مدينة رام الله .

عوامل ابداع الأسرى الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية

رأفت حمدونة
كاتب وباحث فلسطيني

سعت دولة الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية الاعتقال إلى تفريغ الأسرى الفلسطينيين من محتواهم النضالي وتقويض مجتمعهم الاعتقالي المنظم، من خلال كسر إرادتهم الوطنية، وتحطيم روحهم المعنوية ،وجعلهم يعيدون التفكير بما فعلوا وفيما اعتقدوا، ونقلهم من من الموقع الوطنى النضالي الفاعل إلى موقع اليأس والضياع والخنوع، بيد أنه اصطدم بواقع أزعجه، حينما تفاجأ بأسرى يمتلكون من أدوات النضال ما لا يخطر على بشر، ويبتدعون وسائل للدفاع عن ذواتهم وأفكارهم وطموحهم بما لا يدع مجالاً للشك عن عملية إبداعية حقيقية جديرة بالاهتمام والتوثيق والفخر .

ومن خلال انتقال تجربة الاعتقال من محطة إلى أخرى، ومن مرحلة لها ظروفها ومتغيراتها إلى مرحلة تليها، اتضح أن هنالك الكثير من العوامل الذاتية والموضوعية، الفردية والجماعية، التي استخدمت في إدارة الصراع في السجون، ما بين أسرى استطاعت إدارة السجون حبس أجسادهم ولكنها عجزت أن تحبس أنفاس طموحهم وأفكارهم وحريتهم وإرادتهم التى بقيت حرة طليقة محلقة، وما بين سجان عاكس حركة التاريخ، وقبض على أعناق حرية الآخرين عنوة بقوة لا بوجه حق، سجان ظن أنه قادر على وقف ساعة الزمن، فارتطم بفدائيين استطاعوا تحويل محنتهم إلى منحة، وجعل زنازين الموت كمقابر للأحياء إلى أماكن لصناعة الرجال والمزيد من الجهد والتحدي والإبداع .

تجربة قال فيها الدكتور نبيل العربي أمين عام جامعة الدول العربية " إن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في معتقلات الاحتلال الإسرائيلي ضربوا مثلا رائعاً في إصرار الإنسان في الدفاع عن عدالة حقوقه والحفاظ على كرامته الإنسانية في وجه الاحتلال الإسرائيلى وتعصبه وعنصريته دون أن تضعف أو تكسر لهم إرادة، رغم وحشية وتنوع أساليب التعذيب التي لم ير العالم لها مثيلاً حتى في أعتى معتقلاته العنصرية والفاشية من إذلال وقهر وتعذيب وتجويع وحرمان .

في هذا الفصل سنستعرض أهم العوامل التى ساهمت في تنمية الإبداع لدى الحركة الأسيرة، والبنى التنظيمية والمؤسسات الاعتقالية في مواجهة إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية، والآليات الاعتقالية لتطوير منظومة الجوانب الإبداعية لدى الأسرى الفلسطينيين، وانعكاس المتغيرات السياسية على واقعهم وانجازاتهم.

العوامل التي ساهمت في تنمية الإبداع لدى الحركة الأسيرة :

اتضح للحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة منذ نشأتها أن هنالك عملية تصفية لقدراتهم البدنية والنفسية والنضالية من قبل إدارة مصلحة السجون، وأدركوا أن الحياة الكريمة لن تقدم لهم هدية على مائدة من ذهب ،أوبحسن نوايا من الاحتلال، على العكس فقد أعدت الأخيرة لهم الهياكل والنظم والخبراء ومراكز الأبحاث للتفنن في القضاء على كل إمكانياتهم، وكان لابد من التعبئة الفردية وتقوية الجبهة الداخلية كشرط رئيسي للحفاظ على الذات، ومن ثم ابتداع الوسائل كأدوات مواجهة، وبالفعل تمكنت الحركة الفلسطينية الأسيرة عبر الكثير من التضحيات من تجميع قواها والإنتصاب أمام عوامل الإحباط والتيئيس، وواجهت بثبات وصمود مخططات التصفية الإذلالية، وتمكنت من تحقيق الانجاز تلو الانجاز، غير عابئة بالكبوات التي مرت بها، مراكمة من النضالات التكتيكية والإستراتيجية وتحقيق الإنجازات التي جبلت بالالم والمعاناة، بدءاً بوحدة الحركة الأسيرة، مروراً بانتظام العمل الإعتقالي والمأسسة بكافة أشكالها.

إن إنجازات الحركة الوطنية الأسيرة في أوائلها عبدت الطريق أمام مئات آلاف المناضلين الذين خاضوا تجربة الاعتقال للاستفادة منها، وأتاحت للبقية المتبقية في السجون من أن يراكموا المزيد عليها، ومثلت رصيداً نضالياً لا يمكن القفز عنه حتى عند قيام احتجاجات أو خطوات نضالية أخرى، وأصبح وعي الحركة الأسيرة يدرك أن المطالبة بالجديد أو بالإصلاح والتغيير، لا يعني العودة إلى البداية وإنما الاستمرار من النقطة التي تم الوصول اليها.

أولاً : بناء الجبهة الداخلية :

١- بناء الذات الثورية :

درس الأسرى الكثير من التخصصات في شتى المجالات " في علم الاجتماع والعلوم الانسانية، والعلوم الإدارية، والسياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والدينية "، واستغلوا ما تعلموه في معركتهم المستمرة والشرسةليل نهار مع إدارة مصلحة السجون، واستفادوا من علماء الاجتماع الذين أولوا تماسك الجبهة الداخلية أهمية كبرى لنجاح أي معركة، وبدأوا بالنواة الأولى في المجتمع الاعتقالى المتمثل بالعنصر التنظيمي، وبالفرد الأسير، الذي يجب أن يدرك ظروفه، والتحديات التى تواجهه، والأعباء الملقاة على عاتقه، وطبيعة العدو وقسوته وعدم إنسانيته، والوسائل غير الانسانية التى ممكن أن يستخدمها في معاركه .

فشحذت قيادة الحركة الأسيرة الهمم وتعزيز الصمود والارادة في وجه السجان عبر الجلسات الثقافية، والتعاميم الاعتقالية الموجهة للقاعدة التنظيمية، واعتبر الأسرى في توجيهاتهم أن إدارة مصلحة السجون تسعى لتفسيخ الوحدة الداخلية من أجل تسهيل تمرير مخططاتها التصفوية، ونجاح أي خطوة اعتقالية مرهون بالإرادة الصلبة المعبأة بالنضال، الذى يتطلب الوحدة والتلاحم، وتطوير العلاقات الأخوية والفصائلية، وتلمس الوسائل النضالية المدروسة لإفشال مخططاتها، والتأكيد على الإرادة كسلاح فتاك في



المواجهة، وكأساس للنجاح، وتقوية العزائم لدى الأسير ،ولتنظيم حياة الأسرى وضبطها أوجدوا اللوائح الداخلية التي تفصل ما هو مسموح به للفرد عن ما هو ممنوع عليه، كما تم عقد الكثير من الجلسات التربوية التى تعزز قيم الطاعة والانضباط الحزبى، وتعزز الضوابط التي عوملت كمقياس لأخلاقيات الفرد، وبنى عليها الكثير من التقييمات التي تتعلق بالفرد وتطوره داخل التنظيم .

وكانت الوسيلة المتبعة في السجون للإرشاد والانضباط والتوجيه ما أطلقوا عليه " التعميم الاعتقالي " الذي يخدم عدة أهداف منها " التعميم السياسي ،وهو التعميم الإخباري الذي يتضمن الأحداث التى تحدث في المعتقل، والتعميم الذى يعالج المشاكل المسلكية ويسعى إلى تحقيق أهداف تربوية من خلال تعميم المشاكل التي تحصل بين الأفراد وكيفية حلها والعقوبات المفروضة على أطرافها لكي تخدم أهداف التربية المسلكية، وهناك تعاميم كانت تسعى إلى محاربة الظواهر السلبية والتأكيد وتعزيز المسلكية الايجابية في مجتمع المعتقل .

ودعت الحركة الأسيرة المجتمع الاعتقالي عبر برامجها الإرشادية إلى تقوية الجبهة الداخلية والالتزام بكل القوانين والقرارات التنظيمية، وتنفيذ المهام التي تلقى على عاتقه، والمساهمة في النضال ضد إدارة السجن، والعمل على توفير المناخ الملائم لحياة اجتماعية خالية من المشاكل والتعقيدات عمادها المحبة، وتغليب المصلحة العامة على الشخصية، والحرص على الوحدة الوطنية والعمل ضمن نظرية المواجهة.

نظرية المواجهة والاحتراف :

المواجهة والاحتراف، وأدب المواجهة، نظريتان مهمتان تناولهما الأسير المحرر سلمان جاد الله في كتابين باسمهما، تناول في الأولى الانصهار المطلق للأسير في قضيته الوطنية والوصول للجاهزية الدائمة لإفناء ذاته في سبيل الأهداف التى يؤمن بها أمام الخطر الداهم عليه وعلى الحركة الأسيرة برمتها والقائمة على ثلاثة محاور هى : " التأقلم مع الخطر، وتراكم الوعي، وإعادة الصياغة التربوية الأخلاقية .

والثانية : تقوم على أربعة فروض، الأولى : المواجهة الواعية تتناسب طردياً مع سلامة الانضباط التنظيمي، والعكس صحيح، والثانية : تحت ظروف معيشية مشتركة يؤدي الالتزام بالانضباط التنظيمي دوراً هاماً في تسريع عملية إصلاح وتركيم الوعي، والثالثة : الظروف المعيشية المشتركة في حقل معاد تسوده عوامل ضغط ومواجهة يلعب التوجيه الأيدلوجي الثوريً عاملاً مؤثراً لإعادة صياغة سيكلوجيا أكثر ثورية للوسط الإجتماعي، والرابعة، في ظل الاستنفار وإمكانية الانفجار هنالك ضرورة لضبط وتوجيه التوازن الإنفعالى تبعاً لمتغيرات اللحظة المحتملة.

٢- بناء المؤسسة التنظيمية :

لقد تحمل الأسرى الكثير من العذابات في السجون الإسرائيلية، وسقط منهم عشرات الشهداء من أجل بلورة أشكال وهياكل تنظيمية، وسعوا للحفاظ على الذات التنظيمية وتطويرها،وكانوا على يقين أن تماسكهم وتنظيمهم يمنحهم قوة في مواجهة إدارة السجون .

وبالرغم من الاضطهاد والمضايقات التي تعرضوا لها، استطاعوا أن يشكلوا هياكل وأطراً تنظيمية، ومن صياغة لوائح تنظم حركة وحياة المعتقلين وعلاقاتهم الداخلية والخارجية، والفصائلية، وعلاقاتهم مع إدارة المعتقلات، ونجحت الفصائل في تقديم نموذج في تنظيم شؤونها بأكثر دقة وتنظيماً من بعض تجارب حركات المقاومة خارج السجون.

استطاع الأسرى بناء جبهة داخلية بطريقة فريدة ورائعة، شهد لها العدو قبل الصديق، وأفرزوا قيادات منتخبة خاصة بكل فصيل من الفصائل، وتعاونت هذه القيادات مع نظرائها في نفس السجن ومع باقي القيادات في السجون الأخرى، وأداروا شؤونهم الثقافية والنضالية والمالية والأمنية والرياضية بكل كفاءة .

٣- تقوية العلاقات الفصائلية :

لم يهتم الأسرى الفلسطينيون في بداية الحياة الاعتقالية بالانتماء الفصائلي، لأنهم لم يكونوا على معرفة وافية بالتنظيمات من حيث بنائها الإداري وهيكلها التنظيمي، وكذلك كانوا يعتبرون أنفسهم أبناء حركة وطنية فلسطينية واحدة ومتميزين عن السجناء الجنائيين.

في المقابل لم تكن إدارة السجون تفرق بين انتماءاتهم السياسية، لذلك لم يكن أمام المعتقلين الفلسطينيين إلا أن يشكلوا جبهة واحدة في مواجهة إدارة السجون التي كانت تعاملهم بقسوة وعنف وتنكيل، حيث أنهم أدركوا وحدة المصير بين جدران السجون، وكان لابد من العمل لإيجاد الأطر التنظيمية القادرة على تنظيم حياتهم بعيداً عن الفوضى والعشوائية، ومع مرور الأيام وازدياد عدد المعتقلين اكتسبواالخبرة والوعي بالممارسة، ووضعوا التفاهمات والأسس لإرساء دعائم الوضع التنظيمي في السجون، ومن ثم الارتقاء بالهياكل الإدارية التي ظهرت بشكل بدائي، ثم تطورت حتى وصلت إلى شكل راق ومستقر ،يشهد في تنظيمه وترتيبه وقوته وتفاهمه القاصي والداني.

٤- تشكيل المؤسسات الاعتقالية:

لقد تمكنت الحركة الاعتقالية خلال تجربتها الطويلة من تشكيل مؤسساتها وهيئاتها الاعتقالية الوطنية، والتي اعتبرت الإطار القيادي للمعتقلات، وبدأ الإعداد للميثاق أو الدستور الاعتقالي الذي ينظم الحياة الاعتقالية في العام ١٩٧٦، ووجدت التفاهمات النظرية والمراسلات المكتوبة والشفوية لتنسيق المواقف وتنظيم العلاقة بين الأطر، وتشكيل الهياكل والمؤسسات والمسميات والضوابط للأفراد والتنظيمات في السجون، وأشكال اتخاذ القرارات ومرجعياتها، وكانت على رأس تلك المؤسسات " اللجنة الوطنية أو النضالية العامة " التى تشرف على اللجان العامة في السجون " كاللجنة الثقافية، والأمنية، والرياضية، والصندوق المالي الاعتقالى العام .

٦- تعزيز مفهوم النقد الذاتي :

أكدت الحركة الأسيرة في السجون على مبدأ النقد للسلوك والظواهر الخاطئة لتقويمها، وعلى الخطوات النضالية التي تتبعها اللجنة الوطنية العامة وتقييمها، لتراكم النجاحات والانجازات، واستثمار نقاط القوة وتجاوز مواطن الضعف وأسباب التراجع، وعززت القوى والفصائل تلك العملية في أدبياتها التي اعتبرت أن أي نجاح لأي عمل تنظيمى يكمن في كيفية ممارسة مفهوم النقد،

ومعرفة أهمية هذه الممارسة في بناء وتصليب الذات والإطار التنظيمي القائم على مرتكزات مبدأية سليمة .

واعتبرت الحركة الأسيرة عبر تثقيفها للأسرى أن النقد البناء ومراجعة الذات هما مسألتان مهمتان وضروريتان في سبيل تخطي الأخطاء، وكذلك الاستفادة من عملية النقد الموجهة في سبيل بناء الذات وتقويم المسلكية والرقي إلى واقع أفضل .

ثانياً : الجهود الذاتية للأسرى :

في أعقاب بناء الجبهة الداخلية للأسرى الفلسطينيين والتي أخذت طابعاً جماعياً لحماية الأسرى من الداخل، بدأ الأسرى جماعات وفرادى ببناء الذات الثورية، وتعزيز مكانتها الكفاحية، عبر مجموعة من الحوافز والمنطلقات النظرية والأنشطة والجهود العملية على كل الصعد مثل :

١. استغلال الوقت :

الإبداع في هذا الجانب هو محاولة نقل الوقت من نطاق سيطرة السجان إلى نطاق سيطرة الأسير، فلقد كان أخطر ما واجه الأسير الفلسطيني مشكلة ملء الفراغ الناجم عن واقع الأسر، هذا الفراغ الذي بلغ علماء الهندسة البشرية الصهاينة منذ بداية الاحتلال كل ما في وسعهم لتحويله بالكامل لصالحهم، وملئه بالثقافة كونهما مرتبطين، فعنصر الوقت يعطى فرصة في ديناميكية العملية الثقافية، ولإشباعه بمفاهيم ورؤى تخدم واقع الاحتلال وأهدافه في إفراغ الإنسان الفلسطيني من محتواه الوطني، وقتل روح التمرد والتحدي فيه، ولقد استدرك مبدعو الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة أبعاد هذا الأمر وعملوا على تفويت الفرصة على دوائر القمع الصهيونية، وكان هذا الوعي بداية للمبدعين الأسرى للبدء في حملة ثورية للاستفادة من الفراغ الطويل وتحويله من عامل سلبي يولد الملل ويضاعف التوتر ويخلق الأزمات، إلى عامل إيجابي يوفر الإمكانيات لبناء الذات، وإعادة إصلاح وصياغة الوعي وبناء منطلقات ثقافية وتربوية تنبثق عنها إعادة الصياغة الفكرية والنفسية الاجتماعية على أسس ثورية

وبهذا فقد تحول الفراغ الذي تمنت اسرائيل أن يقتل الأسير الفلسطيني ويدمره من عامل سلبي يولد الملل والرتابة، ويخلق التوتر والإرهاق، إلى عامل إيجابي يولد الإبداع و يعمل على بناء الذات، وتركيم الوعي الوطني الذي يعتمد على قوة الحق، مقابل غطرسة القوة لدى العدو الظالم .

٢. الانضباط والرقابة :

حاربت إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية منذ بداية الاعتقال قضية الانضباط والتنظيم، بل على العكس هى غذت " الانفلاش " الذي عرفه الأسرى بتنصل الأسير من التزاماته تجاه المجموع، وتحلله من أصول الحياة الجماعية، وعدم التقيد بالأنظمة التي وضعوها، وعدم حضور اجتماعاتهم، وعدم تنفيذ القرارات الناجمة عنها .

ومن ظواهر الإبداع في السجون التعبئة والإقناع للأسرى للالتزام بالحياة الجماعية المنظمة، والرقابة على سلوكياتهم، ولفظه لمجرد التفكير أي حالة اختارت الحياة المزاجية غير التنظيمية، وألزمت كل المعتقلين باختيار فصيل للعيش في اطاره وضمن قوانينه، وأوجدت الحركة الأسيرة الضوابط التي تحكم الأسير باطاره التنظيمي وبتحديد حقوقه وواجباته، والتي تحكم الأسير بالكل الاعتقالي، والتي حددت شكل العلاقات، والتعريف بما هو مسموح وما هو ممنوع منها .

وأوجدت الحركة الأسيرة اللوائح والمواثيق التي تحكم عمل المؤسسات الاعتقالية، وجرمت الأعمال الفردية غير المنظمة وغير المغطاة ولو ضمنياً من الأطر التنظيمية والمؤسسات الاعتقالية، وأكدت على الالتزام بالقرارات التي تصدرها القيادة لكل فصيل، والالتزام بالقرارات الصادرة عن المؤسسات الاعتقالية في كل معتقل، والالتزام بالنظم والقرارات الإدارية والثقافية والأمنية والمالية، وتحمل المسؤولية الكاملة عن كل ممارسة، وأوجدت نظام المكافأة للمتميزين، والعقوبات للمتسيبين والخارجين عن القانون الاعتقالي، وتشكيل اللجان لدراسة المخالفات وإقرار العقوبة التي تتراوح ما بين التأنيب والمراجعة اللفظية إلى أن تصل للإعدام في حال الخيانة الوطنية، مروراً بعقوبات أخرى كالحرمان من التدخين، أو الجلد، أو غسل أواني الطعام لأيام أو وجبات، وعقوبات أخرى .

٣. تعزيز الانتماء وروح التحدي:

من ابداعات الأسرى التي صلبت مواقفهم، ورسخت إراداتهم، وقوت عزائمهم أمام سياسات إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية وطواقمها الحاقدة، ايمانهم العميق بعدالة قضيتهم والعمل على حريتهم التي كفلتها كل الشرائع السماوية والاتفاقيات والمواثيق الدولية، فحملوا تلك القناعة، وضحوا بالغالي والنفيس لتحقيق أهدافهم الوطنية والقومية، وواجباتهم الدينية .

هذه الروح النضالية تجذرت بعد تراكم الوعي والقناعة والتجربة النضالية وخاصة بعد الممارسات غير الانسانية التي مروا بها في أقبية التحقيق ووسائل التعذيب التي زادتهم ايماناً بقضيتهم، وتحدياً لجلادهم .

لم يقتصر الموضوع عند هذا الحد بل عملت التنظيمات في السجون على مضاعفة الانتماء وروح التحدي عند الأسرى بالبرامج التوعوية، والجلسات الثقافية، وبممارسة الخطوات النضالية، ورفعت المستوى السياسي والأمني والثقافي للمعتقلين، وعملت على تجذير انتمائهم لثورتهم وأهدافهم التى حملوها، فتأسست في السجون المدارس الثورية، لتخريج الكوادر السياسية والوطنية، وحولت المعتقلات إلى قلاع صامدة ونابضة بالحيوية والنشاط والفعل الثوري والوطني، ورفعت جاهزيتهم النضالية ومعنوياتهم ونفوسهم وهممهم استعداداً لأي مواجهة تفرض عليهم بتحد وعناد، فواجه الأسير سجانه بعقيدة، وصبر وصمود، جميعها كانت ركائز المعركة مع السجون والانتصار عليه، فالعناد على الحق هنا هو الإرادة القوية التي تلد النصر، والنصر حليف الإرادة المجبولة بالإيمان والقوة على الاحتمال، والاحتمال ميزة يتصف بها المؤمنون بقضاياهم .

ويلاحظ أن الوضع داخل السجون لم يستقر يوماً، فهو في حالة مواجهة دائمة ومتواصلة، ولذلك فالحركة الأسيرة لم تلق



سلاح المواجهة والتعبئة والاستنفار النفسي في أي لحظة لأن أمامها عدو لا يريد لها سوى أن تدفن في الظلمة، والانصياع لقوانينه العسكرية الظالمة.

٤. الثقافة والتعليم والمنافسة فيهما :

منذ بدء الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة فرضت إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية على الأسرى حصاراً ثقافياً محكماً، ولكن الأسرى أدركوا خطورة هذا الظرف وكانوا على استعداد للتضحية من أجل كسره ،الأمر الذي تجسد في اضراب عسقلان ٥/٧/ ١٩٧٠ .

استغل المعتقلون هذا الانجاز خير استغلال فتعددت الجلسات الثقافية داخل الغرفة الواحدة، وتبادلت الغرف المعلومات فيما بينها، وتوسع الحوار السياسي بين السجناء، وازداد نطاق تبادل المعلومات بين الغرف بسبب تخفيف القيود المفروضة على حركة الأسرى، فأصبح هناك مجال لإعداد مجلات تنظيمية شهرية، وهكذا تحولت غرف السجون إلى صفوف دراسية وثقافية، فاهتم الأسرى بتحصيلهم الدراسي، وإغناء ثقافتهم عبر النشرات والبيانات التي كانت تقرأ عليهم، وشيئاً فشيئاً تحولت هذه الجلسات اليومية الى تقليد ما زا ل متبعاً حتى يومنا هذا .

أما عن الجانب التعليمي فقد انتزعت الحركة الأسيرة حق التعليم " تقديم الثانوية العامة "، والانتساب للجامعة المفتوحة في اسرائيل بعد اضراب ٢٧/٩/١٩٩٣ التى أبت فيه إدارة السجون الانتساب للجامعات العربية والفلسطينية والدولية، وفي أعقاب منعها في العام ٢٠١٢ تطبيقاً لسياسة التضييق، استطاع الأسرى الانتساب للجامعات خفية، في عملية معقدة ولكنها مبدعة، مليئة بحالة المنافسة، وتوسع الأسرى في الثقافة العامة، والتخصص في المجالات المختلفة، وفي تعلم اللغات، وحفظ القرآن الكريم، والتفسير، والكتابة والإنتاج الأدبي في كافة المجالات الثقافية والتعليمية على حد سواء .

٥. الاستفادة من خبرة الكادر القادر:

الحياة داخل المعتقلات تقوم على التنظيم والتكاملية، التنظيم في كل شؤون الحياة الاعتقالية للأسير والفصائل ومع إدارة السجون، وتقوم على التكاملية والتعاون في العلم والتعلم " الثقافي والتعليمي والتنظيمي " على حد سواء، وتنتقل التجارب والثقافات والعلوم المختلفة بين الأسرى باللقاءات والجلسات الجماعية الفردية والتنظيمية، وللأسرى القدامى الكثير من التأثير على الأسرى الجدد بما اكتسبوه من علوم ولغات وتجارب نضالية وإعتقالية، لذا يقوم الكثير من الأسرى القدامى من ذوى الخبرات وحملة الشهادات وما امتلكوه من ثقافات عبر مطالعة عشرات بل مئات الكتب على مدار فترة سجنهم الطويلة التي تتراوح ما بين ١٠ سنوات إلى ما يزيد على ٢٥ عاماً وبعضهم وصل إلى أكثر من ثلاثين عاماً متواصلة .

ويسوق الباحث تجربة شخصية في فضل توجيه القدامى على الجدد من الأسرى بالقول " اختارني الموجه الثقافي في بداية اعتقالي لإلقاء درس للأسرى داخل الغرفة، وخلاله نقلت ما قرأت من معلومات من إحدى الكتب القديمة التي طالعتها للإعداد لهذه الجلسة، وبعدها جلس معي أحد الأسرى القدامى من ذوى التجربة العميقة والثقافة العالية بكل منطق وإقناع ومناقشة عقلية، وأوصلني إلى فكرة مفادها " ليس كل ما يكتب صحيح، وإنما هو اجتهاد صاحبه، وعليك أن تعمل عقلك وتفكر بكل ما تقرأ، فتأخذ بما تقتنع من الصواب والمنطق، وتنقد ولا تنقل ما تعتقد بطلانه في كل العلوم باستثناء القرآن الكريم وما صح من أحاديث نبوية وقوانين علمية، " كلمات كان لصاحبها الفضل العميق في حياتي، وتوجيهات نقلتني وغيري من الأسرى لمفهوم العقل والنقد والتفكير والمنطق والعلم .

كما أن تلك الشخصيات القيادية عملت في السجون على بث الروح الجماعية بين المعتقلين والعمل على تحجيم الولاءات البلدية والشللية والشخصية وغيرها، كما عملت على ترسيخ التربية التنظيمية الهادفة إلى الالتزام والانضباط، و نشر التوعية الأمنية والعمل على إحباط ومواجهة مؤامرات العملاء، وتقوية روح الانتماء الفصائلي، ومواجهة إدارة المعتقل، وتهيئة المعتقلين لمراحل نضالية ضد إدارة مصلحة السجون.

ويرى الباحث أن الأسرى القدامى بامكانياتهم الثقافية والنضالية، وبارشاداتهم الأمنية، وتجاربهم الاعتقالية، وضعوا الأسرى الجدد على السكة الصحيحة للوصول إلى بر الأمان، وحماية الذات، ونقل الخبرات والتجارب، لبناء كوادر واعية قادرة على نقل التجربة، والإفادة والاستفادة منها في آن واحد .

٧. التفاؤل بالحرية والعمل لما بعدها:

« السجن لا يبنى على أحد " هذه هي المقولة التي عبر بها الأسرى دوما عن تفاؤلهم بالحرية والعودة للحياة مستندين إلى تجارب زملائهم الماضية ممن حوكموا بالمؤبدات لمدى الحياة وتم الافراج عنهم في عمليات تبادل للأسرى، ومجاملة أخرى : " لا تفكر يا صاحبي فهذا حكم البشر " كلمات تقال في أعقاب العودة من المحاكم الإسرائيلية الردعية بحق الأسرى والتي وصلت لستة آلاف وسبعمائة بحق أحد الأسرى، من هذا المنطلق المحب للحياة والمتطلع للأمل، استعد الأسرى لما بعد الحرية، حتى أن عشرات منهم من بنوا بيوتاً، وتقدموا بالخطبة واقترنوا بعرائس أثناء الاعتقال رغم أنهم محكومون لمدى الحياة، وخرجوا من السجون وتزوجوا من اختاروا بعد سنوات، هذه الروح المؤمنة بقضاء الله وقدره، وبالعقيدة الثورية والنضالية، والمؤمنة بأهدافها وعدالة قضيتها، والمتسلحة بالإرادة والقوة والثبات، والتفاؤل جعلت الأسرى يستثمرون أوقاتهم، ويناضلون لانتزاع الموافقة من السجان على تعليمهم الأكاديمي، ويبحرون في ثقافتهم، وإنتاجهم الأدبي، وأبدعوا على كل الصعد، وجهزوا أنفسهم لما بعد التحرر .

ما يقارب ٦٨٣٠ حالة اعتقال شهدها عام ٢٠١٥

أفاد رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين عيسى قراقع، بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١، "ان عام ٢٠١٥ ينتهي تاركا وراءه جرائم وانتهاكات جسيمة ارتكبتها حكومة الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب».

واعتبر قراقع ان ابرز الجرائم هي سياسة الإعدامات بحق المواطنين بدلاً من اعتقالهم في جرائم متعمدة وخارج نطاق القضاء، و"ان ٨٥٪ من الشهداء الذين سقطوا خلال الهبة الشعبية في الاشهر الثلاثة أشهر الأخيرة، إعدموا مباشرة ومن مسافات قصيرة».

وقال رئيس الهيئة "إن الاحتلال كان بإمكانه اعتقالهم، لكنه تركهم ينزفون بسبب الإصابات حتى الموت دون تلقي العلاج».

وأشار قراقع إلى ان ما يقارب ٦٨٣٠ حالة اعتقال شهدها عام ٢٠١٥ موضحا أنه رقم غير مسبوق بالمقارنة مع الخمسة أعوام الأخيرة، وان نصف المعتقلين هم من القاصرين والأطفال الذين بلغت حالات الاعتقال في صفوفهم ما يقارب ٢٢٠٠ حالة اعتقال بما يزيد بنسبة ٧٢٪ عن عام ٢٠١٤.

وأضاف ان نسبة التعذيب خلال عام ٢٠١٥ أصبحت ٢٠٠٪ عن عام ٢٠١٤، مضيفا أن غالبية المعتقلين خاصة الأطفال تعرضوا الى أساليب وحشية من الضرب والتنكيل والتعذيب خلال اعتقالهم واستجوابهم على يد المحققين وجنود الاحتلال.

وقال قراقع "أن عقاباً جماعياً تعرض له الشعب الفلسطيني من خلال حملات الاعتقال التي شملت كافة فئاته، بمن في ذلك الجرحى والاطفال والنساء والنواب، وعمليات الاختطاف للمصابين من المستشفيات.

وتابع: "ما ميّز عام ٢٠١٥ هو حالات اعتقال تزيد عن ١٢٠ حالة لمواطنين، بسبب نشاطاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي خاصة "الفيسبوك" اضافة الى احتجاز ما يزيد عن ٥٠ جثمانا للشهداء.

واعتبر قراقع ان اسرائيل شرعت الانتهاكات من خلال قوانين اقرتها، تجيز لها استخدام التعذيب، والاعتقال دون اسباب قانونية، واعتقال القاصرين حتى عمر ١٤ عاما وزجهم في السجن.

وقال: "مارست اسرائيل القرصنة المالية على المعتقلين وعائلاتهم، وقامت بجباية ما يزيد عن ٢٠ مليون شيقل من خلال فرض غرامات على الاسرى في محاكمتها العسكرية، او من خلال فرض غرامات على الاسرى داخل السجون كوسائل عقاب، وجزء من الاحكام الصادرة بحق المعتقلين.



٥٢٠ أسيرا إداريا منذ انطلاق الهبة الشعبية

قال عيسى قراقع رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين ان تصعيدا جرى في سياسة الاعتقال الإداري منذ اندلاع الهبة الشعبية حيث وصل عدد المعتقلين إلى ٥٢٠ أسيرا إداريا، بينهم نائبان في المجلس التشريعي هما حسن يوسف ومحمد جمال النتشة، وأسيرتان هما أسماء حمدان وجورين قدح، وخمسة أسرى قاصرين هم بصير الأطرش، محمد شريف أبو تركي، محمد غيث، كاظم صبيح، فادي عباسي.

واعتبر قراقع أن الاعتقال الإداري سياسة تعسفية غير قانونية تمارسها إسرائيل كروتين وأصبحت قاعدة وليس استثناء وأمراً طارئاً حسب اتفاقيات جنيف، وان الاعتقال الإداري شمل اعتقال الأفكار من خلال توجيه تهم التحريض على مواقع التواصل الاجتماعي لحوالي ٣٠ مواطناً ومواطنة.

أقوال قراقع جاءت خلال زيارته للأسير المحرر محمود شبانة، سكان الخليل الذي قضى ٢٣ شهرا في الاعتقال الإداري، ليصبح ما قضاه خلال السنوات السابقة في الاعتقال الإداري ما يقارب ١٤ سنة، وزيارته للأسير المحرر شادي غلمة سكان الخليل الذي قضى ١٨ سنة في السجون، والأسير نبيل عبيات الذي قضى ١٤ سنة في السجون.

سياسة الاعدام الميداني تتسع :

إعدام هديل بعد رفضها خلع الحجاب

إعداد: عبد الحميد قرمان

حكاية الشهيدة هديل الهشلمون لا تختلف في فظاعتها عن اي شهيد فلسطيني آخر قتل على يد الاحتلال الغاشم، فهديل أعدمت في شارع الشهداء في الخليل في ثاني أيام عيد الأضحى.

وأظهر فيديو نُشر على مواقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، طريقة إعدام الشابة هديل الشهلمون، التي استشهدت يوم الثلاثاء الماضي ٢٢-٩-٢٠١٥.

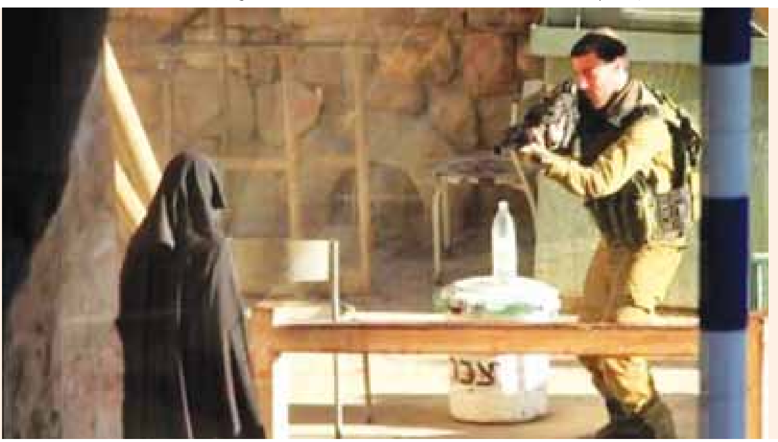
يشار الى أن قوات الاحتلال تركت الفتاة تنزف لأكثر من نصف ساعة دون تقديم الإسعاف لها، ومنعت طواقم الهلال الأحمر الفلسطيني من الوصول إليها.

وهنا تبرز سياسة "الإعدام الميداني"، فمن خلال المراقبة والفحص الصوري التي ينشرها الإعلام الإسرائيلي للسلاح الذي يستخدمه هؤلاء الشهداء الذين أعدموا بدم بارد، لا يجد أي آثار دماء على السكين، فقط نجد الشهيد مضرجا بدمائه.

وبالانتقال الى قطاع غزة فعندما خرجت مظاهرة جماهيرية باتجاه المناطق الحدودية، فتحت اسرائيل أسلحتها الثقيلة باتجاه أجساد المتظاهرين بشكل وحشي، ليرتقي ٩ شهداء خلال يومين جلهم من الأطفال فيما أصيب قرابة ١٠٠ جريح بحالات خطيرة.

هذا الحديث يفسر دعوة "وزيرة الثقافة الإسرائيلية ميري ريغيف"، التي حرضت على الإعدام الميداني للفلسطينيين، وكتبت على صفحتها بـ"فيسبوك" إنه "على الجنود إطلاق النار على كل من يهاجمهم"، قائلة بصورة تحريضية إنه "كل من يحاول مهاجمة الجنود أو الإسرائيليين عليه أن يعلم، أنه ميت».

وطالبت ريغيف وزير الأمن موشيه يعالون، ورئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، بتغيير قواعد إطلاق النار على الفلسطينيين، وهو ما حصل فعلا .







المراقب الدولي البرازيلي في الخليل يروي تفاصيل إعدام الشهيدة الهشلمون

"كنت اقف عند نقطة التفتيش قبل عبوره من قبل الفتاة، كنت قادرا على رؤية كل الحادثة من مسافة تتراوح بين ٧ و ٨ امتار وكنت اسير باستمرار حول موقع الحادثة لاجد مكانا امنا وزاوية افضل لالتقاط الصور". هذا ما قاله شاهد العيان صاحب اسم مستعار "مارسيل ليمي" أحد العاملين في برنامج المراقبة والتوثيق التابع لمجلس الكنائس العالمي..

وأضاف في شهادته على إعدام الفتاة هديل صلاح الهشلمون: "غادرت المكان على الساعة ٨ و ٧ دقائق أي بعد ٢٤ دقيقة من عبور الفتاة لنقطة التفتيش وبعد ٢٠ دقيقة من سقوطها ارضا اثر الطلق الناري، اردت التأكد من ان الفتاة لم تحاول قط الاعتداء على أي من الجنود الاسرائيليين ولم تحاول ابدا رفع سكين ولم تقترب من أي جندي منذ عبرت نقطة التفتيش وتعرضت لاطلاق الرصاص عدة مرات على يد الجنود الاسرائيليين وسقوطها ارضا».

هذه الشهادة الموثقة، نجح تجمع "المدافعون عن حقوق الانسان"، نشرها بعد حملة الضغط التي مورست لاجل اطلاق سراح شهادة البرازيلي الذي قام بتوثيق جميع مراحل اغتيال الشهيدة الهشلمون، موثقة مع الصور. حيث قام التجمع بمراسلة المؤسسة التي عمل فيها البرازيلي بالقدس والمقر الرئيسي في جنيف كما راسل بعض المؤسسات الحقوقية وعدداً من الشخصيات الاعتبارية وغيرها من اجل الافصاح عن الحقيقة، التي كادت لا تخرج لولا الحملة التي نظمها التجمع والتي طالبت الشاهد البرازيلي والمؤسسة بالحديث عن تفاصيل الجريمة.

وطالب تجمع "المدافعون عن حقوق الانسان"، برفع القضية الى محكمة جرائم الحرب وطالب جميع مؤسسات حقوق الانسان التعامل مع هذه القضية بكل جدية».

شهادة البرازيلي على قتل هديل الهشلمون

في ٢٢ أيلول ٢٠١٥، يوم قتلت الفلسطينية هديل الهشلمون، كان المراقب الدولي لحقوق الانسان "مارسل ليمي" بصدد مغادرة مدينة الخليل، من اجل العودة الى البرازيل، كان على بعد امتار قليلة من الحادثة. وقد نشرت الصور التي التقطها في الصحافة العالمية في حين بقي اسمه مجهولا لدواع امنية ذلك انه مازال حينها على اراض هي تحت السيطرة الاسرائيلية، ثم لدى وصوله الى البرازيل قام بالاتصال بمدونة "سنوود فلتريموس" وقدم تقريره المكتوب والمصحوب بصور فوتوغرافية عن شهادته.

وبينما كانت وكالات الصحافة العالمية تحاول ترويج الرواية الاسرائيلية عن ان الفتاة الفلسطينية هديل ارهابية كان "مارسل" هناك يشاهد ويصور حادثة قتل هديل، الفلسطينية البريئة التي لم تظهر قط اي نوع من ردود الفعل حيال تقدم الجنود الاسرائيليين تجاهها في احدى نقاط التفتيش التي فرضتها اسرائيل على الفلسطينيين في مدينة الخليل.

في ما يلي شهادة على عمل ارهابي مارسته الدولة الاسرائيلية شهادة وتصوير "مارسل ليمي»

كنت اراقب امرأة فلسطينية تقطع نقطة التفتيش عدد ٥٦ في مدخل شارع الشهداء بمدينة الخليل، كانت تمر عبر نقطة التفتيش حين اصدر كاشف المعادن صوتا منبها، وكالعادة طلب احد الجنديين الواقفين هناك من المرأة ان تتوقف عن المشي. في بادئ الأمر قال شيئا ما باللغة العبرية ولكن بما انها كانت تتكلم العربية فقد حاول الجنديان التواصل معها بالانجليزية وتوجه اليها بالصراخ "توقفي، توقفي ! وارجعي الى الوراء". وحالا توقفت المرأة واستدارت اليه. في ذلك الحين كانت المسافة الفاصلة بين المراة والجندي ٢ متر. وكانت



المراة مغطاة بشكل كامل بنقاب اسود بما في ذلك وجهها. في حين كان الجندي خائفا لانها كانت قد تجاوزت حاجز التفتيش. بعد ذلك قام الجندي بتوجيه سلاحه نحوها ويبدو انه طلب منها ان تفتح حقيبتها للتفتيش.

(الساعة السابعة و٤٤ دقيقة)

وأضاف الشاهد البرازيلي: "بينما كانت تحاول فتح حقيبتها ارغمها الجندي الاسرائيلي على السير ببطء نحو الحاجز الحديدي الى طريق الخروج من نقطة التفتيش. كان الجندي يفعل ذلك مشيرا ببندقيته الى المرأة وهو يصرخ في وجهها بصوت مرتفع باللغة العبرية.. في الأثناء ورغم ان المسافة التي كانت تفصل بينهما لازالت حوالي المترين الا ان الجندي كان جد خائف منها».

(الساعة تشير الى السابعة و ٤٤ دقيقة)

"وفي الحال أشار الجندي الثاني ببندقيته نحوها. كانت المسافة الفاصلة بينهما نحو المترين ايضا.. وكما أمرها الجنديان بدأت المرأة في التحرك ببطء نحو الحاجز الحديدي.. بقيت محافظة على صمتها وهدوئها دون أن تكون قريبة قط من اي منهما..

(الساعة تشير الى السابعة و ٤٥ دقيقة)

عندما وصلت الى الحاجز الحديدي والذي هو تقريبا على ارتفاع ١,٢ متر، طلب منها الجندي الاسرائيلي ثانية فتح حقيبتها. في البدء يبدو انها لم تفهم ماذا اراد منها الجندي خاصة انه كان يصرخ باللغة العبرية، لذلك لم تتحرك من مكانها ولم تستجب للجنديين. وبقيت جامدة مكانها. بعد ذلك قام كلا الجنديان باطلاق النار ارضا. ومباشرة بعد اطلاق النار قاما بالصراخ ثانية باللغة العبرية فحاولت المراة فتح حقيبتها حتى تريهما ما كان بداخلها. وقبل ان تفتح حقيبتها بصفة كلية قام الجندي المتواجد على شمالها باطلاق النار باتجاهها. وفي ذلك الحين كانت المسافة الفاصلة بينها وبين الجنديين ما يقارب ٣ امتار. وقد قام الجندي الاسرائيلي باطلاق النار حوالي ٣ مرات في اتجاهها قائلا لكنني لم استطع ان اعلم ان كانت الرصاصات قد اصابت المراة ام لا. وتحديدا بعد اطلاق الثلاث رصاصات واصلت المراة الوقوف بجانب الحاجز الحديدي بدون اي ردة فعل، بقيت صامتة وهادئة ولم تحرك ساكنا».

واصل الجنديان الصراخ والتكلم معها باللغة العبرية وفي ذاك الوقت وصل رجل فلسطيني الى نقطة التفتيش للعبور نحو منطقة (اتش ١) اي باب الزاوية. ومباشرة اقترب من المرأة ووقف خلفها ويبدو انه طلب من الجنديين التوقف عن اطلاق النار. قام الرجل بمحادثتهما باللغة العبرية ثم قام ببعض الاشارات في اقتراح لهما للتوقف عن اطلاق النار. استدارت المرأة نحو الرجل الفلسطيني متجهة بظهرها نحو الجنديين في حين كان الرجل الفلسطيني يكلمها باللغة العربية وقد كان على الارجح يحاول ان يوضح لها الوضعية وما كان يطلب منها الجنديان لانه من الواضح ان الفتاة لم تكن تفهم العبرية».

(الساعة تشير الى السابعة و ٤٥ دقيقة)

في تلك اللحظة ظهر جنديان آخران في المشهد. حاول الرجل الفلسطيني الذي كان متواجداً مباشرة من الجانب الاخر للحاجز الحديدي ان يساعد المرأة على مغادرة المنطقة ببطء باتجاه طريق الخروج من نقطة التفتيش متوجها للجنود بكلمات باللغة العبرية.. حينها كانت المسافة الفاصلة بين المرأة والجنود لا تزال تساوي ما يقارب حوالي الثلاثة امتار، وحينما حاولت المشي نحو طريق الخروج ببطء بدأ الجنود باطلاق النار باتجاه المرأة والرجل الفلسطيني يقف خلفها..

(الساعة تشير الى السابعة و ٤٥ دقيقة)

خوفا من اطلاق النار ابتعد الرجل الفلسطيني عن الفتاة وبقي واقفا على مسافة تقارب المترين منها. بعد اطلاق النار بقيت واقفة ولم تقم بأي ردة فعل، لم تتكلم، لم تصرخ.. ردة فعلها الوحيدة تمثلت في انها بدأت بالمشي ببطء الى طريق الخروج من نقطة التفتيش والتي تؤدي الى منطقة باب الزاوية من الناحية الاخرى للحاجز الحديدي.

(الساعة تشير الى السابعة و ٤٥ دقيقة)

بينما كانت تسير ببطء من الجهة الاخرى للحاجز الحديدي، في نية عبور نقطة التفتيش عائدة الى منطقة باب الزاوية، صرخ الجنديان تجاهها بشيء ما باللغة العبرية. فقامت حالا بالتوقف عن المشي ونظرت اليهما. ويبدو ان المراة لم تكن تفهم ماذا ارادا منها فبقيت متجمدة في مكانها بهدوء. حينها كان يوجد هناك ٤ جنود اسرائيليين بينما كانت المرأة تبعد مسافة ٤ امتار عنهم جميعا.

(الساعة السابعة و ٤٦ دقيقة)

لا تزال المراة متجمدة مكانها من الناحية الاخرى للحاجز ووراءها كان يوجد حائط. لم تتحرك، لم تتكلم ولم تصرخ او تقم بأي ردة فعل.. لم تحاول ابدا الاعتداء على اي جندي.

(الساعة ٧ و ٤٦ دقيقة)

بعد تعرضها الى اطلاق النار لعدة مرات بقيت المراة الفلسطينية متماسكة لبضع ثوان ثم سقطت فجأة على الارض. في تلك اللحظة ركض جنديان آخران الى مسرح الجريمة وبذلك اصبح عدد الجنود المحيطين بها ستة جنود.

(الساعة السابعة و ٤٦ دقيقة)

مباشرة بعد سقوط المراة، اقترب احد الجنود منها وقام باطلاق النار عليها بينما كانت مطروحة ارضا. في ذلك الحين كانت المسافة بين الضحية والجندي الاسرائيلي تقريبا ١,٥٢ متر.

(الساعة السابعة و ٤٧ دقيقة)

بقيت المراة الفلسطينية مطروحة ارضا بعد تعرضها لاطلاق النار المتكرر من قبل الجنود.. سقطت على الارض في طريق الخروج من نقطة التفتيش المؤدية الى باب الزاوية بينما كان اطلاق النار عليها من طرف الجنود من الطرف الاخر للحاجز الحديدي.. كانت حينها فاقدة للوعي تماما ولم تتحرك كما انه لم يكن أي سكين بجانبها على الارض.

(الساعة السابعة و ٤٧ دقيقة)

(الساعة السابعة و ٤٨ دقيقة)

بعد دقيقتين من اطلاق النار عليها من قبل الجنود وسقوطها على الارض، حاول عدد من الفلسطينيين الذين يسكنون في الجوار القدوم الى مسرح الجريمة لكن الجنود كانوا قد قاموا بمنع العبور الى المنطقة، اغلقوا شارع الشهداء ونقطة التفتيش رقم ٥٦ الى جانب الشارع الذي يؤدي الى حي تل الرميدة. فقام الحشد بالوقوف وراء



الحاجز البشري للجنود والنظر من مسافة تعادل ٤٠ متراً وذلك في الشارع المؤدي الى تل الرميدة، قام الجنود الستة بالمشي حول الفتاة.. وبعد الحادثة بخمس دقائق بدأوا بمحادثة بعضهم البعض وقام احدهم باجراء مكالمة هاتفية.

(الساعة السابعة و ٥٢ دقيقة)

مباشر بعد المكالمة الهاتفية، قدم العديد من الجنود ورجال الشرطة الاسرائيلية الى مسرح الجريمة.. وقفوا حول الجثة، التقطوا لها بعض الصور واجروا بعض المكالمات الهاتفية.. بقيت واقفا هناك ولم يكلمني احد.. ولا احد كان مسموحا له بالاقتراب من مسرح الجريمة ما عدا المستوطنين الذين قدموا بعد ثماني دقائق من اطلاق النار على الفتاة وسقوطها ارضا.

(الساعة السابعة و ٥٥ دقيقة)

الساعة السابعة و ٥٩ دقيقة وصل رجل اسعاف اسرائيلي الى مسرح الجريمة ولكنه لم يقدم ايا من الاسعافات الاولية، واكتفى بمراقبة الضحية والقيام بمكالمة هاتفية.. في ذلك الحين كان كل من المستوطنين والجنود ورجال الشرطة بصدد محادثة بعضهم البعض والتقاط الصور للمراة الفلسطينية والتي كانت ملقاة على الارض وغائبة عن الوعي.

(الساعة الثامنة و دقيقة)

عند الساعة الثامنة ودقيقة قام الجنود بجر المراة من تحت الحاجز الحديدي الى الجانب الاخر من الحاجز حيث تواجد الجنود خلال الحادث ومن حيث قاموا باطلاق النار عليها. في تلك اللحظة استعادت المرأة وعيها وحركت راسها ببطء وفي الحال وجه الجندي السلاح نحوها لكنها غابت عن وعيها مجددا.

(الساعة الثامنة و دقيقة)

بقي المستوطنون حولها وبدأوا بالتقاط وجمع الصور للفتاة مجددا. قام الجنود بازاحة غطائها الاسود حتى يتمكنوا من رؤية وجهها واخذ صور لها.

(الساعة ٨ و ٣ دقائق)

٢٠ دقيقة بعد اطلاق النار على الفتاة الفلسطينية من طرف الجنود وسقوطها ارضا، قامت الشرطة الاسرائيلية بابعاد من المستوطنين المتواجدين بقربها وقاموا بعزل المنطقة المحيطة بالضحية. ولم ار أي رعاية طبية تقدم لها.. ثم حضر احد رجال الشرطة الى وطلب مني مغادرة المكان. اخذت التقط الصور لمسرح الجريمة وسلكت الطريق المؤدية الى تل الرميدة.. ثم التحقت بالحشد المتواجد وراء حاجز الشرطة على بعد ٤٠ مترا من مسرح الجريمة.



مجلس حقوق الإنسان ..
يصوت لصالح قرار فلسطين حول ضمان المساءلة والعدالة

صوت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لصالح القرار الفلسطيني المقدم تحت عنوان " ضمان المساءلة والعدالة لجميع انتهاكات القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية ".

وجاء التصويت ضمن الدورة الـ ٢٩ للمجلس المنعقدة في جنيف، حيث صوتت الدول الأعضاء بأغلبية ساحقة، فقد صوتت ٤١ دولة من مجموع الـ ٤٧ دولة عضو في المجلس بنعم، وامتنعت ٥ دول (الهند - اثيوبيا - مقدونيا - كينيا - بارغواي)، في حين صوتت الولايات المتحدة الأميركية ضد القرار.

ويعكس التصويت لصالح القرار عن مدى الالتزام الاخلاقي الذي تتمتع به دول المجتمع الدولي لحماية الشعب الفلسطيني، ومدى وعي الدول للضرورة ضمان مساءلة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وواحقية العدالة لانتهاكات القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

كما أشار القرار إلى جملة من الأمور، وأهمها، أن استهداف المدنيين، والعدوان المباشر ضدهم، وضد المواقع المدنية، وأماكن الإيواء والمستشفيات والأماكن المحمية وما رافقه من انتهاك للحق في الحياة يرقى إلى جريمة حرب، كما أشار إلى أن المستوطنات، وعنف المستوطنين في الضفة الغربية بما فيها القدس، تشكل أساس الانتهاكات ضد حقوق الإنسان الفلسطيني.

وجاء القرار لكي يعكس سعي دولة فلسطين للعدالة، ومساءلة مجرمي الحرب الإسرائيليين، والانتصار لضحايا شعبنا، من خلال مؤسسات المجتمع الدولي والقانون الدولي، هو رافعة نحو إنهاء الاحتلال، وإنجاز الاستقلال».



المستعربون.. وجه آخر للموت!!

بقلم : شادي جرارعة

مع اندلاع الهبّة الشعبية مطلع أكتوبر العام الماضي، عادت وحدات المستعربين للظهور مرة أخرى بقوة، لتنفيذ جرائم قتل واعتقال، بطرق التخفي والتشبه بالفلسطينيين، حيث شهدت ليلة أمس الأول، آخر عملياتها في بلدة قبلان جنوب نابلس، عندما أطلقت النار على شابين واعتقلتهما.

الساعة الحادية عشر ليلا داهمت وحدة من "المستعربين" إحدى المحال التجارية في بلدة قبلان واعتقلت ثلاثة شبان، وهم: سامر حسن وشقيقه عبد اللطيف ويوسف شحروج، بعد أن أطلقت النار على اثنين منهما، حسب ما يروي عبد الرحمن حسن شقيق عبد اللطيف.

«بعد أن توجهنا للمحل ولم نجد أخي ولا جهاز الحاسوب واختفاء بعض الأجهزة الخلوية، أصبح لدينا شكوك في عملية سرقة أو اختطاف، لكن لم يكن في مخيلتنا أن تكون وحدة مستعربين، بدأنا بالبحث في الأماكن التي يمكن أن يتواجد فيها أخي عبد اللطيف لكن لم نجده" يقول عبد الرحمن.

ويضيف "بعد عملية بحث وعند اقترابنا من المنطقة الجنوبية للبلدة لاحظنا سيارة من نوع هونداي بلون رمادي، وما ان اقتربنا منها حتى حاول من بداخلها محاصرتنا ثم فروا بسيارتهم الى داخل البلدة، لاحقهم أخي سامر وكان معه المحامي يوسف شحروج، وكانت سيارتهم أمامنا، توقفت سيارة المستعربين فترجل شخص بزي مدني وبدأ باطلاق النار على سيارة أخي سامر، أنا ومن معي قمنا بالابتعاد عن المكان والهرب بعيداً»

ويشير عبد الرحمن الى أنه "بعد ذلك داهمت سبع آليات البلدة لتأمين الحماية للوحدة الخاصة وتم نقل أخي سامر والشحروج الى حاجز زعتره في سيارة اسعاف اسرائيلية، بعد أن منعوا طواقم الاسعاف الفلسطينية من دخول البلدة والوصول اليهما».

ولعل مشهد وحدات المستعربين وما قامت به في المواجهات بين الشبان وطلبة الجامعات والمدارس، على المدخل الشمالي لمدينة البيرة قرب الحاجز العسكري قبل شهور، ما زال عالقا بالأذهان.

بعض كاميرات الإعلام رصدت لحظة قيام مجموعة من "المستعربين" بالاعتداء على الشبان وإطلاق النار صوبهم من نقطة الصفر، وتدخل جنود الاحتلال لتأمين الحماية لهم.

العديد من العمليات نفذها "المستعربون" في الضفة بما فيها القدس، والتي تصاعد دورها في الآونة الأخيرة، وكانت إحدى عملياتها النوعية، اختطاف الشاب كرم المصري من سرير الشفاء داخل المستشفى العربي التخصصي بنابلس في الأول من شهر تشرين الأول اكتوبر، بعد سيناريو محكم لدخول المستشفى والتحايل على رجال الأمن، إضافة إلى إعدام الشهيد عبد الله عزام شلالدة (٢٧ عاماً) واعتقال عزام عزت الشلالدة، في المستشفى الأهلي بمدينة الخليل.

المحلل الأمني اللواء واصف عريقات قال لـ"وفا"، "إن وحدات المستعربين هي امتداد للاستخبارات العسكرية الاسرائيلية وهي الذراع الطويلة داخل الشعب الفلسطيني وتقوم بجميع المهام التي لا يستطيع الجندي بلباسه العسكري القيام بها».

وأضاف "قدرة أفراد هذه الوحدات على الاختفاء والتمويه واستخدامهم للعادات والتقاليد واللغة تجعلهم من أشد الوحدات خطرا وإجراما، فهم عناصر منتقاة ومدربة بشكل جيد».

«يحتاجون الى مهارات ميدانية تفوق مهارات الجنود العادين



لانهم يقومون بمهام أخطر وأدق من الجنود العاديين" حسب عريقات .

ويؤكد استاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية عمر جعارة "ان وحدة المستعربين أو "الدوفدوفان" هي فرقة ترتدي نفس زي الخصم وعاداته، ويتم اختيارهم من كافة فئات المجتمع الاسرائيلي الذي هو أصلا من كافة المجتمعات، وبالتالي يتشابهون بالزي مع أي خصم يختارونه، فنجد منهم من يتمثل بالزي الايراني والعادات الايرانية والفلسطينية والعربية والمصرية وغيرها من عادات الشعوب الأخرى».

وأضاف جعارة "لذلك بالنسبة لفرقة المستعربين والتي سميت بحبة الكرز تشبيها لشجرة الكرز التي يكثر عليها الثمر ولا تستيطع تميز حبة عن الأخرى، وهذه أساس الفكرة التي يقوم عليها مبدأ المستعربين، حيث تستطيع هذه الفرقة القيام بنشاطات متعددة جدا أثناء المظاهرات وأثناء التجمعات الشعبية لأن زيهم مشابه للزي الذي يرتديه الشبان وبنفس اللغة وحتى نفس البشرة، لذلك اصبح نشاطهم كبير وخاصة في إعتقال النشطاء من داخل المسيرات «.

وتم إنشاء وحدات "المستعربين" في ثلاثينات القرن الماضي لتقوم بإنجاز مهمات توكل اليها بعيدا عن الأضواء.

«..قرية عربية، على سفح جبل داخل معسكر (أدام) الواقع شمال طريق القدس . تل أبيب، دكاكين متراصة، مسجد يتوسط القرية وبجانبه مدرسة خطت على جدرانها الشعارات الوطنية وعدد من السيارات في أزقة ضيقة، وامرأة قروية ومزارع يكد ويتعب. ما إن تقترب أكثر من معالم هذه القرية حتي تكتشف أنها مصنوعة من الجبص، والرجال يغيرون شخصياتهم باستمرار».

الوصف آنف الذكر لقرية اصطنعها الجيش الإسرائيلي لتحاكي واقع المجتمع الفلسطيني السريع حيث توجد مدرسة يتدرب فيها أفراد القوات الخاصة، ووحدات المستعربين ليتعايشوا مع نمط الحياة الفلسطينية حتى لا يثيروا الشكوك في شخصياتهم عندما يقومون بأعمال اختطاف وتصفية داخل المجتمع الفلسطيني، حسب ما يقول مؤلف كتاب (المستعربون فرق الموت الإسرائيلية).

تاريخيا كان لهذه الوحدات أدوار مهمه في أنجاز العديد من المهام خلال الحرب العالمية الثانية، كوحدة لها مهام أمنية، تجمع المعلومات وتطلع على تجاه التيار في الشارع العربي.

تجسدت وحدات المستعربين بأشكال شتى داخل التنظيمات العسكرية للمنظمة الصهيونية العالمية، وأبرزها تلك الوحدات التي كانت جزءاً من البالماخ، واستهدفت الحصول على معلومات وأخبار والقيام بعمليات اغتيال للعرب عندما تصدر الأوامر إليها، من خلال تسلل أفرادها إلى المدن والقرى العربية متخفين كعرب.

« وكان أفراد وحدة (هشومير) يعتبرون تقليد حياة البدو والتكيف مع أسلوب حياتهم وثقافتهم مع المحافظة على القيم القومية اليهودية أمراً مثالياً».

وتم تفعيل هذه الوحدة أو كما يطلق عليها فرق الموت على يد الجنرال يهود باراك عام ١٩٨٦ كسرية مقاتلة في الجيش النظامي، ليضع الوسائل والتكتيكات الحربية التقليدية والأساليب القمعية في مسار نوعي جديد.

وخلال الانتفاضة الفلسطينية الاولى " كان الهدف الرئيسي لوحدات المستعربين هو ملاحقة المقاومين الفلسطينيين ونشطاء الانتفاضة الذين نجحوا بالتخفي والهروب من الجيش الاسرائيلي ».

ومع انطلاق انتفاضة الأقصى، نفذت وحدات "المستعربين" عمليات اختطاف واغتيال للعشرات من نشطاء حركتي المقاومة الإسلامية (حماس)، والتحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، والجهاد الإسلامي، وفصائل مقاومة أخرى.

وكان لتولي ايهود باراك لمنصب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي عام ١٩٩١ دوارا فعالاً في إدخال تغيرات جذرية على وحدات المستعربين لما يملكه من خبرة سابقة في هذه الوحدات، وخاصة بعد أن ساهم باغتيال ثلاثة من قادة منظمة التحرير الفلسطينية وهو متنكراً في زي امرأة.

نقلا عن وكالة الانباء الفلسطينية وفا بتاريخ ٣-٢-٢٠١٦

تقرير صحافي

إعداد: عبد الحميد قرمان

من قصص جرائم الحرب الإسرائيلية .. والمحاسبة غائبة



في مستشفى هداسا بالقدس، يرقد الجريح محمد زيادة ١٩ سنة، ويحاول بكل ما استطاع من قوة هدتها رصاصات المستعربين الذين تسللوا بين الشبان خلال مواجهات دارت قرب حاجز بيت إيل العسكري شمال مدينة البيرة، وضربهم المبرح بالآلات الحادة على مناطق مختلفة من جسده، أن يتعافى من جراحه، وما أكثرها.

تبدلت أحوال محمد، الابن الأوسط للعائلة المكونة من ثمانية أفراد، فمن شاب مليء بالحيوية والنشاط، إلى حبيس المقعد المتحرك بعد إصابته بشلل نصفي وكسور في الرأس، تسبب بفقدان للتوازن والتركيز، كما أخبر الأطباء والدته بوجود احتمال كبير في أن يصاب بإعاقة في السمع، كونه تعرض للضرب المبرح في منطقة قريبة من أذنه.

عندما فتح عينيه، كنت أقف قريبة منه، ابتسم لي وتحدث بكلمات لم أفهمها، طلبت منه أن يعيد ما قاله، كرر جملته أكثر من عشر مرات، حتى استطعت فهمه، كان يسألني لم تأخرتُ في الحضور إليه؟ قلت له: "يما والله أنا هون من زمان سمعتك وإنت تتوجع من الجرح، يا نور عين إمك"، تقول الوالدة.

في موقع آخر، حضر الأسير المصاب أحمد حامد على عكازتين لمحكمة عوفر العسكرية الأحد الماضي، وهو الشاب الذي شاهده العالم يتعرض للضرب المبرح وإطلاق النار على قدمه من مسافة صفر من قبل المستعربين، وقد كانت النظرة في المحكمة هي الأولى والدته بعد إصابته واعتقاله.

ترفض والدة أحمد مشاهدة أي من مقاطع الفيديو أو الصور التي تم تصويرها لحظة اعتقاله قائله: "لا يمكنني تحمل رؤية تلك المشاهد وهو بعيد عني، أكتفي بما يقوله لي الأقارب والجيران، سأشاهد هذه المقاطع عندما يكون أحمد في حضني، وأنا مطمئنة".

أحمد الطالب في قسم الهندسة الميكانيكية في جامعة بيرزيت، تصف والدته حال ولدها عند حضوره المحكمة: "كان أحمد هزيلا شاحب الوجه، يمشي بصعوبة، ثم قطب عينه نتيجة الحرج العميق الذي تسبب به المستعربون،خسر من وزنه الكثير، لكنني أقوي من عزيمته قدر الإمكان".

ولم يكن الأسير عبد الرحمن أبو دهب، وهو طالب في قسم اللغة الإنجليزية بجامعة بيرزيت أفضل حالا، كونه يعاني من أوجاع وكدمات في مختلف أنحاء جسده، بعد أن انهال عليه جنود الاحتلال والمستعربون بالضرب حتى بعد اعتقاله.

والدته التي تمكنت من رؤيته الثلاثاء الماضي في محكمة عوفر، أوضحت أنه بدا متعبا وهزيلا لشدة الضرب والتعذيب، للوهلة الأولى لم أتعرف عليه من شدة التعب.

وفي هذا الصدد يقول مدير مؤسسة الحق شعوان جبارين إن وجود ظاهرة المستعربين في الأراضي المحتلة يعتبر مخالفة لقواعد القانون الدولي والإنساني، خاصة اتفاقية جنيف الثالثة كونه يعرض المدنيين للخطر لأنهم يتنكرون في زي مدني وبين الناس.

واعتبر أن إطلاق النار على المتظاهرين من مسافة صفر جريمة، لأن الهدف هو إلحاق الأذى بالشخص، وليس السيطرة عليه، علما أنه كان بإمكانهم السيطرة عليه كونه يتظاهر بشكل سلمي، وحتى ضرب الحجارة بالقانون الدولي تعد سلمية، وبالتالي هذا يعد قتل عمد، وإعداماً خارج القانون، وحتى لو لم يتم القتل.

وأضاف: "هنا نحن نتحدث عن جريمتين موصوفتين بالقانون الدولي هي الاستخدام المفرط للقوة، في مواجهة الناس في التظاهر، الذي يعتبر حقاً كفله القانون الدولي، ومنحهم إياه وبموجب القانون الدولي لا يجب إطلاق النار على المتظاهرين، وحتى حمل الشخص للسكين لا يستدعي بموجب القانون الدولي إطلاق النار عليه لأنه يمكن السيطرة عليه لكن ما يجري هو اعدام خارج القانون".

ولفت جبارين إلى أن المستعربين بلغة القانون تعني الغدر، كون الاحتلال استخدم هنا التمويه، لتضليل المشاركين في المقاومة والغدر بهم وهو ما تعده اتفاقية جنيف جريمة حرب، لأنها تشترط أن يكون الجندي بلباسه العسكري.



أوضاع الفلسطينيين مع نهاية عام ٢٠١٥

ورد في تقرير أصدره جهاز الإحصاء المركزي، أصدره بتاريخ ٢٩-١٢-٢٠١٥ أن عدد الفلسطينيين المقدر في العالم حوالي ١٢,٣٧ مليون فلسطيني، منهم ٤,٧٥ مليون في دولة فلسطين، وحوالي ١,٤٧ مليون فلسطيني في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وما يقارب ٥,٤٦ مليون في الدول العربية ونحو ٦٨٥ ألفاً في الدول الأجنبية.

واستعرض جهاز الإحصاء الفلسطيني أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام ٢٠١٥، عشية رأس السنة الجديدة ٢٠١٦، على النحو الآتي:

أكثر من ثلث السكان يقيمون في قطاع غزة

قدر عدد السكان في دولة فلسطين بحوالي ٤,٧٥ مليون فرد؛ حوالي ٢,٩٠ مليون في الضفة الغربية و١,٨٥ مليون في قطاع غزة. وبلغت نسبة السكان اللاجئين نحو ٤٢,٨٪ من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في دولة فلسطين؛ بواقع ٢٧,١٪ في الضفة الغربية و٦٧,٣٪ في قطاع غزة.

انخفاض في معدلات الخصوبة خلال السنوات الأخيرة

انخفض معدل الخصوبة الكلي خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ إلى ٤,١ مولود مقارنة مع ٦,٠ مواليد عام ١٩٩٧؛ ٣,٧ مولود في الضفة الغربية و٤,٥ مولود في قطاع غزة.

معدل الخصوبة في دولة فلسطين، سنوات مختارة

من جانب آخر هناك انخفاض في معدلات الخصوبة التفصيلية خاصة في المراحل الإنجابية المبكرة والممتدة في الفئة العمرية من ١٥-٢٤ سنة.

انخفاض في متوسط حجم الأسرة

انخفض متوسط حجم الأسرة إلى ٥,٢ فرد عام ٢٠١٤ مقارنة مع ٦,١ فرد عام ٢٠٠٠؛ بواقع ٤,٩ فرد في الضفة الغربية و٥,٧ فرد في قطاع غزة.

معدلات المواليد والوفيات الخام تتجه نحو الانخفاض

بلغ معدل المواليد الخام في العام ٢٠١٥ في فلسطين ٣١,٩ مولود لكل ١٠٠٠ من السكان؛ ٢٩,٠ مولود في الضفة الغربية و٣٦,٣ مولود في قطاع غزة. ومن المتوقع أن ينخفض هذا المعدل ليصل إلى ٢٩,٠ عام ٢٠٢٠. كما بلغ معدلات الوفيات الخام المقدرة في العام ٢٠١٥ في فلسطين ٣,٦ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ من السكان؛ ٣,٧ في الضفة الغربية و٣,٤ في قطاع غزة، ومن المتوقع أن تنخفض هذه المعدلات لتصل إلى ٣,٤ عام ٢٠٢٠.

معدلات خصوبة عالية بين الفلسطينيين في الأردن مقارنة بالفلسطينيين في سوريا ولبنان

بلغ معدل الخصوبة الكلي للمرأة الفلسطينية المقيمة في الاردن ٣,٣ مولود للعام ٢٠١٠ مقابل ٢,٥ مولود في سوريا للعام ٢٠١٠، في حين بلغ المعدل ٢,٨ مولود في لبنان للعام ٢٠١١.

المجتمع الفلسطيني في أراضي عام ٤٨ مجتمع فتي

عدد الفلسطينيين المقدر في أراضي عام ٤٨ حوالي ١,٤٧ مليون فلسطيني نهاية العام ٢٠١٥، وبلغت نسبة الأفراد دون الخامسة عشرة من العمر حوالي ٣٤,٨٪، مقابل حوالي ٤,٢٪ للأفراد ٦٥ سنة فأكثر للعام ٢٠١٤.

خصوبة الفلسطينيين أعلى من خصوبة اليهود

بلغ معدل الخصوبة الكلي للمرأة الفلسطينية في إسرائيل ٣,٢ مولود وذلك للعام ٢٠١٤، مقابل ٣,١ مولود لكل امرأة في إسرائيل، وبلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في إسرائيل ٤,٧ أفراد، وبلغ معدل المواليد الخام حوالي ٢٣,٨ مولود لكل ١٠٠٠ من السكان.

عدد العرب في فلسطين التاريخية سيتخطى عدد اليهود عبر الزمن

عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية حوالي ٦,٢٢ مليون نهاية عام ٢٠١٥، في حين بلغ عدد اليهود ٦,٢٢ مليون بناء على تقديرات دائرة الإحصاءات الإسرائيلية نهاية عام ٢٠١٤، ومن المتوقع ان يبلغ عددهم ٦,٣٤ مليون مع نهاية عام ٢٠١٥. وسيتساوى عدد السكان العرب واليهود قبل نهاية عام ٢٠١٧. وستصبح نسبة السكان اليهود حوالي ٤٩,٤٪ من السكان وذلك بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ حيث سيصل عددهم إلى نحو ٦,٩٦ مليون يهودي مقابل ٧,١٣ مليون عربي.



المجلس الوطني الفلسطيني في ذكرى استشهاد القائد ياسر عرفات: نضال شعبنا مستمر ومتصاعد حتى تحقيق الاستقلال

أكد المجلس الوطني الفلسطيني في الذكرى الوطنية الحادية عشرة لاستشهاد القائد الرمز ياسر عرفات على وجوب إسناد ودعم نضال شعبنا وهبته الجماهيرية المستمرة والمتصاعدة في وجه عدوان الاحتلال وإرهابه وبطشه.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان أصدره بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٠ على تمسكنا بحقوقنا الوطنية رغم اشتداد الضغوط والقمع والإرهاب الإسرائيلي ورغم خنوع العالم وتراخيه عن لجم الاحتلال وعدوانه على شعبنا وعجزه عن تحقيق السلام والحماية لشعبنا، فالحرب تندلع من فلسطين والسلم يبدأ في فلسطين كما قالها الشهيد أبو عمار وأعاد تأكيدها الرئيس محمود عباس، ويرددها الآن الأسرى والجرحى والنساء والأطفال والشباب المقاومين للاحتلال في فلسطين.

وحيا المجلس الوطني الفلسطيني شعبنا البطل على صموده الأسطوري في أرضه مدافعا عن مقدساته ومسجده الأقصى وحقه في الانعتاق من نير الاحتلال، فشعبنا كما قالها القائد الشهيد ياسر عرفات: شعب الجبارين لا يدافع عن أرضه فقط، بل يدافع عن مقدساته، ويدافع عن ارض العرب من المحيط إلى الخليج، ويدافع عن الأحرار والشرفاء في هذا العالم.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني على حاجتنا الماسة في هذه الظروف ونحن نستحضر ذكرى استشهاد القائد المؤسس أبو عمار إلى الاستمرار بالسير على دربه لتحقيق أهداف الثورة الفلسطينية رغم الظروف المعقدة التي تحيط بقضيتنا وشعبنا، ورغم شح الإمكانيات وانشغال البعض وتخلي البعض الأخر عن تحمل مسؤولياته.

وطالب المجلس الوطني الفلسطيني القوى والفصائل بسرعة إنهاء كافة مظاهر الانقسام والفرقة وتوحيد الصفوف والطاقات في إطار منظمة التحرير الفلسطينية لنكون عونا وسندا قويا لهبة شعبنا ونضاله ونيل حريته واستقلاله، وإلا فإن شعبنا لن يمهلنا طويلا.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني في ختام بيانه أن القضية الفلسطينية حياة الوطن واستقلاله وكرامة شعبه، وجوهرها إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين، ولن ننحني إلا لله سبحانه وتعالى، كما لن ننحني أمام التهديد والوعيد والإرهاب، ولن نتراجع أبدا عن ما كان ينادي به شهيدنا الخالد ياسر عرفات واستشهد من اجله، وليس فينا وليس منا وليس بيننا من يفرط بذرة من تراب القدس الشريف.



إحياء الذكرى الـ ١١ لاستشهاد ياسر عرفات في الوطن



أحيا الشعب الفلسطيني في الوطن بتاريخ ٢٠١٥/١١/١١ الذكرى السنوية الحادية عشرة لاستشهاد القائد الرمز ياسر عرفات، بفعاليات متعددة، أكدت جميعها مواصلة المسير على نهج وخطى الشهيد الراحل حتى تحقيق حلمه وحلم الفلسطينيين بالحرية والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، والمحافظة على الإرث التاريخي الذي تركه الزعيم عرفات ارث النضال والصمود والتحدي.

أهالي القدس يحيون ذكرى استشهاد الرمز عرفات

رفع نشطاء وأبناء حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، صور الرئيس الراحل الرمز ياسر عرفات أبو عمار على سور القدس، إلى جانب رفع لافتات حملت صور الرئيسين ياسر عرفات ومحمود عباس وعدد من الشهداء المقدسيين في سماء شارع صلاح الدين في قلب القدس المحتلة، فضلاً عن رفع صور مماثلة في القدس الغربية إحياءً لذكرى استشهاد الرمز عرفات الحادية عشرة.

وردد المشاركون بفعاليات إحياء ذكرى عرفات، هتافات وطنية للقدس والأقصى، على الرغم من التواجد الإسرائيلي المكثف والقمع الحتمي للفعاليات الوطنية في القدس المحتلة، وملاحقة المشاركين بتلك الفعاليات بالاعتقال والاستدعاء للتحقيق.

افتتاح نصب تذكاري في نابلس

وفي نابلس أحيت جماهير نابلس، ذكرى استشهاد عرفات حيث نظمت فعالياتها، معرض صور للرئيس الراحل أبو عمار، يتحدث عن مراحل حياته، ثم توجه المشاركون إلى حوش العطعوط في البلدة القديمة لافتتاح نصب تذكاري، والذي لجأ إليه عقب النكسة.

إضاءة الشموع في ساحة المهد

وفي بيت لحم احتفلت جماهير شعبنا بإضاءة الشموع وأشعلوا المشاعل، في ساحة المهد وسط مدينة بيت لحم لمناسبة الذكرى السنوية لاستشهاد القائد الرمز ياسر عرفات.

مسيرة في طوباس

وأحيت جماهير محافظة طوباس والأغوار الشمالية، الذكرى السنوية الحادية عشرة لاستشهاد الرئيس ياسر عرفات، والذكرى السابعة والعشرين لإعلان وثيقة الاستقلال، بتنظيم مسيرة جماهيرية حاشدة انطلقت من أمام ميدان «الشهداء» وسط المدينة وصولا إلى ميدان الدولة.

ندوة ومعرض صور في الجامعة العربية الأميركية بجنين

وأحيا مجلس الطلبة، وحركة الشبيبة الطلابية في الجامعة العربية الأميركية في مدينة جنين، بالتعاون مع عمادة شؤون الطلبة، الذكرى الحادية عشرة لاستشهاد الشهيد القائد ياسر عرفات، بتنظيم ندوة تحدثت عن تاريخه وحياته وافتتاح معرض، وذلك تحت عنوان «يوم العهد والوفاء».

مهرجان ومعرض صور في طولكرم

وأحيت جماهير محافظة طولكرم الذكرى الحادية عشرة لاستشهاد القائد المؤسس ياسر عرفات وذلك خلال مهرجان نظمه إقليم حركة فتح في طولكرم على أرض جامعة فلسطين التقنية «خضوري».

مسيرة كشفية في قلقيلية

ونظمت مديرية التربية والتعليم وحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح إقليم قلقيلية، مسيرة كشفية مركزية، ضمن سلسلة نشاطات وفعاليات إحياء لذكرى استشهاد الرئيس القائد الرمز ياسر عرفات «أبو عمار» الحادية عشرة.

غزة: معرض صور «حصار أبو عمار»

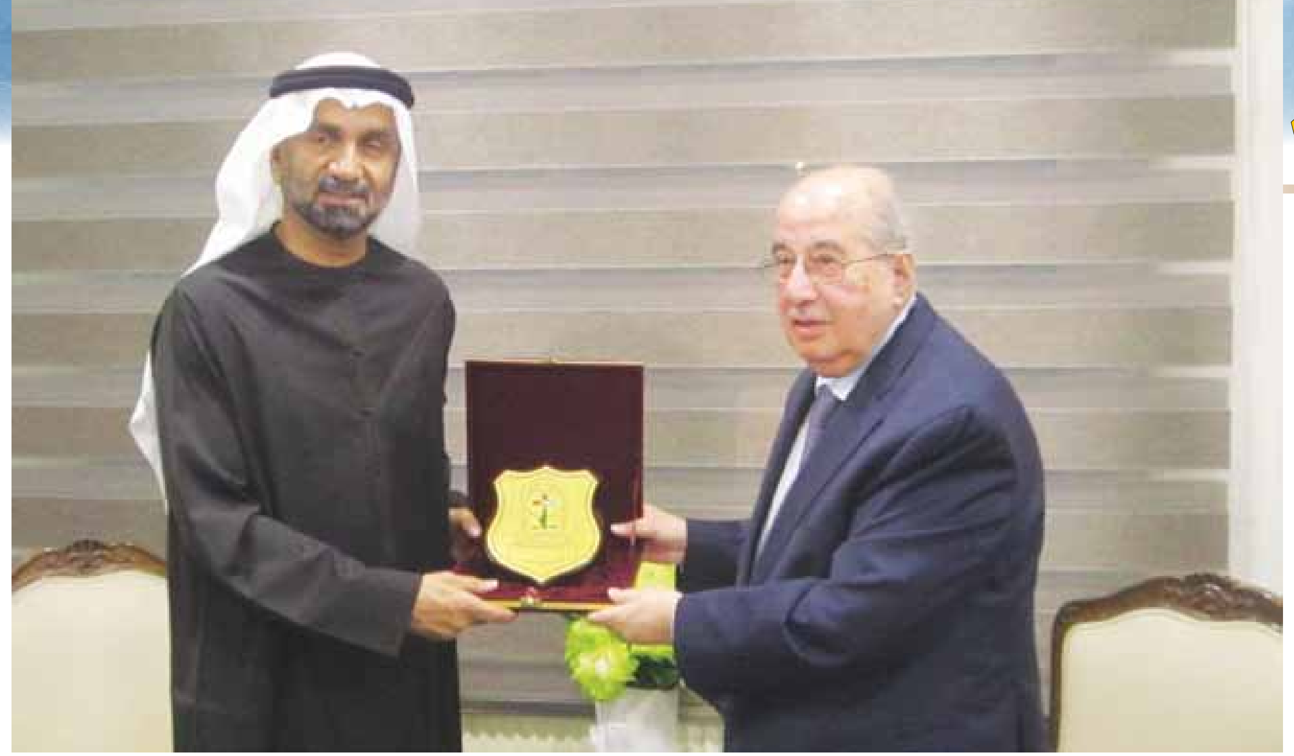
أتاح معرض صور الختيار أبو عمار للمصور الصحافي جمال العاروري الفرصة للجيل الشاب للتعرف اكثر على ابرز وأقسى أيام ولحظات عاشها الرئيس الراحل ياسر عرفات.

واستقطب معرض الصور الذي تضمن عشرات الصور، المئات من طلبة الجامعات والشباب الذين تفقدوا الصور بتأمل وحزن شديدين.

جامعة فلسطين في غزة تنظم وقفة

ونظمت جامعة فلسطين، وقفة تضامن في الذكرى الحادية عشرة لرحيل الشهيد القائد ياسر عرفات «أبوعمار» رفعت خلالها الأعلام الفلسطينية وصور للشهيد ياسر عرفات، وأطلقت الهتافات من الطلبة المؤكدة على الوفاء للشهيد الراحل والسير على خطاه حتى التحرير.





الزعنون ورئيس البرلمان العربي يناقشان خطة عمل لدعم القضية الفلسطينية

استقبل رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون في مكتبه في العاصمة الأردنية عمان بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠١٥ رئيس البرلمان العربي أحمد الجروان و الوفد المرافق من أعضاء لجنة فلسطين في البرلمان العربي.

وفي بداية اللقاء ثمن الزعنون زيارة البرلمان العربي لمقر المجلس الوطني الفلسطيني خاصة ونحن نمر في خضم العدوان الإسرائيلي على شعبنا وعلى مقدساتنا، مشيدا بدور البرلمان العربي ورئيسه احمد الجروان في دعم القضية الفلسطينية، معتبرا ان هذه الزيارة تمثل كل العرب، وأنها تدفعنا أكثر للتمسك بحقوقنا ومبادئنا.

ووضع الزعنون الوفد الزائر بصورة الهجمة الإرهابية الإسرائيلية وما يقوم به الاحتلال من إعدام وقتل واعتقال لأبناء شعبنا الفلسطيني، مشددا أننا كشعب فلسطيني وقيادة مصممون على الصمود ومواجهة العدوان والهجمة الإسرائيلية التي تعتبر الأشد علينا، وان جيل الشباب الفلسطيني الذي يقود الهبة الجماهيرية سيجعل إسرائيل تتراجع عن خططها وكأن لسان حاله يقول أننا كشباب نتسلم الراية من الآباء في الدفاع عن الحقوق ومقارعة العدو.

وثمن الزعنون ايضا دور المملكة الأردنية الهاشمية وجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين في الدفاع عن القضية الفلسطينية والمسجد الأقصى مؤكدا أننا والأردن في خندق واحد في مواجهة العدوان الإسرائيلي، وان هذا العدو مهما حاول لن يستطيع ضرب التلاحم الفلسطيني الأردني ووحدة الموقف تجاه المسجد الأقصى والمقدسات.

ودعا الزعنون البرلمان العربي إلى تكثيف دوره وتنشيطه وإعلان تضامنه مع شعبنا الفلسطيني، مبديا الاستعداد التام للتنسيق والتعاون مع البرلمان العربي في اي تحرك من شأنه مساندة شعبنا وصد العدوان عنه وفضح ممارساته وجرائمه بحق أبناء شعبنا ومقدساتنا على مختلف الصعد والمستويات الدولية والإقليمية.

بدوره،، اعتبر احمد الجروان ان القضية الفلسطينية تمثل أهمية بالغة للبرلمان العربي وهي بند دائم على جدول أعماله في كل اجتماعاته وتحركاته الإقليمية والدولية، مشددا على ان تسارع العدوان والهجمة من قبل قيادة إسرائيل الإرهابية تفرض علينا التحرك العملي والتنسيق الجاد ووضع خطة عمل مشتركة مع المجلس الوطني الفلسطيني للتحرك على مختلف المستويات العربية والإقليمية والدولية، لان إسرائيل الآن تقوم ليل نهار بجرائمها وعدوانها على شعبنا الفلسطيني ومقدساته دون رادع.

واقترح الجروان على رئيس المجلس الوطني الفلسطيني خطة عمل مشتركة لصد هذه الهجمة من بينها التحرك على مستوى منظمات حقوق الإنسان الدولية لفضح جرائم الاحتلال وإسماع الصوت الفلسطيني والعربي لهذه المنظمات، والتحرك قبل ذلك على مستوى الجامعة العربية وترتيب مشاركة وفد من البرلمان العربي والمجلس الوطني الفلسطيني في الاجتماع الوزاري الطارئ لوزراء الخارجية العرب الذي سيجتمعون في القاهرة في بداية الأسبوع القادم لعرض خطة عملنا عليهم وتحضير ملف شامل يوثق ويفضح إرهاب وجرائم الاحتلال الإسرائيلي والتركيز على ما يجري في القدس بشكل خاص.

وشدد الجروان أن فلسطين هي مفتاح السلام في كل العالم وانه بدون حل هذه القضية العادلة لن يكون هناك سلام ولا استقرار في منطقتنا على وجه الخصوص.

وحضر اللقاء أعضاء البرلماني العربي: احمد الصفدي النائب الأول لرئيس مجلس النواب الأردني، وعبد الكريم قريشي من الجزائر، ووليد الخوري من لبنان، وعباس البياتي من العراق، و حضر عن الجانب الفلسطيني أعضاء المجلس: زهير الخطيب، زهير صندوقة، عمران الخطيب، وعمر حمايل.



"سياسية" المجلس الوطني الفلسطيني
تؤكد على تصعيد المقاومة الشعبية للدفاع عن أرضنا وشعبنا

أكدت اللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني ضرورة استثمار اللحظة الراهنة بتعزيز المقاومة الشعبية وتصعيدها في مختلف المواقع دفاعا عن شعبنا وقراه ومدنه ومخيماته.

جاء ذلك خلال اجتماع للجنة السياسية في مقر المجلس بالعاصمة الأردنية عمان بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٥ برئاسة خالد مسمار، و الذي بحثت خلاله أخر المستجدات والتطورات على الساحة الفلسطينية خاصة ما يتعرض له المسجد الأقصى وشعبنا الفلسطيني من عدوان وإرهاب من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه.

وثمنت اللجنة السياسية في المجلس صمود أبناء شعبنا على أرضهم وتصديهم لقوات الاحتلال وإرهاب المستوطنين ضد أهلنا الآمنين في مدنهم وقراهم ومخيماتهم بحماية ورعاية وتشجيع من حكومة نتنياهو.

وأهابت اللجنة السياسية في المجلس بكافة الفصائل الوطنية والإسلامية رص الصفوف للدفاع عن شعبنا الذي يواجه بكل شجاعة وبسالة ورباطة جأش الإرهاب والقمع والحصار والقتل والاعتقال الإسرائيلي، مؤكدة طلب الرئيس محمود عباس للمجتمع الدولي لتوفير الحماية الدولية العاجلة لشعبنا تحت الاحتلال.

وتوجهت اللجنة السياسية بالتحية والتقدير والاعتزاز بحرائر القدس وشبابها وشيوخها المرابطين على ارض القدس والمسجد الأقصى، والصامدين في كافة المواقع داخل أرضنا المحتلة.

وحيت اللجنة السياسية خلال اجتماعها لجان الحراسة الليلية في القرى والمخيمات الفلسطينية ودعت إلى مدهم بكل سبل الصمود والاستمرار.

وثمنت اللجنة السياسية صمود الأخ الرئيس محمود عباس وعلى ثباته في خطابه في الأمم المتحدة والذي عبر عن الموقف الفلسطيني الرافض لاستمرار الوضع الراهن الذي تحاول إسرائيل كقوة احتلال فرضه على شعبنا.

ودعت اللجنة السياسية مجددا إلى سرعة إنهاء الانقسام وحشد كل الطاقات والإمكانيات في هذه اللحظة التي يتعرض فيها كل أبناء شعبنا للعدوان الهمجي الإسرائيلي، داعية إلى البناء على ما تم انجازه في الأمم المتحدة مؤخرا.

وحثت اللجنة السياسية الشعوب العربية والإسلامية على استنهاض حالة المساندة والدعم لشعبنا الفلسطيني، وزيارة المسجد الأقصى للتأكيد على عروبة وإسلامية القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.

أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المقيمين في الأردن
يدعون لإطلاق هبة شعبية فلسطينية للدفاع عن القدس والمسجد الأقصى

بدعوة عاجلة من رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الأخ سليم الزعنون الأربعاء الموافق ٢٠١٥/٩/١٦ تداعى أعضاء المجلس الوطني المتواجدين في الأردن لاجتماع عاجل في مقر رئاسة المجلس بالعاصمة الأردنية عمان ناقشوا خلاله سبل التصدي ومواجهة ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي في المجسد الأقصى ومدينة القدس.

ووضع رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون المجتمعين بصورة الإجراءات والاتصالات التي قام بها من طلب عقد جلسة طارئة للاتحادين البرلمانيين العربي والإسلامي في أسرع وقت ممكن لبحث الوضع في القدس وفي المسجد الأقصى واتخاذ القرارات لحماية المسجد الأقصى المبارك، ودعم صمود أهل القدس ليتمكنوا من الاستمرار في التصدي للمحتل في القدس وحماية مسجدها المبارك.

كما ثمن الزعنون خلال الاجتماع موقف جلالة الملك عبد الله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية الحازم والمساند لحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وقضيته العادلة ودفاعه عن المسجد الأقصى المبارك.

وأكد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني خلال اجتماعهم أن القدس بحاجة للأموال العربية وليس للأقوال فقط، والقدس لا تنقذها المناشدات والمطالبات فقط بل تنقذه الموازنات المحددة والمواقف الصلبة واستخدام كافة أوراق القوة والضغط العربية والإسلامية لتمكين المقدسيين من الصمود في مواجهة التمويل الصهيوني العالمي والسياسات الرسمية الإسرائيلية.

كما دعا أعضاء المجلس الوطني خلال الاجتماع إلى إطلاق هبة شعبية فلسطينية للدفاع عن المسجد الأقصى وعدم ترك المقدسيين يقاومون الاحتلال وحدهم.

ودعا أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني إلى سرعة إنهاء الانقسام لأن القدس ومقدساتها أحوج ما تكون إلى وحدة الصف الفلسطيني وتسخير كافة الإمكانيات من اجل حمايتها والدفاع عنها، معتبرين أن هذا هو الوقت المناسب للوحدة الوطنية.

كما قرر المجتمعون إرسال رسائل عاجلة للبرلمانات العربية والإسلامية خاصة تحثهم على تحمل المسؤولية تجاه ما يحصل في القدس والمسجد الأقصى، إضافة الى تكثيف الاتصالات البرلمانية مع الاتحادات البرلمانية الأوروبية والدولية والإفريقية والأسيوية من اجل خلق رأي وموقف برلماني دولي ضاغط على الاحتلال لوقف جرائمه في القدس والمسجد الأقصى.

ووجه أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني التحية والتقدير والاعتزاز بحرائر القدس وشبابها وشيوخها المرابطين على ارض القدس والمسجد الأقصى الذين يتصدون بصدورهم العارية لآلة القمع الاحتلالية، داعين إلى مد أهل القدس بالشباب من خارج المدينة لمناصرتهم والدفاع عن القدس.

ومن المقرر أن تجتمع غدا الخميس لجنة مصغرة من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني لصياغة التوصيات التي أوصى بها المجتمعون اليوم ورفعها لرئيس المجلس لمخاطبة الجهات ذات العلاقة.

توصيات اجتماع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المقيمين في الأردن

بدعوة عاجلة من رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الأخ سليم الزعنون اليوم الأربعاء الموافق ٢٠١٥/٩/١٦ تداعى أعضاء المجلس الوطني المتواجدين في الأردن لاجتماع في مقر رئاسة المجلس بالعاصمة الأردنية عمان ناقشوا خلاله سبل التصدي ومواجهة ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي في المسجد الأقصى ومدينة القدس.

وفي بداية الاجتماع، وضع رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون المجتمعين بصورة الإجراءات والاتصالات التي قام بها من طلب عقد جلسة طارئة للاتحادين البرلمانيين العربي والإسلامي في أسرع وقت ممكن لاتخاذ القرارات اللازمة لحماية المسجد الأقصى المبارك، ودعم صمود أهل القدس ليتمكنوا من الاستمرار في التصدي للمحتل في القدس.

كما ثمن رئيس المجلس خلال الاجتماع موقف جلالة الملك عبد الله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية الحازم والمساند لحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وقضيته العادلة ودفاعه عن المسجد الأقصى المبارك والمقدسات الإسلامية والمسيحية.

كما وضع رئيس المجلس الأعضاء المجتمعين بظروف وملابسات الدعوة لعقد دورة للمجلس الوطني الفلسطيني والنقاشات والحوارات والسجالات والاجتماعات التي تمت وصولا إلى توجيه الدعوة لعقد المجلس وانتهاء بإعلانه تأجيل الانعقاد.

وأوضح رئيس المجلس أنه تم الاتفاق على أن تبدأ اللجنة التحضيرية أعمالها من أجل الإعداد لعقد دورة عادية للمجلس في موعد لا يتجاوز نهاية هذا العام.

وفي نهاية الاجتماع وبعد أن استحضر المجتمعون الذكرى ٣٣ لمجزرة صبرا وشاتيلا، وطالبوا بتفعيل ملف ملاحقة المجرمين والمسؤولين عن تلك المجزرة البشعة، أوصوا بما يلي:

أولا: دعوة الأخ الرئيس محمود عباس رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لطلب عقد قمة عربية وأخرى إسلامية وعقد اجتماع للجنة القدس برئاسة العاهل المغربي محمد السادس من أجل اتخاذ ما يلزم من قرارات عملية تعزز من صمود أهل القدس وتحافظ على عروبة وإسلامية المدينة المقدسة.

ثانيا: الدعوة إلى إطلاق هبة شعبية فلسطينية للدفاع عن المسجد الأقصى وعدم ترك المقدسيين يقاومون الاحتلال وحدهم، وبالتوازي تصعيد المقاومة الشعبية في مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية، وتشكيل لجان شعبية محلية على غرار ما كان في الانتفاضة الأولى.

ثالثا: دعوة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لإصدار قرار للحكومة الفلسطينية يتعلق برصد الموازنات اللازمة لتدعيم الصمود المقدسي على مختلف المستويات والقطاعات.

رابعا: تشكيل لجنة وطنية فلسطينية للتواصل مع أصحاب رؤوس الأموال الفلسطينيين وتقديم مشاريع محددة في القدس لكل قطاع من قطاعات التعليم والصحة ودعم المحلات التجارية والبناء والأراضي والترميم وغيرها وحثهم على التمويل المباشر لتلك القطاعات.

خامسا: القدس بحاجة للأموال العربية وليس للأقوال فقط، والقدس لا تنقذها المناشدات والمطالبات فقط، بل تنقذها الموازنات المحددة، والمواقف الصلبة، واستخدام كافة أوراق القوة والضغط العربية والإسلامية بما في ذلك دعوة الجامعة العربية لإعادة النظر في مبادرة السلام العربية التي رفضتها إسرائيل، كل ذلك في سبيل تمكين المقدسيين من الصمود في مواجهة التمويل الصهيوني العالمي والسياسات الرسمية الإسرائيلية.

سادسا: دعوة اللجنة التنفيذية لتنفيذ قرارات المجلس المركزي في دورته الأخيرة خاصة ما يتعلق بوقف التنسيق الأمني مع إسرائيل. وتفعيل الدور الرقابي للمجلسين الوطني والمركزي على أعمال اللجنة التنفيذية ومساءلتها عن مدى التزامها وتنفيذها لقرارات المجلس المركزي.

سابعا: سرعة إنهاء الانقسام وتنفيذ اتفاقيات المصالحة لأن القدس ومقدساتها أحوج ما تكون إلى وحدة الصف الفلسطيني وتسخير كافة الإمكانيات من اجل حمايتها والدفاع عنها، مؤكدين أن هذا هو الوقت المناسب للوحدة الوطنية.

ثامنا: توجيه التحية والتقدير والاعتزاز بحرائر القدس وشبابها وشيوخها المرابطين على ارض القدس والمسجد الأقصى الذين يتصدون بصدورهم العارية لآلة القمع الاحتلالية، داعين إلى مدّ أهل القدس بالشباب من خارج المدينة لمناصرتهم والدفاع عنها.

تاسعا: إرسال رسائل لرؤساء برلمانات العالم من خلال سفراء دولة فلسطين في الخارج والتواصل مع لجان الشؤون الخارجية في تلك البرلمانات لشرح الموقف الفلسطيني وحثهم على اتخاذ مواقف داعمة للقضية الفلسطينية وإدانة واستنكار ممارسات الاحتلال في القدس والمسجد الأقصى خاصة وفلسطين عامة.

عاشرا: إرسال رسائل عاجلة للبرلمانات العربية والإسلامية خاصة تحثهم على تحمل المسؤولية تجاه ما يحصل في القدس والمسجد الأقصى، إضافة إلى تكثيف الاتصالات البرلمانية مع الاتحادات البرلمانية الأوروبية والدولية والإفريقية والأسيوية من أجل خلق رأي وموقف برلماني دولي ضاغط على الاحتلال لوقف جرائمه في القدس والمسجد الأقصى .

حادي عشر: أكد المجتمعون على دعوة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني للاتحادين البرلمانيين العربي والإسلامي لعقد جلسة طارئة خاصة بالقدس والمسجد الأقصى المبارك.

ثاني عشر: حمّل المجتمعون الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن كل ما يجري في القدس والمسجد الأقصى تخطيطا وتوجيها وتنفيذا وتمويلا وقمعا وتدنيسا للمقدسات في مدينة القدس.

ثالث عشر: طالب المجتمعون أن يقوم المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن باتخاذ مواقف حازمة تجاه دولة الاحتلال صوناً للأمن والسلم ليس في فلسطين فحسب، بل وفي المنطقة والعالم، وتنفيذ القرارات الخاصة بفلسطين وتوفير الحماية الدولية لشعبنا، ووقف انتهاكات إسرائيل لكافة الأعراف والمواثيق وقرارات الشرعية الدولية التي تعتبر الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية جزءا أصيلا من القدس عاصمة الدولة الفلسطينية.

رابع عشر: توجيه التحية والاعتزاز بنضال الأسرى الأبطال في سجون الاحتلال الإسرائيلي خاصة وأنهم يخوضون إضرابا عن الطعام. كما وجه المجتمعون التحية والتقدير إلى القيادة الفلسطينية لمتابعتها قضية رفع علم فلسطين على مبنى الأمم المتحدة ومؤسساتها رغم إرادة الإدارة الأمريكية والإسرائيلية.

أثناء استقباله لجنة الانتخابات المركزية:
الزعنون يجب تذليل كافة العقبات أمام إجراء الانتخابات بكافة مستوياتها

استقبل رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون في مكتبه في العاصمة الأردنية عمان بتاريخ٢٧-٧-٢٠١٥ رئيس وأعضاء لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، وذلك بحضور أعضاء اللجنة السياسية في المجلس الوطني.

وبحث اللقاء آخر المستجدات المتعلقة بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني الفلسطيني، والعقبات التي تواجه إجراءها.

وأكد سليم الزعنون رئيس المجلس أن الانتخابات بكافة مستوياتها هي استحقاق وطني ديمقراطي، يجب العمل على انجازه وبذل كافة الجهود لتذليل العقبات والمعيقات التي تحول دون إجرائها حتى الآن، مشددا على انه سيقوم بكل ما يساعد لجنة الانتخابات المركزية من اجل إجراء انتخابات الشعب الفلسطيني.

واستعرض الزعنون الدور المنوط بلجنة الانتخابات المركزية في إجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني خاصة داخل الوطن وفق ما جاء في نظام انتخابات المجلس الوطني الذي تم التوافق عليه مع كل الفصائل الفلسطينية وتم إقراره من قبل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قبل حوالي عامين، كما ثمن الزعنون الدور المهني والوطني للجنة الانتخابات ونزاهتها .

كما وضع الزعنون اللجنة بصورة إعداد مشروع دستور فلسطين الذي يتم العمل عليه الآن.

بدوره، وضع رئيس لجنة الانتخابات الدكتور حنا ناصر المجتمعين بصورة عمل اللجنة والعقبات والمعيقات التي تواجه عملها، مؤكدا انه تم حتى الآن الانتهاء من إعداد السجل الانتخابي للناخبين داخل الوطن حيث بلغ عدد المسجلين حتى الآن ٢مليون، مضيفا أن اللجنة مستعدة وجاهزة لإجراء الانتخابات حال تم التوافق على تحديد موعد لإجرائها.

وأكد د.ناصر ضرورة عمل كل شيء من اجل أن تتم الانتخابات لأنها هي الطريقة الوحيدة المتعارف عليها ديمقراطيا والتي يمكنها إراحة الكل الفلسطيني، مشيرا إلى إمكانية حل كل الخلافات والتغلب على العقبات إذا ما تم بذل المزيد من الجهود لأن هناك الكثير من القواسم الفلسطينية المشتركة التي يمكن أن نجتمع عليها، وطالب د. ناصر المجلس الوطني الفلسطيني ممثلا برئيسه وضع خطة لتقريب وجهات النظر من اجل الوصول إلى إجراء الانتخابات العامة.

وقد استمعت لجنة الانتخابات إلى استفسارات عدد من أعضاء اللجنة السياسية في المجلس.

لجنة صياغة الدستور تنهي المسودة الأولى

ترأس سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني - رئيس لجنة الدستور الفلسطيني وبحضور نائبه د.نبيل شعث اجتماعا بتاريخ ١٠-٩-٢٠١٥لأعضاء اللجنة بمقرها بمكتب المجلس الوطني برام الله.

وفي بداية الاجتماع أطلع الزعنون أعضاء اللجنة على ظروف وملابسات الدعوة لعقد دورة للمجلس الوطني ومبررات تأجيلها والتي كانت مقررة منتصف الشهر الجاري.

وشدد الزعنون على ضرورة انجاز مشروع الدستور، مشيدا بجهود لجنة الصياغة التي أنجزت المسودة الاولية للمشروع، مستعرضا جدول الأعمال الذي تضمن عرض وتوزيع مسودة مشروع الدستور الجديدة على أعضاء اللجنة من اجل الاطلاع عليها ومراجعتها تمهيدا لعقد اجتماع آخر لها لمناقشتها وإقرارها، معتبرا ذلك احد أركان الدولة الفلسطينية.

واطلع رئيس لجنة صياغة الدستور د. احمد مبارك الخالدي المجتمعين على ما أنجزته لجنة الصياغة وفلسفة عملها منذ تكليفها في أيار الماضي بإعداد مشروع مسودة الدستور، مشيرا إلى أن لجنة الصياغة استفادت من التراث الدستوري والقانوني لفلسطين منذ ١٩٢٢ حتى الآن، والاطلاع على التوجهات الحديثة في إعداد الدساتير والتجارب المختلفة، ووضع القواعد والمبادئ التي تسد أية ثغرات تسمح لوجود أي فراغ دستوري أو قانوني ظهر أثناء تجربتنا الحالية.

كما أشار الخالدي إلى أن مسودة الدستور كذلك نصت على ضمان حقوق اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. إلى جانب الحفاظ على مكانة ودور ومرجعية منظمة التحرير الفلسطينية وموقعها في النظام السياسي الفلسطيني.

وفي نهاية الاجتماع اتفقت اللجنة على توزيع مسودة مشروع الدستور الفلسطيني الذي أنجزته لجنة الصياغة على أعضاء اللجنة العامة للدستور وإفساح الوقت الكافي للأعضاء لدراسة ومراجعة مواد المشروع، ومن ثم الدعوة إلى اجتماع للجنة الدستور لمناقشة الملاحظات والتعديلات المقترحة التي يقدمها الأعضاء.

واتفقت اللجنة انه بعد الإقرار الأولي لمسودة الدستور من قبلها سيتم عرضها على الرأي العام الفلسطيني لمناقشتها وتلقي الردود والملاحظات من الجمهور، إلى جانب عقد لقاءات مع المؤسسات الأهلية ذات العلاقة وأساتذة الجامعات والاستماع لأرائهم حول هذه المسودة بهدف إشراك الجميع للخروج بدستور دولة فلسطين لكل أبناء الشعب الفلسطيني. كما أقرت اللجنة خطة عملها للمرحلة القادمة.

في ذكرى إعلان الاستقلال
المجلس الوطني الفلسطيني يطالب بحشد الطاقات الوطنية لدعم وإسناد الهبة الشعبية

أكد المجلس الوطني الفلسطيني أن شعبنا بتضحيات شهدائه وجرحاه وأسراه ماض في طريق الحرية والاستقلال ولن يردعه الإرهاب الإسرائيلي عن تحقيق حلمه بتجسيد استقلاله على أرضه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

وجدد المجلس الوطني الفلسطيني في بيانه الذي صدر عنه بتاريخ ١٤-١١-٢٠١٥ بمناسبة حلول الذكرى السابعة والعشرين لإعلان وثيقة الاستقلال المطالبة بحشد الطاقات الوطنية الفلسطينية وإسناد ودعم الهبة الشعبية الفلسطينية تماما كما كان عليه الحال عندما أعلن الشهيد الرمز ياسر عرفات استقلالنا الوطني وقيام دولتنا في خضم تصاعد انتفاضة الحجارة، وذلك أثناء انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني أن شعبنا اليوم وهو يخوض مقاومته وهبته الشعبية من اجل تحقيق استقلاله الناجز وإنهاء الاحتلال يتطلع إلى أمتيه العربية والإسلامية حكومات وبرلمانات وشعوباً إلى المسارعة لتحمل المسؤولية بتقديم الدعم اللازم من اجل شد أزره ودعم صموده ونضاله في مواجهة الاحتلال وعدوانه.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني أنه آن الأوان أن تتوقف بعض القوى الدولية عن المساواة بين الضحية والجلاد، وان تتذكر أن السلام الذي أوهمتنا برعايته على مدار أكثر من عشرين عاماً لا يتحقق إلا بإنهاء الاحتلال وليس بدعمه ومباركة إرهابه، مطالبا المجتمع الدولي بالتدخل لتحقيق السلام وتوفير الحماية العاجلة لشعبنا، واستصدار قرار من مجلس الأمن ضمن سقف زمني ينهي الاحتلال، واقامة الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس على حدود عام ١٩٦٧.

وثمّن المجلس الوطني الفلسطيني في الوقت ذاته كل المواقف والإجراءات الأوروبية الأخيرة بشأن منتجات المستوطنات الاستعمارية التي أقيمت على أرضنا المحتلة والمصدرة إلى الأسواق الأوروبية .

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني انه وفي هذه الذكرى الوطنية لا بد من التذكير بما تم من خطوات على طريق الاستقلال وفي مقدمتها حصول فلسطين على اعتراف أممي بها دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة عام ٢٠١٢، إلى جانب الانضمام إلى العشرات من المنظمات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية،واعتراف برلمانات العالم خاصة الأوروبية منها بدولتنا، وفي هذا السياق أعلن المجلس الوطني الفلسطيني تضامنه وتعاطفه مع البرلمان والشعب الفرنسيين بعد موجة الإرهاب الأعمى التي ضربت فرنسا اليوم، مثمنّاً في الوقت ذاته مواقف فرنسا الداعمة لقضيتنا وحقوق شعبنا.

في ذكرى انطلاقة الثورة
المجلس الوطني الفلسطيني: لن يردع إرهاب الاحتلال الإسرائيلي سوى مقاومته

أكد المجلس الوطني الفلسطيني على أن الإرادة الفلسطينية التي نفضت غبار اللجوء والانهزام والضياع وتحدتْ كل الظروف وأطلقت الرصاصة الأولى قادرة اليوم على شحذ إرادتها والانطلاق من جديد وإكمال مسيرة النضال وتقديم التضحيات لأن الاحتلال الإسرائيلي لن يردعه ويوقف جرائمه وإرهابه سوى التسمك بحقنا في مقاومته دفاعا عن حقوقنا.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان أصدره بمناسبة مرور ٥١ عاما على انطلاقة الثورة الفلسطينية التمسك بكامل الأهداف التي انطلقت من اجلها وفي مقدمتها حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

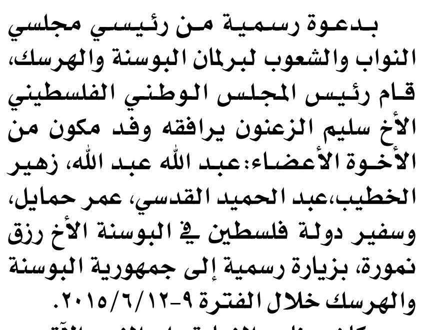
وطالب المجلس الوطني الفلسطيني في بيانه بتقديم كافة أشكال الدعم والمساندة للمقاومة الشعبية التي يخوضها شعبنا بكل بسالة، وفي مقدمة ذلك إنهاء كافة مظاهر الانقسام والتوحد في إطار منظمة التحرير الفلسطينية التي عمدت بدماء القادة الشهداء وعلى رأسهم الشهيد القائد ياسر عرفات واخوته ورفاق دربه الذين صمدوا وأناروا الدرب وبذلوا الغالي والنفيس في سبيل تثبيت هوية شعبنا ومؤسساته التي احتضنت الثورة الفلسطينية.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني أن شعلة النضال والكفاح الفلسطيني من اجل التحرر والانعتاق من نير الاحتلال العنصري ما زالت وقادة ومشتعلة في وجه إرهاب الاحتلال الإسرائيلي حتى تحقيق حلمنا الذي ضحى من اجله عشرات الآلاف من أبناء شعبنا ما بين شهيد وجريح وأسير.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني أن شعبنا في هذه الأيام ماض في ثورته المباركة وهبته الشعبية يقدم الشهيد تلو الشهيد على دربٍ الحرية والاستقلال رغم الإجرام اليومي الذي يمارسه الاحتلال وقطعان مستوطنيه في ظل صمت دولي وعجز عربي عن لجم إرهاب دولة إسرائيل وحكومتها الاستيطانية، وفي ظل تقاعس الأمم المتحدة عن القيام بدورها بتوفير الحماية الدولية لشعبنا.

تقرير حول زيارة رئيس المجلس الوطني إلى البوسنة والهرسك

إعداد: عمر حمايل
عضو الوفد



بدعوة رسمية من رئيسي مجلسي النواب والشعوب لبرلمان البوسنة والهرسك، قام رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الأخ سليم الزعنون يرافقه وفد مكون من الأخوة الأعضاء: عبد الله عبد الله، زهير الخطيب، عبد الحميد القدسي، عمر حمايل، وسفير دولة فلسطين في البوسنة الأخ رزق نمورة، بزيارة رسمية إلى جمهورية البوسنة والهرسك خلال الفترة ٩-٢٠١٥/٦/١٢.



وكان برنامج الزيارة على النحو الآتي:

اليوم الأول: الثلاثاء ٢٠١٥/٦/١٠

أولا: اللقاء مع الرئيس البوسني ملادن ايفانيتش:

خلال اللقاء بحث رئيس المجلس الوطني الفلسطيني والوفد المرافق مع الرئيس البوسني ملادن ايفانيتش، العلاقات الثنائية بين دولة فلسطين والبوسنة والهرسك.

وأطلع الأخ رئيس المجلس الوطني الرئيس البوسني على تطورات مسيرة السلام والعلاقة مع إسرائيل التي تنكرت لكل الاتفاقيات الموقعة معها، قائلا: "إننا فاوضنا إسرائيل لسنوات عديدة ولكن دون جدوى، ففي كل مرة لا تلتزم إسرائيل بما يتم الاتفاق عليه معها، وبدلا من ذلك تكثف استيطانها في اراضي الدولة الفلسطينية، رغم تجاوبنا مع كل المبادرات الدولية منذ عام ١٩٩٣ حتى الآن، حيث ما زلنا ننتظر نتائج ايجابية لتلك المفاوضات ولكن دون نتيجة".

وتابع الأخ رئيس المجلس الوطني خلال اللقاء قائلا: "إسرائيل بدلا من ذلك، تقوم كل يوم بإجراءات على الأرض، وتسعى لضم أكبر قدر ممكن من أراضي الضفة الغربية كما يحصل الآن، حيث تسابق الزمن لفرض الوقائع على الأرض وخير مثال على ذلك إقامتها لمستوطنة "ليشيم" التي تقسم الأراضي الفلسطينية إلى قسمين وتدمر إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية المتواصلة وكاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، كما تقوم بتهجير المواطنين، خاصة البدو في المنطقة بين القدس عاصمة الدولة الفلسطينية ومنطقة الأغوار الفلسطينية وإحلال مكانهم مستوطنين، وهي مستمرة في حصار قطاع غزة".

وثمن الأخ رئيس المجلس الوطني الموقف البوسني الداعم للقضية الفلسطينية، خاصة في المحافل الدولية، متطلعا إلى مزيد من التعاون والتنسيق المشترك، خاصة بعد استلام البوسنة رئاسة مجلس أوروبا قبل عدة أيام، مستعرضا تاريخ وتطور العلاقات بين الجانبين الفلسطيني والبوسني في إطار دولة يوغسلافيا السابقة.

ووجه الأخ رئيس المجلس الوطني باسم الرئيس محمود عباس دعوة للرئيس البوسني لزيارة فلسطين لتعزيز العلاقات الثنائية، وللاطلاع على أوضاع الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال.

بدوره، رحب الرئيس البوسني بزيارة الوفد البرلماني الفلسطيني لبلاده مؤكدا أن علاقتنا المشتركة لها جذور تاريخية وهي علاقات قوية وممتدة وانتم أصدقاء صادقين معنا، وقال "باسم البوسنة والهرسك نرحب بالوفد الفلسطيني وصداقتنا تعود جذورها من عهد يوغسلافيا السابقة، وموقفنا دائما واضح جدا من القضية الفلسطينية، وقد أثبتنا ذلك من خلال المحافل الدولية وسنواصل ذلك، رغم أن لدينا مشاكلنا أيضا، ولكن قياسا لما مر علينا نعيش بوضع أفضل".

وأكد الرئيس البوسني أن الموقف الرسمي لبلاده ثابت تجاه دعم حقوق الشعب الفلسطيني، وسنواصل دعم قضية فلسطين خاصة بعد تسلمنا رئاسة مجلس أوروبا، وأن البوسنة ستبقى عند ظن

الشعب الفلسطيني بها، قائلا: "كونوا واثقين بدعمنا الكبير لكم، وبتعزيز الدعم لفلسطين في أوروبا". مؤكداً أن الهدف الرئيس الذي يسعى لتحقيقه هو الحصول على العضوية في الاتحاد الأوروبي.

ورحب الرئيس البوسني بدعوته لزيارة فلسطين متوقعا أن تكون في الخريف القادم.

ثانيا: اللقاء مع رئيس مجلس النواب شفيق جعفروفيتش، ورئيس مجلس الشعوب بارشا تشولاك.

خلال اللقاء أشاد الأخ رئيس المجلس الوطني بتجربة التعايش والتعاون الناجحة بين القوميات المتعددة في البوسنة والهرسك، التي أصبحت نموذجا يحتذى وذلك بحكمة ووعي مختلف القيادات البوسنية، والإصرار على ترسيخ مبادئ الحكم والمشاركة الحقيقية ما أدى إلى مزيد من الاستقرار تحت شعار دولة واحدة لكافة مواطنيها.

وثمن الأخ رئيس المجلس الوطني موقف البوسنة والهرسك من القضية الفلسطينية الداعم والمساند لرفع الظلم وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، قائلا: "إننا بزيارتنا هذه نريد تعزيز علاقتنا البرلمانية بين مجلسينا وتطوير تلك العلاقات، وتفعيل التعاون، والتنسيق البرلماني لما فيه مصلحة الشعبين الصديقين".

وقال الأخ رئيس المجلس الوطني: "ان إسرائيل أجهضت كل الاتفاقيات والحلول التي تنسجم كلها مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، ولكننا مصممون على إنهاء الاحتلال وإقامة دولتنا، ونتطلع إلى دعم البوسنة والهرسك لنا في مطالبنا الشرعية، مثمنا الدعم والمساندة للقضية الفلسطينية التي قدمتها سابقاً.

واستعرض الأخ رئيس المجلس الوطني الإستراتيجية الفلسطينية التي تم اعتمادها على الصعيد الدولي، لوقف الاستيطان وإنهاء الاحتلال، مشددا على أن الجانبين الفلسطيني والعربي متمسكان بالسلام العادل الذي ينهي الاحتلال عن أرضنا.

وقال نتطلع أن تفتح هذه الزيارة آفاقا جديدة من التعاون بين الجانبين، وتشكيل لجنة صداقة برلمانية مع الجانب البوسني لتعزيز وتمتين تلك العلاقات.

بدورهما، أكد جعفروفيتش وشولاك، موقف بلادهم الداعم والمساند للقضية الفلسطينية، وصولا إلى حل عادل وسلمي للصراع مع إسرائيل على أساس حل الدولتين حسب قرارات الأمم المتحدة وإقامة الدولة الفلسطينية ورفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني.

وأبديا تفهما لمعاناة الشعب الفلسطيني نظرا لما مرت به البوسنة والهرسك من حروب أودت بحياة الأبرياء، حيث يتشابه الأمر في فلسطين، من حيث الصور المؤلمة للدمار والضحايا الأبرياء من النساء والأطفال، لذلك لابد من حل سريع وفي أقرب وقت ممكن يوقف هذه المأساة في فلسطين ويسود السلام في أرض السلام.

وشددا على أهمية تعزيز علاقات التعاون والتنسيق مع المجلس الوطني الفلسطيني، وأن علاقات البوسنة والهرسك مع فلسطين هي علاقات صداقة، وستستمر دولتهم بمساندة ودعم الجانب الفلسطيني على المستوى الدولي والبرلماني، خاصة في مجلس أوروبا، ورحبا بتشكيل لجنة للصداقة البرلمانية بين المجلسين الفلسطيني والبوسني.

ثالثا: اللقاء مع رئيس الوزراء البوسني دنيس زويوتيش:

خلال اللقاء أكد الأخ رئيس المجلس الوطني الفلسطيني لرئيس الوزراء البوسني، عمق ومتانة العلاقات التي تربط فلسطين والبوسنة، ناقلاً تحيات الرئيس محمود عباس له.

وأشار الأخ رئيس المجلس الوطني بوجود تشابه كبير بين ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من مجازر وتشريد ودمار ومع ما تعرض له الشعب البوسني بفعل الحرب التي تعرض لها خلال مرحلة التسعينيات من القرن الماضي، ولكن الفرق أن مأساتنا كفلسطينيين مستمرة ومتواصلة منذ ٦٧ عاما.

وشرح الأخ رئيس المجلس الوطني مفصلا ما يجري على الأرض الفلسطينية جراء استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وتجربة المفاوضات التي أفشلتها إسرائيل على مدار ٢٠ سنة مضتْ، موضحاً أن إسرائيل ترفض الالتزام بقرارات الشرعية الدولية واستحقاقات السلام العادل والشامل، وتتهرب دائما من التزاماتها وتصعد من اعتداءاتها على الأرض والشعب الفلسطيني.

وثمن الأخ رئيس المجلس الوطني المواقف البوسنية، سواء على المستوى الدولي أو في رفضها للعدوان على الشعب الفلسطيني خاصة الحرب الأخيرة على قطاع غزة، مضيفا أنه يتطلع إلى مزيد من الدعم البوسني لقضيتنا، وموجهاً الدعوة لرئيس الوزراء البوسني لزيارة فلسطين.

بدوره، استعرض عضو الوفد الفلسطيني عبد الله عبد الله، الموقف السياسي الفلسطيني المتمثل بالوصول إلى حل يحفظ حقوقنا بالتخلص من الاحتلال والعيش بكرامة، مشيرا إلى عدم العودة لأسلوب التفاوض السابق مع إسرائيل، بل المطلوب مفاوضات تستند إلى المرجعيات الدولية ذات الصلة لإقامة الدولة وعاصمتها القدس الشرقية، مشيرا إلى أن القضية الفلسطينية تحرز تقدما على الصعيد الدولي، وأن الجانب الفلسطيني سيواصل ذلك النهج، مع ثقته الكاملة بدعم البوسنة والهرسك لفلسطين.

وطرح عبد الله على الجانب البوسني مجموعة من المقترحات لتعزيز العلاقات الثائنية بين البلدين، من بينها تشكيل لجنة وزارية فلسطينية بوسنية مشتركة لمتابعة مصالح الشعبين، وأن يكون للبوسنة سفارة أو مكتب تمثيل في دولة فلسطين، إلى جانب تسهيل دخول الفلسطينيين إلى البوسنة والإعفاء من التأشيرة على أن يطبق ذلك على حملة الجوازات الدبلوماسية الفلسطينية كخطوة أولى.

بدوره، أكد رئيس الوزراء البوسني زويوتيش، أن بلاده تتابع بشكل حثيث كل ما يجري في فلسطين وتشعر بالأسى والمرارة مع الإعلان عن بناء كل مستوطنة إسرائيلية على الأرض الفلسطينية.

وشدد على أن البوسنة تتفهم ما معنى محاصرة شعب بأكمله، وتعرف جيدا معنى أن يُقصَفَ شعبٌ كل يوم بالقنابل والقذائف، مؤكدا على العلاقات الصادقة التي تربط الشعبين والبلدين، وأن بلاده مع الأهداف الفلسطينية في التخلص من الاحتلال، قائلا:

يجب أن يدرك الشعب الفلسطيني أن لديه أصدقاء مخلصين وداعمين له ولحقوقه.

وأوضح أنه مطُلعً على كافة التقارير والخرائط التي تظهر حجم التغيرات التي أحدثها الاحتلال الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية، وكيف استطاعت إسرائيل تغيير الوقائع منذ عام ١٩٦٧، فالفرق واضح عما كان عليه الحال منذ ٤٨ عاما وما هو عليه الآن، مشيرا إلى أن الشعب الفلسطيني صبر كثيرا منذ العام ١٩٤٨ حتى الآن، ويجب أن تنتهي معاناته ويعيش حرا على أرضه.

ورحب رئيس الوزراء بدعوته لزيارة فلسطين، مؤكدا أن بلاده حريصة كل الحرص على بناء وتوسيع آفاق التعاون والتنسيق في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية والتعليمية والثقافية مع فلسطين، وأن هذا الاجتماع بالوفد الفلسطيني هو اجتماع جمع من يحب فلسطين، وشعب فلسطين في قلوبنا. داعيا السفير الفلسطيني في البوسنة توجيه رسالة لوزارة الشؤون المدنية البوسنية لبحث هذه القضايا.

واستعرض رئيس الوزراء البوسني التحديات التي تواجه بلاده، شارحا التجربة البوسنية في التعايش بين القوميات المختلفة، ومشاريع بلاده في الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، مشددا على أن بلاده ستستثمر تسلمها لرئاسة مجلس أوروبا لشرح معاناة الشعب الفلسطيني وعدالة قضيته.

ووضع رئيس الوزراء البوسني وفد المجلس الوطني الفلسطيني بصورة الأوضاع الداخلية لبلاده، وطبيعة النظام الدستوري، وهو معقد جدا، ولكن مع وجود الإرادة السياسة القوية لدى جميع الأطراف البوسنية تمكنا من الصمود، ونحن الآن بصدد الإعداد للدخول إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، ونقوم بجدية بالإصلاحات الاقتصادية المطلوبة، ونقوم بمزيد من الإجراءات لتعميق المصالحة بين شعوب البلقان .

اليوم الثاني: الخميس ٢٠١٥/٦/١١

أولا: اللقاء مع المفتي العام للبوسنة والهرسك حسين كفازوتيتش:

خلال اللقاء بحث وفد المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة الأخ سليم الزعنون مع مفتي جمهورية البوسنة والهرسك حسين كفازوتيتش العلاقات الثنائية بين البلدين.

ووجه الأخ رئيس المجلس الوطني دعوة للمفتي لزيارة فلسطين والمسجد الأقصى، مؤكدا الموقف الفلسطيني أن زيارة السجين لا تعني بأي حال التطبيع أو زيارة السجّان.

ووضع الأخ رئيس المجلس الوطني مضيفه بصورة الأوضاع الفلسطينية والمخاطر التي تهدد فلسطين والمسجد الأقصى المبارك خاصة محاولات التهويد التي تستهدفه، إلى جانب مشاريع الاستيطان الإسرائيلية، ومواقف الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو التي ترفض إقامة دولة فلسطينية على حدود عام ١٩٦٧ وتريد إخراج القدس من الحل وترفض عودة اللاجئين إلى ديارهم.

وأكد الأخ رئيس المجلس الوطني أنه رغم تلك المخاطر والتحديات إلا أن الشعب الفلسطيني صامد على أرضه ومستمر في نضاله حتى تحقيق كامل حقوقه بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

من جانبه، أكد المفتي حسين أن القدس ليست قضية فلسطينية فحسب بل هي قضية تخص كل المسلمين في العالم، مطالبا بعدم الاكتفاء بالتصريحات، بل ينبغي على الأمة الإسلامية التحرك الفعلي والسريع للدفاع عن القدس ومقدساتها وحمايتها من التهويد والحصار.

وشدد المفتي على أنه مع زيارة المسجد الأقصى من كل المسلمين لإعلان التضامن والتكافل مع أهل القدس وأن زيارة المسجد الأقصى مهمة جدا، ويجب دعم ذلك التوجه بقوة.

وحيا مفتي الجمهورية صمود الشعب الفلسطيني وجهاده المستمر، معربا عن إعجابه وتثمينه لصبر الشعب الفلسطيني.

وقال: إن الشعب البوسني مستعد لتقاسم كل شيء مع شقيقه الفلسطيني، متذكرا تاريخ وصمود الشهيد ياسر عرفات الذي كان وما زال رمزا فلسطينيا نعتز به.

ثانيا: اللقاء مع الجالية الفلسطينية في البوسنة:

التقى الوفد الفلسطيني مع أعضاء جمعية الصداقة البوسنية الفلسطينية برئاسة عبدو حبيب وجمعية الجالية الفلسطينية في البوسنة والهرسك برئاسة ماجد معروف، وأطلعهم على آخر التطورات والمستجدات والتحديات التي تواجهها القضية الفلسطينية، إلى جانب استعراضه لعناصر التحرك الفلسطيني لمواجهة تلك الأخطار والتحديات.

كما استمع الوفد الفلسطيني لهموم أبناء الجالية الفلسطينية، مجيبا عن بعض استفساراتهم.

توصيات ونتائج:

١. عززت الزيارة العلاقات بين المجلس الوطني الفلسطيني والنواب البوسني وفتحت آفاقاً جديد للتعاون المشترك.
٢. تم الاتفاق على تشكيل لجنة للصداقة البرلمانية مع البرلمان البوسني.
٣. تم طرح تشكيل لجنة وزارية مشتركة بين دولة البوسنة ودولة فلسطين لمتابعة مصالح الشعبين.
٤. طرح الرئيس البوسني ورئيس مجلس الشعوب أهمية القيام بزيارة لصربيا أيضاً لتعزيز التعاون البرلماني من جهة وتعزيز العلاقات الثنائية من جهة أخرى.
٥. تم توجيه دعوات من رئيس المجلس الوطني الفلسطيني لكل من رئيسي مجلس النواب والشعوب في البوسنة ودعوة أخرى لرئيس الوزراء البوسني لزيارة فلسطين.
٦. أهمية تركيز المجلس الوطني الفلسطيني ورئاسته على الزيارات البرلمانية الثنائية لمختلف البرلمانات الشقيقة والصديقة، لما في ذلك من أهمية في تقوية العلاقات من جهة وفي شرح واطلاع تلك البرلمانات على عدالة قضيتنا من جهة أخرى.

المجلس يشارك في اعمال اتحاد برلمانات الدول الاسلامية



اعداد : نائل رحال

شارك وفد المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعات اعمال الدورة الحادية عشرة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي، في الفترة ما بين ١٩-٢٦/١/٢٠١٦، الذي استضافه مجلس النواب العراقي في العاصمة العراقية - بغداد .

حيث ترأس الوفد خالد مسمار - رئيس اللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني، بالاضافة الى عضوية الاخوة : فتحي ابو العردات ، وفيصل ابو شهلا ، ونجيب القدومي ، والاخت آمنة جبريل – اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، والاداري نائل رحال.

كما انعقد على هامش المؤتمر ، الدورة الثامنة عشرة للجنة العامة للاتحاد - يوم ٢٣/١/٢٠١٦ ، و الاجتماع السادس للجنة فلسطين - يوم ٢٠/١/٢٠١٦ ، كما انعقدت اجتماعات اللجان المتخصصة الدائمة الاربعة يومي ٢١-٢٢ يناير ، بالاضافة الى الدورة الخامسة لمؤتمر البرلمانيات المسلمات يوم ٢٢/١/٢٠١٦ .

كلمة رئيس الوفد الفلسطيني المشارك :

طالب رئيس وفد المجلس الوطني الفلسطيني المشارك في الدورة الحادية عشرة لاتحاد مجالس الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي في بغداد خالد مسمار بضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة من أجل حماية القدس والشعب الفلسطيني من الانتهاكات اليومية والجرائم الاسرائيلية.

وأكد مسمار خلال كلمة له أمام المجتمعين أن الاحتلال يتربص بنا ويصادر أرضنا بقوة السلاح، ورغم ذلك فإن شعبنا ما زال صامدًا يتحدى الاحتلال البغيض بصدره العاري، متسلحًا بالإرادة والعزيمة وسيبقي صامدًا ومدافعًا عن الأمتين العربية والإسلامية في وجه قوة غاشمة مدعومة من الإدارة الأميركية.

واكد على أن سلطات الاحتلال لم تكتف بآلاف المعتقلين في السجون ومئات المبعدين عن القدس وعن أرض الوطن والقتل اليومي الميداني لأبنائنا وبناتنا بدم بارد أمام كاميرات العالم بل انها تعتقل جثمان الشهداء ويأسرونه في ثلاجات الموت.

ودعا إلى ضرورة حماية المسجد الأقصى والشعب الفلسطيني من الاحتلال الذي تمادى أمام صمت العرب والمسلمين.

رئيس البرلمان العراقي يستقبل الوفد البرلماني الفلسطيني .. ويبحث معه تعزيز التعاون المشترك

استقبل رئيس مجلس النواب الدكتور سليم الجبوري، وفد البرلمان الفلسطيني برئاسة السيد خالد جميل مسمار، وجرى خلال اللقاء البحث في سبل تعزيز العمل البرلماني المشترك ودعم القضية الفلسطينية باعتبارها ما زالت تمثل المحور المفصلي في جميع القضايا.

رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان العراقي يستقبل وفد المجلس الوطني

اجتمع الوفد الفلسطيني مع رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان العراقي الاستاذ حسن خضير ومجموعة برلمانيين عراقيين، حيث اكد الاستاذ خضير وباقي الوفد تأييدهم المطلق لفلسطين معتبرين ان الارهاب الذي يواجهه العراق هو لابعاده عن فلسطين وإلهائه عن القضية الفلسطينية .

علاوي يبحث مع وفد برلماني فلسطيني الاوضاع في العراق وفلسطين

بحث رئيس ائتلاف الوطنية - اياد علاوي مع الوفد البرلماني الفلسطيني المشارك في اعمال مؤتمر اتحاد البرلمانات الاسلامية الاوضاع في العراق وفلسطين وعموم المنطقة .

الجانبان ناقشا خلال اللقاء الاوضاع في العراق وفلسطين وعموم المنطقة، والتحديات وسبل تفكيك الازمات والمشاكل القائمة، ومواصلة التنسيق والتشاور بصددها، مشيرا الى ان استقرار العراق ومصر ، وخلاص سوريا واستقرارها، هي بالنتيجة المفتاح لتحرير وتحقيق السلام العادل والشامل وبما يحقق تطلعات الشعب الفلسطيني السلمية في اقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

فلسطين محور البيان الختامي لمؤتمر برلمانات الدول الاسلامية

وجاء في البيان الختامي ما يلي :

التأكيد على محورية القضية الفلسطينية، ووجوب دعمها والانتصار لها من جميع البرلمانات والدول الاسلامية وصولا لتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني الغير قابلة للتصرف بما فيها عودة اللاجئين وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

واعتبر المؤتمر ان القدس ليست فقط عاصمة ابدية لفلسطين بل عاصمة روحية وخطا احمرا اسلاميا لا يمكن تجاوزه، وكل ما قامت به سلطات الاحتلال هو غير شرعي.

طالب المؤتمر بعقد مؤتمر دولي في اسرع وقت ممكن لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية يفضي الى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس بحدود الرابع من حزيران، وباطار زمني محدد. كما وجه المؤتمر نداءا عاجلا لمجلس الامن الدولي للموافقة على العضوية الكاملة لدولة فلسطين.

اعلن المؤتمر رفضه القاطع ليهودية دولة الاحتلال ،واكد دعمه الكامل لموقف القيادة الفلسطينية برفض هذا الطرح.

دعا المؤتمر الى تأمين الحماية الدولية العاجلة للشعب الفلسطيني الاعزل من هجمات وبطش جيش الاحتلال وقطعان مستوطنيه.

حث المؤتمر جميع الدول وخاصة الاروبية منها على الحذو حذو السويد والفاتيكان بالاعتراف الكامل بدولة فلسطين.

حث المؤتمر الدول العربية والاسلامية على دعم صمود المقدسيين، وتفعيل لجان وصناديق القدس، وتنفيذ المشروعات التي تعزز صمود المدينة واهلها.

دعا المؤتمر الى ضرورة انجاز الوحدة الوطنية الفلسطينية باعتبارها حجر الزاوية في مواجهة الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.. كما دعا الى رفع الحصار عن قطاع غزة،وضرورة العمل الجاد لاطلاق سراح الاسرى والمعتقلين الاداريين الفلسطينيين من سجون الاحتلال.

ادان المؤتمر باشد العبارات الهجمات الارهابية التي ينفذها قطعان المستوطنين المسلحين والمحميين من جيش الاحتلال على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم ودور عبادتهم،والاقتحامات المتكررة للمسجد الاقصى المبارك.

قبعة يستقبل وفداً برلمانياً بريطانياً

زار وفد برلماني بريطاني برئاسة العضو البرلماني عن حزب العمال جيرالد كوفمان بتاريخ ٥٢-١-٦١٠٢، المجلس الوطني الفلسطيني يرافقه رئيس لجنة فلسطين النيابية في مجلس النواب وعدد من أعضاء اللجنة، وكان في استقبال الوفد الزائر نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني تيسير قبعة وعضوا المجلس زهير صندوقة وعمر حمايل.

واستعرض قبعة الوفد البريطاني، انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي وعصابات المستوطنين بحق شعبنا، خاصة الإعدامات الميدانية، إلى جانب استمرار اعتقاله لأكثر من ٧ آلاف فلسطيني من بينهم نواب في المجلس التشريعي.

وقال: إن إسرائيل لا تريد حل الدولتين وتريد دولة واحدة والتخلص من شعبنا الفلسطيني، مجددا رفض الجانب الفلسطيني ليهودية الدولة التي ينادي بها قادة إسرائيل. وتطرق قبعة إلى القوانين العنصرية التي تقرها الكنيست الإسرائيلية بحق شعبنا.وأكد قبعة أن شعبنا مستمر في نضاله ومقاومته للاحتلال حتى العودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وقال: "نحن نريد السلام العادل الذي يعيد لنا الحقوق، ونرفض القتل والدم ونريد الحياة الكريمة لشعبنا وإنهاء الاحتلال الذي هو أخر احتلال في العالم.

وأشاد قبعة بدور المملكة الأردنية الهاشمية ملكا وحكومة وشعبا وبرلمانا في دعم القضية الفلسطينية وحماية المسجد الأقصى من التهويد، مثمنا دور لجنة فلسطين النيابية في مجلس النواب الأردني برئاسة يحيى السعود في عملها الدؤوب من اجل فلسطين.

بدوره، أعاد السعود التأكيد على دعم الأردن للقضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال والسلام العادل الذي ينهي الاحتلال، مشيرا إلى التنسيق المشترك بين المجلسين البرلمانيين الأردني والفلسطيني في كافة المؤتمرات العربية والإقليمية والدولية خدمة للقضية الفلسطينية ونضال شعبها.



بدوره، قال كوفمان: ندعم حق الشعب الفلسطيني في الحرية والتخلص من الاحتلال وإقامة دولته المستقلة، ونريد له أن يعيش حياة طبيعية وكريمة كباقي شعوب الأرض، وإنه آن الأوان لهذه المأساة ان تنتهي.

وأشار إلى أنه شاهد خلال زيارته إلى فلسطين قبل عامين ما يعانيه الشعب الفلسطيني من ممارسات مهينة يوميا على الحواجز ونقاط التفتيش العسكرية الإسرائيلية فضلا عن عمليات القتل وتدمير المزارع.

تقرير حول مشاركة وفد المجلس في أعمال الدورة ١٣٣ للاتحاد البرلماني الدولي

إعداد: عمر حمايل، بشار الديك

شارك وفد من المجلس الوطني الفلسطيني في أعمال الدورة ١٣٣ للجمعية العامة والدورة ١٩٧ للمجلس الحاكم في الاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت في جنيف خلال الفترة ١٧-٢١/١٠/٢٠١٥ برئاسة الأخ عزام الأحمد ومشاركة أعضاء المجلس: قيس أبو ليلى، زهير صندوقة، بلال قاسم، جهاد ابو زنيد، وعمر حمايل، وأمين عام المجلس التشريعي إبراهيم خريشة، والأخوين بشار الديك ود. دواس دواس إداريين.

وشارك أكثر من ٦٧٠ نائباً من ١٣٧ بلداً، منهم ٩٤ رئيس برلمان ونائب رئيس برلمان، في الدورة، وازداد عدد أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي ليبلغ ١٦٧ برلماناً وطنياً .

اليوم الأول: السبت ١٧ أكتوبر ٢٠١٥

أولا: اجتماع الدورة السابعة عشرة اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي

شارك عضوا الوفد زهير صندوقة وعمر حمايل في أعمال هذه الدورة التي ناقشت بندين رئيسيين هما البت في موضوع الأمين العام الجديد للاتحاد البرلماني العربي، وموعد ومكان انعقاد المؤتمر ٢٣ للاتحاد البرلماني العربي، وبعد نقاشات مستفيضة، أوصت اللجنة في ختام اجتماعاتها التي ترأسها مرزوق الغانم رئيس الاتحاد بما يلي: رفع توصية إلى المؤتمر تتعلق بتعديل الفقرة – ب – من المادة الخامسة للنظام الأساسي للعاملين في الاتحاد البرلماني العربي لتصبح: "قد أتم من العمر ثماني عشرة سنة وألا يكون قد تجاوز الخامسة و الستين ".

اعتمدت اللجنة مقترح قدم من رئيس الاتحاد بتنازل سلطنة عُمان للمملكة الأردنيّة الهاشميّة في الدّورة الحاليّة وأوصت اللجنة أن يكون الأمين العامّ للدّورة القادمة من سلطنة عُمان، وقد وافقت اللجنة على هذه التّوصية باختيار فايز الشّوابكة (الأردن) على أن يستلم مهامّه من ١/١/٢٠١٦ إلى ٣١/١٢/٢٠١٩ ويلتحق في مقر الأمانة العامّة في بيروت في الأول من ديسمبر ٢٠١٥. وأوصت اللجنة أن تتم الموافقة على التغطية القانونية لتمديد صلاحيات الأمين العام السابق للإتحاد البرلماني العربي من ١/٧/٢٠١٥ إلى ٣١/١٢/٢٠١٥.

ووافقت اللجنة على رفع موعد ومكان انعقادِ المؤتمر ٢٣ للاتحاد البرلماني العربي، لرؤساء البرلمانات والوفود لاتّخاذ القرار المناسب بشأنه في الدورة الاستثنائية التي انعقدت في جنيف في ١٧/١٠/٢٠١٥.

ثانيا: الاجتماع التشاوري لرؤساء البرلمانات والوفود الإسلامية المشاركة في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي

بناء على طلب من الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني جرت مناقشة قضية القدس وما يحدث فيها من هجمة إسرائيلية شرسة بحق المقدسات وسكان المدينة المقدسة وفي فلسطين بشكل عام، ناقش أعضاء وفود مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المشاركين في الاجتماع سبل الرد ومواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني وخاصة في مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك، إلى جانب مناقشة الموقف من البنود الطارئة المقدمة للدورة ١٣٣ للاتحاد البرلماني الدولي.

وقدم الأخ عزام الأحمد رئيس الوفد الفلسطيني تقريرا تناول فيه ما تتعرض له القدس والمسجد الأقصى خاصة وفلسطين عامة من عدوان إسرائيلي همجي متصاعد منذ بداية العام الماضي، وبشكل خاص الإرهاب الاحتلالي المنهج والمتصاعد منذ بداية الشهر الحالي وخطورة الإجراءات والقرارات الإرهابية والقمعية التي اتخذتها حكومة الاحتلال في القدس والمسجد الأقصى المبارك وسائر الأراضي الفلسطينية.

وأكد أن الشعب الفلسطيني يمثل رأس الحربة في الدفاع عن الأمة الإسلامية في وجه العدوان الإسرائيلي وسياساته لتهويد مدينة القدس والمقدسات الإسلامية فيها، ويتصدى لكل ما يقوم به الاحتلال من إجرام وتنكيل واستيطان وقتل واعتقال.

كما استعرض جرائم المستوطنين بحماية ومساعدة قوات الاحتلال الإسرائيلي ابتداء من حرق الطفل محمد أبو خضير حيا، مرورا بكل اعتداءات المستوطنين المتواصلة، وصولا لحرق عائلة الدوابشة، وما تقوم به قوات الاحتلال من جرائم أبشعها الإعدامات الميدانية لأبناء شعبنا الفلسطيني .

وطالب الأحمد البرلمانات الإسلامية بالتحرك على مختلف الصعد سواء على مستوى الاتحاد البرلماني الدولي أو في اتصالاتها وعلاقاتها مع البرلمانات الأوربية وغيرها من الاتحادات والهيئات والملتقيات البرلمانية الإقليمية، بهدف تبني قرارات لصالح القضية الفلسطينية ولصالح حماية القدس والمسجد الأقصى خاصة، وبما يؤدي إلى تبني نظام الحماية الدولية ووقف الاعتداءات الإسرائيلية، واستصدرا قرار دولي ملزم من مجلس الأمن الدولي لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين.



كما طالب الأحمد ممثلي البرلمانات الإسلامية بالضغط على حكوماتها لتنفيذ قرارات القمم الإسلامية لدعم القدس وتثبيت صمود أهلها الذين يواجهون سياسات الاحتلال وإجراءاته العنصرية بصدورهم العارية. كما أثنى الأحمد على مقترح رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري- الذي ترأس اجتماع المجموعة الإسلامية- والقاضي بإنشاء صندوق برلماني إسلامي لدعم القدس وحمايتها من التهويد. و شارك في هذا الاجتماع إلى جانب رئيس الوفد الأعضاء قيس عبد الكريم أبو ليلى وبلال قاسم وجهاد أبو زنيد وأمين عام المجلس التشريعي إبراهيم خريشة.

وفي نهاية الاجتماع صدر بيان ختامي عن البرلمانيين الإسلاميين وجهوا فيه التحية والاعتزاز لصمود الشعب الفلسطيني عامة والى المقدسيين خاصة الذين يواجهون إرهاب الاحتلال ومستوطنيه..... وطالب البيان الشعوب الإسلامية بالتحرك تضامنا ودعما للشعب الفلسطيني بكل الأشكال، وعدم ترك المقدسيين وحدهم، مطالبا الدول الإسلامية الوفاء بالتزاماتها تجاه القدس، كما أكد البيان على ضرورة التحرك البرلماني الإسلامي وتكثيف الاتصالات مع البرلمانات الإسلامية والدولية والأوروبية والإفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية لخلق رأي عام برلماني دولي ضاغط على الاحتلال لإيقاف جرائمه .

واعتبر البيان جرائم المستوطنين وقوات الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وخاصة في القدس، والمسجد الأقصى المبارك، جرائم حرب و جرائم ضد الإنسانية، كما دعا البيان لتفعيل المقاطعة لإسرائيل على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية حتى تلتزم بالقرارات الدولية وتنهي احتلالها لدولة فلسطين.

وطالب البيان المجتمع الدولي بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، والسعي إلى وقف انتهاكات إسرائيل لكافة الأعراف والمواثيق وقرارات الشرعية الدولية التي تعتبر الأماكن الإسلامية والمسيحية جزءا أصيلا من القدس عاصمة الدولة الفلسطينية. والالتزام بتطبيق القانون الدولي الإنساني وأحكام اتفاقيات جنيف الأربعة و بروتوكولاتها المعدلة.

بدوره، حذر نبيه بري خلال الاجتماع البرلماني الإسلامي الذي ترأسه من مخاطر التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى وعمليات التهويد المستمرة للمدينة المقدسة واستمرار الإجراءات العنصرية ضد المقدسيين ومنع المسلمين من دخول المسجد الأقصى، داعيا لإنشاء صندوق برلماني إسلامي خاص بدعم القدس وأهلها .

كما حذر مما تقوم به إسرائيل من محاولات لطمس الهوية العربية للقدس والإرهاب الداعشي الذي تقوم به قوات الاحتلال ضد أبناء الشعب الفلسطيني. وتركزت كلمات ممثلي الوفود الإسلامية على دعم مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي وضرورة قيام الأمة الإسلامية بدورها لمساندة الشعب الفلسطيني وتعزيز صموده على الأرض.

وبخصوص البند الطارئ، ناقش الحضور البنود المدرجة، حيث استعرض السيد نبيه بري ثلاثة بنود منها مقدمة من دول إسلامية هي الإمارات والسودان وسوريا بالإضافة إلى البند المقدم من المكسيك، وبعد محاولات للخروج بصيغة توافقية من جميع البرلمانات التي قدمت الطلبات، اتفق الحضور على الدمج بين البندين المقدمين من السودان والإمارات خاصة وأنهما يبحثان في نفس الموضوع "اللاجئون"، وتم الاتفاق على أن يتم التصويت لصالح البند المدمج.

ثالثا: الدورة الثانية والعشرون الاستثنائية للاتحاد البرلماني العربي

من جانب آخر، شارك الوفد الفلسطيني في أعمال الدورة الاستثنائية للاتحاد البرلماني العربي- برئاسة مرزوق الغانم وحضور ممثلي١٤ برلمانا عربيا- والتي عقدت على هامش أعمال دورة

الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف، وناقشت مجموعة من البنود:
١- إدانة العدوان الإسرائيلي الغاشم على المسجد الأقصى والإجراءات المناسبة لردعه.
٢- مناقشة تقرير اللجنة التنفيذية وتوصياتها.
٣- تحديد موعد ومكان المؤتمر القادم للاتحاد البرلماني العربي.
وتركزت كلمات معظم الوفود على دعم القضية الفلسطينية وبحث سبل مواجهة ما تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلي من جرائم وإرهاب وعدوان بحق الشعب الفلسطيني وبحق القدس و المسجد الأقصى خاصة.

واستعرض رئيس الوفد الفلسطيني عزام الأحمد خلال الاجتماع الذي شارك فيه أعضاء الوفد الفلسطيني قيس عبد الكريم وزهير صندوقة وعمر حمايل مجمل التطورات والأحداث على الأرض الفلسطينية جراء ممارسات الاحتلال والمستوطنين وعدوانها المستمر على شعبنا خاصة منذ بداية الشهر الجاري في ظل تصاعد الاستيطان في القدس خاصة وفي عموم الأراضي الفلسطينية عامة مرورا بمحاولات التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى وعمليات القتل والإعدام الميداني لأطفالنا وشبابنا ونسائنا إلى جانب مئات المعتقلين .

وشدد الأحمد على أن شعبنا بكافة فئاته وقواه متمسك بأرضه وحقوقه خاصة أهلنا في القدس عاصمة دولتنا ولن يرضخ للاحتلال ومستوطنيه وغطرسة قوته الغاشمة رغم حرقهم وقتلهم واعتقالهم ومهاجمة الفلسطينيين داخل مدنهم وقراهم ومخيماتهم، ولن يستسلم للإجراءات والعقوبات والإرهاب الذي تمارسه حكومة الاحتلال العنصرية ومحاولات فرض أمر واقع في فلسطين وفي القدس وفي المسجد الأقصى، وان شعبنا لن يتوقف عن مقاومته للاحتلال حتى نيل كامل حقوقه، مطالبا بدعم عربي فعلي لشعبنا في القدس خاصة وتفعيل الصناديق العربية الخاصة بدعم القدس وأهلها.

وقال الأحمد: آن الأوان كبرلمانيين عرب أن نتحمل المسؤولية ونتوقف عن بيانات الإدانة والاستنكار وان نخرج بخطوات عملية وان نسمع صوتنا لكل البرلمانات في العالم وان نضع برنامج عمل برلمانياً عربياً يبدأ بنا كبرلمانيين وبالضغط على الحكومات العربية لتنفيذ ما أقرته القمم العربية تجاه القدس وتجاه دعم دولة فلسطين وشعبها.

كما طالب بتكثيف الاتصالات البرلمانية العربية واستثمار العلاقات والإمكانيات العربية السياسية والاقتصادية لاستصدار قرار دولي ملزم لتوفير الحماية الدولية لشعبنا تحت الاحتلال من بطش وجرائم الاحتلال، واستصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يلزم الاحتلال بالرحيل عن أرضنا وتحقيق استقلالنا.

بدوره، دعا رئيس الاتحاد البرلماني العربي مرزوق الغانم الذي ترأس الدورة الاستثنائية إلى إعداد الخطط وتسخير العلاقات وتكثيف الجهود البرلمانية العربية وصولا لطرد الكنيست الإسرائيلي من عضوية الاتحاد البرلماني الدولي كرد على استمرار الكنيست في مشاركتها للاحتلال في جرائمه من خلال ما تصدره من قرارات وما تشرعه من قوانين مخالفة لالتزاماتها المنصوص عليها كعضو في ميثاق الاتحاد البرلماني الدولي، مستعرضا سلسلة الجرائم والإجراءات الإسرائيلية ضد شعبنا وضد مقدساته في القدس خاصة داعيا لتحرك برلماني عربي حقيقي لدعم الشعب الفلسطيني .وقد أكدت كلمات رؤساء البرلمانات والوفود العربية على دعم شعبنا الفلسطيني وإدانة كافة إشكال الإرهاب الإسرائيلي ضده.

وصدر عن الدورة الاستثنائية للاتحاد البرلماني العربي مجموعة من القرارات منها :

١- قرار حول العدوان الإسرائيلي على المسجد الأقصى:

وبعد أن ذكّر المؤتمر الاستثنائي بجميع القرارات الصادرة عن مؤتمرات الاتحاد ومجالسه السابقة حول القضية الفلسطينية، أكد أنها القضية المركزية للأمة العربية، وأنه لا سلام ولا استقرار في منطقة الشرق الأوسط بدون حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية.

ودعا الاتحاد البرلماني العربي إلى إطلاق هبة شعبية فلسطينية وعربية للدفاع عن المسجد الأقصى، وتصعيد المقاومة الشعبية في مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية، وتشكيل لجان حماية محلية، على غرار، ما كان في الانتفاضة الأولى.

كما طالب بإطلاق حملات مساندة ودعم شعبية وإعلامية في أقطار الأمتين العربية والإسلامية للهبة الشعبة الفلسطينية حماية للمسجد الأقصى وحرمه الشريف ومناهضة لسياسات حكومة الاحتلال الهادفة إلى تغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى على الخصوص وفي القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة، على العموم.

وشدد على تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال وما يمارسه من ضغوطات وابتزازات، خاصة في المجال المالي والاقتصادي، ودعوة الدول العربية للإيفاء بما تعهدت به من التزامات مالية لدعم الموازنة الفلسطينية وفق آليات قمة بيروت لعام ٢٠٠٢، والوفاء بشبكة الأمان المالية المقرة في قمة بغداد.

ودعا المجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، باتخاذ مواقف حازمة تجاه دولة الاحتلال صوناً للأمن والسلم ليس في فلسطين وحدها وإنما في المنطقة برمتها، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال.

ووافقت الدورة الاستثنائية للاتحاد البرلماني العربي على مبادرة رئيسه مرزوق الغانم بحشد التأييد والإعداد الجيد لحملة برلمانية دولية لطرد إسرائيل من الاتحاد البرلماني الدّولي نظراً لمخالفاتها الخطيرة والدّائمة لميثاق وأنظمة الإتحاد البرلماني الدّولي وانتهاكاتها الجسيمة للقانون والمعاهدات الدّوليّة ولمبادئ حقوق الإنسان، وتكليف الأمانة العامّة للاتّحاد البرلماني العربي بالإعداد والتّنسيق بين البرلمانات العربيّة لطرح الموضوع في المؤتمر القادم للإتّحاد البرلماني الدّولي.

٢- قرار حول اختيار الأمين العام الجديد للاتحاد:

الموافقة على تقرير وتوصيات الدورة السابعة عشرة للجنة التنفيذية التي انعقدت في جنيف بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٧ ، بتنازل سلطنة عُمان للمملكة الأردنيّة الهاشميّة في الدّورة الحاليّة وأوصت اللجنة أن يكون الأمين العامّ للدّورة القادمة من سلطنة عُمان، وقد وافقت اللجنة على هذه التّوصية باختيار فايز الشّوابكة (الأردن) على أن يستلم مهامّه من ٢٠١٦/١/١ إلى ٢٠١٩/١٢/٣١ ويلتحق في مقر الأمانة العامّة في بيروت من الأول من ديسمبر ٢٠١٥.

٣- قرار حول رئيس الاتحاد البرلماني العربي القادم وعقد المؤتمر القادم للاتحاد:

الموافقة على انتقال رئاسة الاتحاد البرلماني العربي إلى نبيه برّي، رئيس مجلس النوّاب اللبناني، اعتباراً من شهر مارس ٢٠١٦ وفقاً للمادة (١١) لميثاق الإتّحاد البرلماني العربي، وتكليف نبيه بري بالاتفاق مع مرزوق الغانم، الرئيس الحالي للاتّحاد، على موعد ومكان انعقاد المؤتمر ٢٣ للإتّحاد.

رابعا: اجتماع النساء البرلمانيات

شاركت عضو الوفد الفلسطيني الأخت جهاد أبو زنيد في اجتماع النساء البرلمانيات الذي ناقش مشروع القرار المقدم من لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان المتعلق بالديمقراطية وحماية الحريات والخصوصية الفردية في عصر الرقمية، وموضوع الهجرة واللجوء، ونتائج عمل اجتماع التنسيقي للنساء البرلمانيات، وقد شرحت أبو زنيد ما تعانيه المرأة الفلسطينية وخاصة في القدس من إجراءات عنصرية مخالفة لأبسط قواعد القانون الدولي فهي تطرد النساء المقدسيات من بيوتهن وتهدمها وتشرد عائلاتهن، إلى جانب ممارستها لسياسة الإبعاد القسري للنساء في القدس وتسحب هوياتهن وتمنع تنقلهن، وتفصل العائلات عن بعضها بسبب جدار الفصل العنصري.

وأكدت أبو زنيد خلال مداخلتها أن كل ذلك يجري بهدف إفراغ المدينة المقدسة من سكانها الفلسطينيين وإحلال المستوطنين محلهم والإمعان في سياسة التهويد والاعتقال للأطفال والأمهات وفرض الإقامة الجبرية عليهم في منازلهم، وتعمل كل شيء لتوفر الأمن للمستوطنين وتسلبه من الفلسطينيين داخل مدينة القدس خاصة وفي فلسطين عامة.

وأوضحت أبو زنيد أن إسرائيل تمارس الهجرة القسرية ضد أبناء الشعب الفلسطيني داخل وطنهم تارة وخارجه تارات أخرى، وخير مثال الأوضاع المأساوية للاجئين الفلسطينيين في سوريا الذين هجروا قسريا منذ عام ١٩٤٨ ثم هجروا داخل سوريا وخارجها بحثا عن الأمن والأمان .

اليوم الثاني: الأحد: ١٨-١٠-٢٠١٥

أولا: اجتماع المجلس الحاكم: اعتمد المجلس الحاكم قرارا بإعادة انضمام «فيجي» إلى الاتحاد، بعد حرمانها من عضويته في أعقاب انقلاب عسكري في عام ٢٠٠٦. وفضلاً عن ذلك، منح أعضاء المجلس الحاكم صفة مراقب لمنظمة «الليبرالية الدولية» وهيئة «برلمانيون من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح» (PNND).

ثانيا: اجتماع منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد

شارك في هذا الاجتماع عضو الوفد عمر حمايل والذي ناقش مجموعة من القضايا خاصة منها مساهمة الشباب في إيصال وجهة نظرهم حول أسباب وعوامل الهجرة للشباب خاصة، وأكد حمايل في مداخلته أمام المجتمعين أن هناك أسباباً للهجرة غير الأسباب الاقتصادية أو غيرها الوارد ذكرها في التقرير المعروض أمام الاجتماع، فهناك الهجرة القسرية بسبب الاحتلال الأجنبي، فنحن كشعب فلسطيني تعرض لثلاث موجات كبرى من التهجير القسري على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ العام ١٩٤٨ مرورا بالعام ١٩٦٧ وانتهاء بالهجرة القسرية المستمرة التي يسببها استمرار بناء جدار الفصل العنصري في أراضينا المحتلة والذي قطع أوصال أراضي دولة فلسطين وصادر جزءاً كبيرا منها وصادر مواردها الطبيعية وتسبب بهجرة داخلية جديدة للفلسطينيين داخل وطنهم، إلى جانب الاستمرار في بناء المستوطنات التي تؤدي أيضا إلى نزوح وهجرة داخلية بسبب مصادرة أراضي المزارعين وحرمانهم من استغلالها .

كما لفت حمايل إلى أن الكنيست الذي هو عضو في هذا الاتحاد قد أقرت العديد من القوانين العنصرية التي تمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شردوا منها بقوة السلاح والإرهاب، وهناك القرار الاممي ١٩٤ الصادر عام ١٩٤٨ بعودتهم إلى ديارهم، وبنفس الوقت تشرع الكنيست قوانين أخرى تسمح بموجبها لكل يهودي في العالم ليأتي إلى فلسطين ويستعمر فيها.

كما استمع البرلمانيون الشباب خلال الاجتماع إلى عرض قدمه احمد سيف الدولة رئيس قسم اللجنة المعنية بمكافحة الإرهاب في مجلس الأمن الدولي والذي استعرض جذور وأسباب الإرهاب / موضحا عدم وجود أي تعريف واضح للإرهاب متفق عليه، ولكن هناك ١٩ اتفاقية وبروتوكولا دوليا يتناول تعريف الإرهاب.

وقد كلف اجتماع البرلمانيين الشباب السيدة تمام الرياطي من الأردن بإعداد تقرير حول موضوع حماية التراث الثقافي العالمي من التدمير وحث البرلمانيين للتحرك لحماية هذا التراث، لتتم مناقشته خلال الجمعية القادمة للاتحاد التي ستعقد في زامبيا في آذار ٢٠١٦.

ثالثا: اجتماع سكرتاريا الوفود

تم استعراض جدول الأعمال والنشاطات الجانبية والاجتماعية، وتم إبلاغ الحضور بان الاتحاد البرلماني الدولي ينتهج سياسة جديدة تهدف إلى الحفاظ على البيئة وتخفيض الموازنة السنوية، بحيث يتم الاستغناء ما أمكن عن استخدام الورق والاستعاضة عنه بنسخ الكترونية، الأمر الذي سيؤدي إلى تقليص موازنة الاتحاد وتقليص نسبة المساهمة السنوية للبرلمانات الأعضاء بحيث تقل بنسبة ٦٪.

رابعا: اجتماع لجنة الشرق الأوسط

استعرض الأخ عزام الأحمد رئيس وفد المجلس الوطني الفلسطيني إلى جنيف انتهاكات وتصعيد سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد شعبنا الفلسطيني أمام اجتماع لجنة الشرق الأوسط التابعة للاتحاد البرلماني الدولي.

وعرض الأحمد في تقريره تطور عدوان الاحتلال وإرهابه خاصة الحملة الوحشية الأخيرة التي شنتها قوات الاحتلال ومستوطنيه في كافة المناطق الفلسطينية لا سيما في القدس المحتلة والتي تقودها حكومة اليمين المتطرف في إسرائيل مستعينة منذ أكثر من عام بقطعان المستوطنين ومجموعاتهم الإرهابية وبشكل خاص مجموعة "تدفيع الثمن" التي ترتكب الجرائم البشعة من حرق للأطفال

والمساجد والكنائس وقتل وتدمير للمزروعات والاعتداء على أملاك المواطنين الفلسطينيين الآمنين في بيوتهم ودور عبادتهم وكان آخرها حرق عائلة الدوابشة في منطقة نابلس.

وأضاف الأحمد أن تلك الجرائم تتم برعاية ودعم وحماية من قوات الاحتلال وحكومة المستوطنين التي يترأسها بنيامين نتنياهو، مضيفا أننا وأثناء اجتماعنا بكم وحديثنا معكم داخل هذه اللجنة فان قوات الاحتلال ترتكب مزيدا من الجرائم بمشاركة الإرهابيين من المستوطنين وعرض الأحمد صور لهؤلاء الإرهابيين أثناء توزيعهم للحلوى بعد قتلهم الشهيد فضل القواسمي في الخليل.

وأكد الأحمد للجنة انه آن الأوان للمجتمع الدولي أن يتحرك لإنهاء الاحتلال متسائلا : متى سيأتي الوقت الذي يحارب فيه العالم عصابة تدفيع الثمن الإرهابية الاستيطانية كما يحارب عصابة داعش الإرهابية؟

وبين الأحمد لأعضاء اللجنة أن إسرائيل أعاقت كل الجهود الدولية والإقليمية لإحياء عملية السلام كما أعاقت المبادرات التي قدمتها لجنة الشرق الأوسط في الاتحاد البرلماني لدولي، متسائلا: لماذا يقوم المجتمع الدولي دائما بالبحث عن الأعذار لتنكر إسرائيل وعدم التزامها؟

وأكد الأحمد أن النضال الذي يخوضه شعبنا هو نضال سلمي يجابه بآلة عسكرية قمعية واعتقالات وإعدامات ميدانية من الاحتلال والمستوطنين إلى جانب منع المصلين من الوصول إلى المسجد الأقصى وفرض القيود العسكرية العنصرية داخل مدينة القدس.

وطالب الأحمد بتوفير الحماية الدولية لشعبنا تحت الاحتلال من إرهاب إسرائيل الدولة القائمة باحتلال أرضنا وشعبنا، وعدم منح إسرائيل المزيد من الوقت والتسويف لكي ترتكب المزيد من القتل والعدوان والتهرب من استحقاقات عملية السلام العادل وذلك لا يكون إلا بتحديد تاريخ معين لإنهاء هذا الاحتلال الجاثم على أرضنا.

خامسا: اجتماع المكتب الدائم للجنة الأمن والسلام الدولي

شارك الأخ عزام الأحمد بصفته ممثلا عن المجموعة العربية في اجتماع المكتب الدائم للجنة الأمن والسلام الدولي، إلى جانب مشاركة عضو الوفد بلال قاسم.

وقدم الأحمد مداخلة أثناء الاجتماع أكد خلالها ضرورة المعالجة الشاملة لأسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط بما يشمل إسرائيل للوصول إلى شرق أوسط خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل . مضيفا أن المواجهة الدولية للإرهاب تتطلب دراسة علمية وتاريخية لأسبابه وجذوره كإحدى الوسائل المهمة لمعاجلته.

سادسا: الجمعية العمومية

التصويت على البند الطارئ

تقدمت أربعة برلمانات منها ثلاثة عربية ببنود طارئة إلى الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي على النحو الآتي:

- بند الأمارات والسودان حول اللاجئين بعنوان: دور الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات والبرلمانيين والمنظمات الدولية والإقليمية بتوفير الحماية والدعم العاجل للذين أصبحوا لاجئين بفعل الحروب والنزاعات المسلحة، وبفعل الظروف الاقتصادية وفق مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي والاتفاقيات الدولية الأخرى.

وقد حصل هذا البند على ٧٥١ مع، و ٢١١ ضد، و٢٨٦ امتناع .

- بند سوريا حول ضرورة مواجهة الإرهاب "داعش والنصرة": حصل على ٢٥٠ مع و٤٠٠ ضد و ٥٩ امتناع .
- بند المكسيك حول احترام حقوق الإنسان عند مواجهة الإرهاب: حصل على ٤٣٠ صوتا مع و١٨٤ ضد و ٦٣٤ امتناع.
- بند نيوزيلندا حول تغير المناخ: حصل على ٦٤٦ مع، و ١٦٥ ضد، و ٤٣٧ امتناع .

وبذلك فقد فاز البند رقم واحد المقدم من الإمارات والسودان.

وقد كان تصويت الوفد الفلسطيني فيما يتعلق بالبند الطارئ كالتالي:

١- ١١ صوتا مع البند الأول
٢- ١١ صوتا مع البند الثاني
٣- ٦ اصوات مع البند الثالث و٥ أصوات امتناع
٤- ١١ صوت امتناع للبند الرابع

سابعا: كلمات الوفود في الجمعية العامة للاتحاد: كلمة مرزوق الغانم

تحدث عدد من رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود خلال هذا الاجتماع، ومنهم نبيه بري رئيس مجلس النواب اللبناني، ورئيس الاتحاد البرلماني العربي – رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم.

وقد طالب الغانم بطرد الكنيست الإسرائيلي من الاتحاد البرلماني الدولي، وهو اقل ما يمكن عمله إزاء الغطرسة الإسرائيلية والجرائم المحرمة إنسانيا وقانونيا التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني.

وقال الغانم: إنه إزاء هذا الدم المحرم في كل الأديان .. والذي يسفك في أرضنا العربية الفلسطينية المحتلة على يد هؤلاء المجرمين.. هو طردهم من الاتحاد البرلماني الدولي .. منبوذين بجرائمهم التي تدينهم على كل المستويات الأخلاقية والسياسية والقانونية.. لأن الجرائم الإسرائيلية التي تمارس يوميا ضد الإنسان والمقدسات والأرض في فلسطين المحتلة.. قتلا .. وتهويدا .. وتشريدا.. هي التي تغذي الاضطراب والإرهاب في المنطقة ..

وأكد الغانم في هذا الصدد ومهما تبجح ممثلو الكيان الصهيوني بأن يتهمونا بمعاداة السامية.. فإنني أجدد التوضيح بما لا يدع مجالا للشك.. أننا لسنا ضد اليهودية كدين.

وأضاف الغانم نحن نعارض الصهيونية المرادفة في عرفنا وتجربتنا للعنصرية المقيتة، و أؤكد أن القتل والتدمير والتهجير والاغتصاب والتدنيس للمقدسات ومصادرة الأراضي والاعتقال الإداري كلها جرائم محرمة إنسانيا وقانونيا تشكل النقيض الصارخ لجوهر تعاليم الكتب المقدسة والنقيض لميثاق الأمم المتحدة والنقيض لقيم منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش وأطباء بلا حدود وصحفيون بلا حدود وغيرها من المنظمات الدولية والنقيض لميثاق الاتحاد البرلماني الدولي، والنقيض لاتفاقيات

جنيف النقيض لكل ما هو إنساني .. مشيرا إلى أن الكيان الصهيوني يمثل خرقا فاضحا وسافرا للفقرة الرابعة من المادة الثالثة لميثاق الاتحاد البرلماني الدولي .. والتي تطالب الدول الأعضاء في الاتحاد .. بضرورة الالتزام بالقيم الواردة في المادة الأولى من الميثاق .. والتي تنص على أهمية المساهمة في الدفاع وترسيخ حقوق الإنسان في منظورها العالمي ..

وشدد الغانم إننا لسنا دعاة حرب ولا إبادة .. نحن دعاة سلام قائم على العدل والشرف ومواثيق الأمم المتحدة والقانون الدولي.. والى أن يلتزم الكيان الصهيوني مبادئ السلام الشامل والعادل.. فإنني أدعو أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى مساندة مسعانا لإجبار حكومة الاحتلال الإسرائيلي على الانصياع لنداء الإنسانية في تمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس المحتلة

وقال: أخاطبكم من هذا المنبر بكل مفردات الأمل في أن استنهض ضمائركم الحية نصرة لعدالة قضيتنا.. واستنفر فيكم روح المسؤولية استجابة لنداء الإنسانية في أرضنا التي ترزح تحت الاحتلال الصهيوني الغاشم .. وان التاريخ سيكتب أننا قد بلَغنا بعد أن أحصينا جرمهم وحصرنا زيفهم .. ولن يغفر التاريخ .. ولا الأجيال المتعاقبة للمتقاعسين أعذارهم ..و للغافلين أوهامهم .. و سيذكر العالم أننا كنا على الجانب العادل والمنصف من التاريخ ... وعلى كل منكم أن يختار على أي جانب يريد أن يكون ..

اليوم الثالث: الاثنين: ١٩-١٠-٢٠١٥

أولا: الاجتماع الثاني للجنة الشرق الاوسط

عقدت اللجنة اجتماعها الثاني حيث استكملت نقاش جدول الاعمال وكان من اهم البنود عليه انتخاب رئيس جديد للجنة، حيث انتخبت اللجنة السيدة باسكال الينيدي من تشيلي رئيسا للجنة بدلا عن الرئيس الحالي اللورد فرانك جود. وبهذه المناسبة قدم عزام الأحمد مداخلة رحب فيها بانتخاب الرئيس للجنة وشكر اللورد جود على جهوده خلال الفترة السابقة وجديته في العمل وسعيه الدؤوب إلى تفعيل عمل اللجنة. وقدم الاحمد هدية تذكارية للورد جود تقديرا لجهوده.

وخلال الاجتماع تم الاتفاق على المضي قدما في عقد الطاولة المستديرة حول المياه حتى لو لم تشارك فيها اسرائيل.

ثانياً: مداخلة الأخ عزام الأحمد في اجتماع الاشتراكية الدولية:

استهل اجتماع الاشتراكية الدولية جلسته بالاستماع إلى تقرير من الأخ عزام الأحمد حول آخر المستجدات على الصعيد الفلسطيني، حيث استعرض الأحمد الهجمة الإسرائيلية الشرسة التي تخوضها ضد شعبنا الفلسطيني منذ العام ٢٠١٤، واشتدادها منذ بداية الشهر الحالي بسبب محاولة إسرائيل فرض التقسيم الزماني والمكاني على المسجد الأقصى بمنع المصلين المسلمين من الدخول إلى الحرم الشريف في الفترة الممتدة من الفجر حتى الظهر وتمكين غلاة المتطرفين اليهود من اقتحامه في مخالفة للمواثيق والأعراف وفي كسر للوضع القائم الأمر الذي يهدد بتحويل الصراع إلى صراع ديني وهو ما حذر منه بابا الفاتيكان.

وقال إن الجمود الذي تواجهه عملية السلام بسبب تخلي أمريكا ممثلة الرباعية عن دورها كراع للعملية السلمية ورفض إسرائيل الالتزام بتعهداتها ومرجعية عملية السلام القائمة على أساس حل الدولتين، وفر الأجواء لظهور المنظمات الصهيونية المتطرفة أمثال عصابة تدفيع الثمن الإرهابية التي قامت بحرق الفتى أبو خضير حيا في القدس، وهاجمت عائلة دوابشة في دوما فقتلت الأم والأب والطفل الرضيع علي، وتركت الطفل اليتيم احمد يواجه الموت وحيدا.

وقال أن قوات الاحتلال تمارس القتل والإعدام الميداني بحق الشباب الفلسطينيين الذين يمارسون حقهم في التظاهر السلمي ضد الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة بحق شعبنا.

ودعا الأحمد المجتمع الدولي إلى تولي مسؤولياته بتنفيذ قرارات ومواثيق الأمم المتحدة وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني والعمل على استصدار قرار من مجلس الأمن لتحديد تاريخ محدد لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين بصفته المنبع الأول للإرهاب. داعيا البرلمانات الدولية إلى تفعيل نظام المقاطعة لإسرائيل لإجبارها على الالتزام بمبادئ القانون الدولي ووقف احتلالها لفلسطين.

وقد اعرب البرلمانيون المشاركون في هذا الاجتماع عن موقفهم المناصر والمؤيد والمتعاطف مع الشعب الفلسطيني وعن دعمهم لحقه في الاستقلال وإقامة دولته.

ثالثا: مداخلة رئيس الوفد الفلسطيني أمام الجمعية العامة حول الهجرة واللجوء:

دعا الأخ عزام الأحمد رئيس وفد المجلس الوطني الفلسطيني اليوم الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات في مختلف الدول لمعالجة الأزمات في العالم وخاصة أزمة اللاجئين، وعدم الاكتفاء بمعالجة نتائج تلك الأزمات.

وأوضح الأحمد خلال مداخلته أمام الجمعية التي ناقشت مسألة إنفاذ القانون الدولي والاتفاقيات الدولية لمعالجة أزمات اللاجئين في العالم أننا كشعب فلسطيني يعاني منذ ما يزيد على ٦٧ عاما من استمرار تشرد اللاجئين الفلسطينيين في مختلف أنحاء العالم بفعل استمرار الحروب والعدوان من قبل إسرائيل او بفعل تفجر الحروب والأزمات في السنوات الأخيرة في دول الجوار وفي منطقة الشرق الأوسط عامة الأمر الذي فاقم من معاناة اللاجئين الفلسطينيين.

وأشار الأحمد إلى أن هناك ٣٠٠ ألف لاجئ فلسطيني في سوريا قد شردوا من مخيماتهم التي لجأوا إليها منذ هجرتهم القسرية الأولى عام ١٩٤٨، منهم ربع مليون لاجئ اضطر للجوء قسرا الى خارج سوريا والباقي لاجئ داخلها. وهناك أكثر من ١٠٠ ألف لاجئ فلسطيني في لبنان قد تم تشريدهم وانتشروا في مختلف أنحاء العالم بفعل العدوان الإسرائيلي على لبنان خلال مرحلة السبعينيات والثمانينات.إلى جانب ذلك هناك ٣٠ ألف لاجئ فلسطيني أيضا تم تشريدهم من العراق وشردوا في أنحاء كثيرة من العالم. وحتى داخل إسرائيل هناك لاجئون فلسطينيون وكمثال على ذلك في قريتي أقرط وكفر برعم منذ عام ١٩٥٦.

وأضاف الأحمد: إلى متى سنبقى نعاني ... الإنسان هو الإنسان مهما كانت جنسيته وبلده، فهناك معاناة ولجوء من إفريقيا بسبب

الظروف الاقتصادية الصعبة الأمر الذي زاد أعداد اللاجئين في العالم حتى وصل إلى ٣٠ مليون لاجئ.

وجدد الأحمد مطالبته مرة أخرى بضرورة معالجة جذور المشكلة وأسبابها، ونحن نبحث في أوضاع أزمات اللجوء الجديدة يجب ألا ننسى أزمات اللجوء المزمنة كأزمة اللاجئين الفلسطينيين. ومساعدة الشعوب في إفريقيا في التنمية الاقتصادية أيضا.

وذكّر الأحمد المجتمعين بالأزمة التي عانتها وتعانيها "الاونروا" في فلسطين وخارجها و التي كادت أن تعطل العام الدراسي لهذه السنة بسبب تراجع الالتزامات المالية من المانحين.

رابعا: اجتماع لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان

شارك عضو الوفد زهير صندوقة في اجتماع لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان التابعة للاتحاد البرلماني الدولي والتي ناقشت مشروع قرار يتصل بالديمقراطية في العصر الرقمي، وتهديد الخصوصية والحريات الفردية، وأوضح صندوقة خلال مداخلته أمام اللجنة أن إسرائيل تنتهك الكثير من الحقوق الفلسطينية ومن ضمنها حق الشعب الفلسطيني في السيطرة على مجاله الرقمي كله والتنصت والرقابة على مجمل هذا القطاع، وهي كذلك تقوم بإفشال أية مشاريع لتطوير وترقية هذا القطاع الحيوي.

خامسا: اجتماع للجنة الأمن والسلام الدولي

شارك عضو الوفد بلال قاسم بأعمال اللجنة الخاصة بالأمن والسلم الدولي التابعة للاتحاد، حيث استمع أعضاء اللجنة إلى خبراء في مجال الإرهاب تحت عنوان الحاجة إلى تعزيز التعاون العالمي ضد تهديد الديمقراطية والحقوق الفردية. وتطرق قاسم في مداخلة له في الاجتماع إلى جيل الشباب وضرورة رعايتهم في ضوء انتشار ظاهرة التطرف بسبب ظروف الاغتراب والتهميش، مطالبا بتوفير فرص عمل لهم تبعدهم عن الإرهاب والتطرف لأنهم الأكثر تقبلا للتغيير، ولكن يجب ألا ننسى ما نعانيه في فلسطين من إرهاب الدولة المنظم وإرهاب قطعان المستوطنين بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي واعتداءاتهم بحق المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس وحرق الأطفال كما حصل مع أبو محمد خضير وعائلة الدوابشة، مطالبا بضرورة وضع حد لذلك الإرهاب ليبدأ السلام من فلسطين وينتهي بها كما قال ذلك الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة.

اليوم الرابع: الاثنين: ٢٠-١٠-٢٠١٥

أولا: اجتماع النساء البرلمانيات

شاركت عضو الوفد جهاد أبو زنيد في اجتماع النساء البرلمانيات الذي ناقش أوضاع المرأة وتطبيق المعايير الواردة في اتفاقية سيداو على النساء في ظل النزاعات والحروب، ووضعت أبو زنيد في مداخلتها المجتمعين في صورة حملة العنف والإرهاب التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق المرأة الفلسطينية خاصة منذ بداية أكتوبر الحالي كون المرأة الفلسطينية شريكة الرجل في نضاله للتخلص من الاحتلال، فهي تتعرض للقتل والاعتقال وهدم منازلهن وتشريدهن مع عائلاتهن، وهناك الاعتداءات ضد طالبات المدارس والمعلمات أثناء توجههن إلى مدارسهن وأثناء تلقيهن دروسهن.إلى جانب حرمان الاحتلال للنساء من لم الشمل بأزواجهن.

ثانيا: ندوة حول الرقابة البرلمانية والإرادة السياسية

شارك عضوا الوفد جهاد ابو زنيد وعمر حمايل في حلقة نقاش نظمها اجتماع النساء البرلمانيات في الاتحاد البرلماني الدولي، حول الرقابة البرلمانية والإرادة السياسية، وأوضحت أبو زنيد أن الديمقراطية والاحتلال أمران متناقضان، فالمرأة الفلسطينية انشغلت بمعركة بناء الدولة ومقاومة الاحتلال مثلها مثل الرجل، ومع ذلك فقد أسهمت المرأة في المحطات الرئيسية في بناء الديمقراطية الفلسطينية ففي عام ١٩٨٨ شاركت في صياغة وثيقة الاستقلال الفلسطيني وفي عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٦ شاركت في الانتخابات وفازت بنسب متفاوتة، حيث حصلت على٥ مقاعد دون كوتا في المجلس التشريعي ١٩٩٦ وحصلت على ١٧ مقعداً في مجلس ٢٠٠٦، ولها تمثيل ما نسبته ٣٠٪ في المجلس الوطني الفلسطيني، ولكن ممارسات الاحتلال واعتقال النواب وتقييد حركة تنقلهم وعدم اعترافه بالحصانة البرلمانية للنواب عرقل كثيرا العمل، فمثلا أنا نائب عن القدس في المجلس التشريعي يمنعني الاحتلال من فتح مكتب للعمل، وأضافت انه رغم ذلك شاركت النساء البرلمانيات في فلسطين في إعداد إستراتيجية نسوية فلسطينية .

ثالثا: اجتماع لجنة التنمية والتجارة

شارك عضو الوفد بلال قاسم في اجتماع لجنة التنمية المستدامة التابعة للاتحاد البرلماني الدولي الذي ناقش في البند الثاني من جدول أعماله حماية التراث العالمي والإرث الثقافي من التدمير، موضحا الانتهاكات الإسرائيلية والاعتداءات على التراث الثقافي الفلسطيني خاصة في القدس والخليل، مبينا أن تلك الاعتداءات بدأت منذ حرق المسجد الأقصى عام ١٩٦٨، وهي مستمرة بحق كل الأماكن الدينية الإسلامية منها والمسيحية باعتباره إرثا تراثيا وثقافيا عالميا، والآن يكثف من حملته ضد المسجد الأقصى ومحاولة فرض امر واقع يسمح بتقاسمه زمانيا ومكانيا وهذا ما رفضه الشعب الفلسطيني وقام بهبته الأخيرة لمنع تنفيذه. وكذلك قام المستوطنون بحرق كنيسة الطابغة في مدينة طبريا الى جانب إحراقهم لعشرات المساجد في فلسطين.

رابعا: كلمة رئيس الوفد الفلسطيني أمام الجمعية العامة للاتحاد:

ألقى رئيس الوفد الفلسطيني عزام الأحمد كلمة فلسطين أمام الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، وطالب في كلمته الاتحاد الى لعب دور متميز وعملي في التحقيق في جرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، وحث كل المؤسسات الدولية على تحمل مسؤولياتها للضغط على إسرائيل للالتزام بالشرعية الدولية ومواثيقها على طريق إنهاء آخر وأطول احتلال في العالم .

وتساءل الأحمد: لماذا الاستمرار في التعامل مع إسرائيل وكأنها دولة فوق القانون الدولي، ولماذا لا تحاسب على أفعالها ؟؟!!! ولماذا لا تلتزم بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وبالقانون الدولي الإنساني؟؟ وتساءل أيضا: ألا يجب أن يحارب الإرهاب بكل اشكاله وصوره ودوافعه ومهما كانت منابعه وأسبابه؟ فما الفرق بين إرهاب عصابات داعش وإرهاب عصابات المستوطنين الإسرائيليين؟..... وما

الفرق بين من يدمر المعابد والآثار في الموصل وتدمر ومن يحرق المساجد والكنائس في القدس وطبريا وباقي أرجاء فلسطين.... وهل القرارات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية في القدس الشرقية وتحويل القدس الى غابة من الكتل الإسمنتية والحواجز العسكرية والتي حولت القدس إلى عاصمة للابرتهايد كما ذكر الكاتب الإسرائيلي جدعون ليفي في جريدة هآرتس قبل أيام، إلى جانب هدم منازل المواطنين المقدسيين وسحب هوياتهم وإبعادهم عن مدينتهم وبيوتهم. هل بهذه الأساليب العنصرية الفاشية وبناء جدر الفصل العنصري تتم التهدئة... ويسود التعايش ... ويتحقق السلام؟؟

وأكد الأحمد أن حكومة نتنياهو أجهضت كافة محاولات إحياء عملية السلام منذ أكثر من سنتين والتي جرت برعاية الولايات المتحدة الأمريكية باسم اللجنة الرباعية الدولية، نتيجة لعدم التزامها بالاتفاقيات والتعهدات مع منظمة التحرير الفلسطينية وبقرارات الشرعية الدولية ومرجعية المفاوضات وعملية السلام التي تقوم على أساس حل الدولتين، بإقامة دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ إلى جانب دولة إسرائيل، واستمرار إسرائيل بفرض حصارها الظالم على أهلنا في قطاع غزة، ووضع العراقيل أمام إعادة اعمار ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية في العدوان الأخير عام ٢٠١٤ على غزة.

وأوضح الأحمد أن حكومات اليمين المتطرف في إسرائيل بعد أن تنكرت لكل الاتفاقيات وبعد ان أفرغت المفاوضات من مضمونها لتصبح عقيمة لإضاعة الوقت دون نتائج، شنت عدوانا على شعبنا وهو الآن متصاعد من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي وعصابات المستوطنين الإرهابية، وتزداد هذه الهجمة ضراوة في القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية المنشودة وفي جميع المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية كان من نتائجها القتل والبطش والإعدام الميداني بدم بارد برعاية كاملة وممنهجة من الحكومة الإسرائيلية في مواجهة المقاومة الشعبية السلمية التي يقوم بها أبناء شعبنا الفلسطيني الأعزل أمام الآلة العسكرية الإسرائيلية وعصابات الإرهاب الاستيطاني من أمثال عصابة «تدفيع الثمن» التي ارتكبت وترتكب أبشع الجرائم بحق شعبنا، حيث قامت بحرق الفتى محمد أبو خضير وهو حي في القدس في العام الماضي وحرق عائلة دوابشة صيف هذا العام بمن فيهم الطفل الرضيع علي دوابشة الذي لم يتجاوز عمره ١٨ شهرا، وتوفي والده ووالدته حرقا، وبقي شقيقه الطفل احمد البالغ من العمر ٤ سنوات يتيما يصارع الموت في المستشفى وحيدا.

وأشار الأحمد أمام ممثلي برلمانات العالم ان المواجهة الحالية متواصلة منذ أكثر من عام والتي ازدادت حدتها مع بداية شهر أكتوبر الحالي بسبب محاولات إسرائيل تغيير الوضع القائم في القدس والمسجد الأقصى والاقتحامات الاستفزازية اليومية المتواصلة للمستوطنين المتطرفين للمسجد الأقصى تحت حماية ورعاية قوات الاحتلال الإسرائيلي، وفرض القيود على دخول المسلمين للمسجد الأقصى ومنعهم من أداء شعائرهم الدينية يهدد بتحويل الصراع إلى حرب دينية مدمرة، الأمر الذي حذر قداسة بابا الفاتيكان من وقوعه.

وأكد رئيس الوفد الفلسطيني عزام الأحمد أنه حان الوقت ليتحرك المجتمع الدولي من اجل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية والعمل على توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني إلى أن يتم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الدولة الفلسطينية المحتلة العضو المراقب في الأمم المتحدة، ويمارس الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير وتحقيق استقلاله الوطني لدولته وعاصمتها القدس الشرقية دون جدار الفصل العنصري والمستعمرات، وان يمارس اللاجئون الفلسطينيون حقهم في العودة إلى بيوتهم والتعويض وفق قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤. وتأمين إطلاق سراح كافة الأسرى الذين مضى على اعتقال بعضهم أكثر من ثلاثين سنة بمن فيهم أعضاء منتخبون من المجلس التشريعي الفلسطيني.

وقال الأحمد في كلمته: يخطئ من يعتقد في العالم اجمع أن تفجير النزاعات الداخلية في العديد من الأقطار العربية وتدميرها وتهديد وحدتها واستقرارها، وتشريد الملايين من سكانها تحت شعار مكافحة الإرهاب سيؤدي إلى إضعاف الاهتمام بالقضية الفلسطينية الساكنة في قلوب الشعوب العربية، والتي تعتبرها الحلقة المركزية لكل مشاكل المنطقة، وان الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين هو المنبع الأول للإرهاب في المنطقة والعالم. وأضاف علينا كبرلمانيين أن يكون لنا الدور الأكبر في التحرك من اجل تحقيق السلام والعدل، وأننا في هذا الإطار نحيي البرلمانات التي اتخذت قرارات بالاعتراف بدولة فلسطين، ودعم نضال الشعب الفلسطيني ومقاطعة المستوطنات التي أقامها المحتل فوق الأراضي الفلسطينية.

وأكد الأحمد أن من حق أطفال فلسطين أن ينعموا بالسلام والحرية مثل بقية أطفال العالم وتوفير الحياة الكريمة الآمنة لهم ولشعبنا، ووضع حد لمعاناته وللظلم الذي لحق به. فمن منا لم يشاهد الطفل احمد مناصرة في القدس الذي مارست شرطة الاحتلال وجيشه ومستوطنيه بحقه أبشع جريمة حرب بمحاولة إعدامه بدم بارد وترويعه ومنع تقديم الإسعاف والعلاج له.. كل ذلك جرى أمام الكاميرات في مشهد تهتز له المشاعر الإنسانية. ودعا أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى العمل معا من اجل إنهاء الاحتلال وإيقاف نزيف الدم وقتل الأطفال وإحلال السلام العادل والدائم من خلال تطبيق المواثيق والاتفاقات وقرارات الشرعية الدولية وإقامة الدولة الفلسطينية في إطار حل الدولتين.

اليوم الأخير: الأربعاء ٢١-١٠-٢٠١٥

أولا: اعتماد قرارات وتقارير من المجلس الحاكم للاتحاد:

١- اعتماد قرار من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين:

ناقشت اللجنة بتقريرها ٤٩ حالة لانتهاك حقوق الإنسان للبرلمانيين في ١٩ بلدا منها / انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان للبرلمانيين الفلسطينيين.

وقد اعتمد المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بالإجماع التقرير المقدم من لجنة حقوق البرلمانيين مشاريع القرارات الخاصة بانتهاك حقوق البرلمانيين الفلسطينيين المعتقلين لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وطالب بإطلاق سراحهم فورا.

وقد افرد التقرير بندا خاصا لكل من النائب مروان البرغوثي والنائب احمد سعدات، بالإضافة إلى بند خاص ببقية النواب

الأسرى المعتقلين بمن فيهم النائب خالدة جرار. حيث قدم التقرير موجزا عن خلفية وظروف اعتقالهم .

وفيما يتعلق بقضية النائبين مروان البرغوثي واحمد سعدات، استنكر التقرير صمت الكنيست وعدم تجاوبه مع مخاطبات الاتحاد البرلماني الدولي المتكررة بمعلومات عن ظروف اعتقالهم، وطالب التقرير بالإفراج الفوري عنهم لأنه اعتبر أن إسرائيل لم توفر محاكمة عادلة لهم وفق المعايير الدولية وبما يتفق مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والى حين تحقق الإفراج عنهم طالبت اللجنة السلطات الإسرائيلية بتحسين ظروف اعتقالهما والسماح للجنة بزيارتهما. واستنكرت اللجنة تهديدات السلطات الإسرائيلية للبرغوثي بوضعه في العزل الانفرادي في أعقاب تصريحاته الأخيرة المؤيدة للهبة الشعبية.

وفيما يتعلق بالنواب الآخرين استنكرت اللجنة لجوء إسرائيل إلى عقاب النواب الفلسطينيين من خلال اعتقالهم العشوائي والمتكرر ووضعهم قيد الاعتقال الإداري دون توفير سند قانوني والاعتماد دائما على ما يسمى الملف السري. وطالبت اللجنة بالسماح لمندوب عنها بحضور محاكمات هؤلاء النواب. وأعربت اللجنة عن قلقها العميق إزاء وضع النائب خالدة جرار الصحي، وطالبت السلطات الإسرائيلية بتقديم نسخة عن لائحة الاتهام التي تقوم إسرائيل بمحاكمتها على أساسها. كما أكد التقرير على موقف الاتحاد الدولي من قرار إسرائيل إبعاد النواب المقدسيين عن القدس في مخالفة صريحة لاتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧.

وفي معرض تعليق رئيس الاتحاد البرلماني على التقرير قال إن إسرائيل تستخدم الاعتقال الإداري لانتهاك حقوق الإنسان، حيث تقوم بتجديده عشوائيا وهو ما قامت به بحق النائب محمد النتشة لإبقائه قيد الاعتقال الإداري لمدة تزيد على عامين ونصف.

٢- اعتماد تقرير اجتماع النساء البرلمانيات، الذي دعا الرجال لمشاركة النساء في اجتماعاتهن وقد لقي ذلك تجاوبا كبيرا في هذه الدورة، وجدد التقرير تجديد الطلب لتقاسم العمل وتحقيق تكافؤ الفرص، وأن يكون للمرأة دور في تحقيق السلام، و مساءلة الحكومات لتطبيق القرار ١٣٢٥ الخاص بالهجرة، والذي دعة إلى الوصول لتمويل يصل ١٥٪ للعناية بالنساء زمن النزاعات .

٣- اعتماد تقرير لجنة الشرق الأوسط، وقد سجل الوفد الفلسطيني اعتراضه على بعض ما ورد فيه.

وقد تم انتخاب رئيسة جديدة للجنة الشرق الأوسط وهي السيدة باسكال أليندي من تشيلي بدلا من البريطاني اللورد جود.

٤- اعتمد المجلس الحاكم ان تكون الدور ة القادمة للاتحاد في لوساكا عاصمة زامبيا خلال الفترة ١٩-٢٠١٥/٣/٢١، وقد قرر المجلس الحاكم رفض رغبة إسرائيل استضافة دورة للاتحاد عام ٢٠١٧.

٥- تم انتخاب ٨ أعضاء جدد في اللجنة التنفيذية للاتحاد.

ثانيا: الجلسة الختامية للجمعية العامة للاتحاد

أ - اعتماد قرار حول الديمقراطية في العصر الرقمي

اعتمدت الجمعية مشروع القرار المقدم من اللجنة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان حول الديمقراطية في العصر الرقمي، تضمن معايير جديدة لحماية الديمقراطية والحريات الرقمية في عصر مراقبة الجمهور.وحث هذا القرار البرلمانات على مراجعة القوانين الوطنية لمنع اعتراض وجمع وتحليل وتخزين بيانات شخصية دون الحصول على موافقة مسبقة من الأفراد المعنيين أو على أمر قضائي صالح.

وشدد على ضرورة اتساق حماية الخصوصية مع الحدود المحلية والدولية؛ ودعيت البرلمانات إلى ضمان عدم انتهاك القوانين الوطنية لاتفاقات تبادل البيانات المبرمة مع دول أجنبية أو شركات متعددة القوميات.

وركز القرار المؤلف من ٢٥ بنداً على أهمية الموازنة بين الأمن القومي والحريات الفردية لضمان أن التدابير المتخذة باسم الأمن القومي ومكافحة الإرهاب لا تقوض الديمقراطية أو تمس بحقوق الإنسان.

وحث البرلمانات على أن تحظر التشريعات الوطنية محاولات تقويض الأصوات الديمقراطية على الإنترنت، بما فيها أصوات الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، من خلال السجن أو الرقابة أو القرصنة أو أية وسيلة قمع أخرى. ويوصى أيضاً بوضع قوانين متسقة وشاملة لحماية المبلغين عن المخالفات تماشياً مع المعايير الدولية.

ب- اعتماد بيان حول تحديد التدابير البرلمانية الممكنة لتصبح الهجرة أكثر عدلاً وعقلانية وإنسانية في ضوء أزمة الهجرة العالمية وأزمة اللاجئين؛ فقد حددت مجموعة من التدابير التي يمكن للنواب اتخاذها لحماية النواب وتعظيم الاستفادة من إمكانات أقدم الظواهر البشرية في العالم.

وأعلن الاتحاد في هذا البيان التزامه بالعمل على التصديق على مختلف المعاهدات الدولية التي تحمي حقوق المهاجرين واللاجئين. وشجّع على معالجة الثغرات ومواضع الغموض التشريعية العالمية والوطنية التي تشمل تحمل المسؤولية عن إيجاد وإنقاذ المنكوبين في البحار وسنّ قوانين بشأن تحمل المسؤولية عن الفارين من الكوارث البيئية. وحدد مجموعة من التدابير الواسعة النطاق منها مراجعة القوانين الوطنية لضمان النفاذ إلى الخدمات الأساسية لجميع المهاجرين واللاجئين بغض النظر عن وضعهم، وتنظيم القطاع غير الرسمي وبخاصة توظيف العمال المهاجرين من ذوي المهارات المتدنية، وتعزيز قنوات الهجرة الآمنة والمنتظمة.

٦- اعتماد مشروع الموضوع القادم للجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان حول : ضمان الإجراءات القانونية والسياسية للمشاركة والمساواة بين الرجل والمرأة وبدون أي تدخلات.

٧- اعتماد تقرير لجنة السلام والأمن وموضوعه الحاجة إلى تعزيز التعاون العالمي ضد تهديد الديمقراطية والحقوق الفردية.

٨- اعتماد تقرير لجنة التنمية والتجارة حول التغيرات المناخية، وضمان حماية التراث العالمي والإرث الثقافي من التدمير من التهديد للتراث الثقافي الإنساني المادي وغير المادي.

تقرير حول مشاركة وفد المجلس في اجتماعات اللجان التابعة للجمعية البرلمانية الأسيوية

إعداد: عمر حمايل – عضو الوفد



شارك وفد برلماني فلسطيني برئاسة نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الأب قسطنطين قرمش وعضوية زهير صندوقة وعمر حمايل في اجتماعات اللجنة الثقافية والشؤون الاجتماعية والمجلس التنفيذي للجمعية البرلمانية الأسيوية يومي ٢-٢٠١٥/١١/٣ في العاصمة الإيرانية طهران، بمشاركة ١٨ وفداً برلمانياً أعضاء في الجمعية.

وبعد مناقشات على مدار يومين، اعتمد المجلس التنفيذي للجمعية البرلمانية الأسيوية ١٨ قرارا تتعلق بالقضايا والتطورات السياسية في القارة الأسيوية، إلى جانب قضايا الثقافة والاقتصاد والتنمية وتكنولوجيا المعلومات، وناقشت أيضا إنشاء البرلمان الأسيوي وضرورة البت فيه خلال الدورة القادمة للجمعية التي ستعقد في كمبوديا أوائل ديسمبر القادم.

اليوم الأول: الاثنين: ٢٠١٥/١١/٢

اجتماع اللجنة الثقافية والشؤون الاجتماعية:

١- جلسة الافتتاح

افتتح الجلسة النائب الأول لرئيس مجلس الشورى الإيراني السيد أبو ترابي، بحضور ممثلين عن ١٨ برلمانا في آسيا، وعرض في كلمته الافتتاحية لمجمل القضايا التي ستناقشها اللجنة الثقافية، إلى جانب التطورات السياسية في قارة آسيا، ودور البرلمانات الآسيوية في التعامل معها، وتطرق للعنف والإرهاب والقتل وغياب الأمن في القارة الآسيوية خاصة في فلسطين والعراق وسوريا وأفغانستان والبحرين واليمن.

وحول فلسطين قال أبو ترابي: إننا نواجه الانتفاضة الثالثة، وغضب الشباب من الجرائم الإسرائيلية للدفاع عن الحقوق السياسية والشرعية ليعيشوا في دولتهم المستقلة، كما تطرق للأحداث في المسجد الأقصى وعمليات القتل الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، إلى جانب ضرورة مقاومة إرهاب الدولة الإسرائيلية. مضيفا أن أمريكا وراء كل غياب للأمن والإرهاب في المنطقة من خلال استمرار دعمها لإسرائيل ما نتج عن ذلك مجازر ومذابح ضد الشعب الفلسطيني.

كما اشتملت جلسة الافتتاح كلمة لممثل رئيس الجمعية البرلمانية الآسيوية السيد تانغير خان والذي أشار إلى أهمية مواجهة التحديات في قارة آسيا خاصة تحقيق السلام والتطور والتنمية المستدامة، وتحقيق الأمن، وتحقيق هدف الوصول إلى إنشاء برلمان آسيا.

٢- اعتماد مشاريع القرارات

بعد إقرار جدول أعمال اللجنة، ناقش الأعضاء مجموعة من مشاريع القرارات وعددهما عشرة، من أبرزها: مشروع قرار بشأن تدابير لتعزيز التنوع الثقافي وحماية التراث الثقافي في آسيا و مشروع آخر حول محاربة تهريب التراث الثقافي من القارة الآسيوية، وقد تضمن هذا القرار ٧ فقرات حول الاعتداءات الإسرائيلية خاصة ضد المسجد الأقصى، الى جانب إدانة جرائم الحرب الإسرائيلية في فلسطين، إلى جانب قرار بشأن اللجنة الخاصة بالنساء البرلمانيات في آسيا والذي استنكر وأدان ما تتعرض له المرأة الفلسطينية من اعتداءات وإرهاب من الاحتلال الإسرائيلي.

وحول هذا الموضوع، قدم الأخ زهير صندوقة عضو الوفد مداخلة طالب فيها بتضمين مشروع القرار بما يشمل آخر التطورات على الساحة الفلسطينية، خاصة ما يواجهه الشعب الفلسطيني هذه الأيام من إرهاب داعشي إسرائيلي امتدادا لما اقترفته من جرائم وإرهاب على مدى ٦٧ عاما من الاحتلال، فإسرائيل هجرتنا من

أرضنا ودمرت ثقافتنا وإرثنا الثقافي، وأضاف أن هذه المرحلة تشهد إرهاباً واعتداءات على المسجد الأقصى إلى جانب محاولاتها لتقسيمه زمانيا ومكانيا، ولكن الشعب الفلسطيني هب ضد الاحتلال وعدوانه على الإرث الثقافي والديني وعلى الأرض الفلسطينية وقتل الناس وإعدامهم، مشددا أننا بحاجة للأفعال ولا للأقوال فقط، ويجب التأكيد على حماية هذا الإرث واستنكار ما تقوم به إسرائيل بحق المسجد الأقصى، لأنه يشكل رمزاً عربياً دينياً عالمياً .

كما اعتمدت اللجنة الثقافية قرارات حول التكنولوجيا والعولمة، والعدالة الصحية في آسيا، وحماية حقوق العمال المهاجرين من آسيا خاصة العمال الذين يتوجهون من آسيا إلى أوروبا.

واعتمدت قراراً حول دور البرلمانات الآسيوية في مكافحة الفساد في آسيا وإنشاء فريق آسيوي برلماني لمكافحة الفساد، إلى جانب قرار لتعزيز الحوار بين الأديان في العالم، وقرار حول مكافحة تهريب المخدرات في آسيا.

كما قررت اللجنة تشكيل فريق عمل من برلمانات آسيا لدراسة إنشاء البرلمان الآسيوي، على أن يقدم توصياته إلى الجمعية القادمة التي ستعقد في كمبوديا بداية شهر ديسمبر القادم.

اليوم الثاني: الثلاثاء ٢٠١٥/١١/٣

اجتماع المجلس التنفيذي للجمعية البرلمانية الآسيوية

كانت المهمة الرئيسية للاجتماع مناقشة واعتماد ١٨ قرارا قدمتها اللجان الثلاث (الاقتصادية، الثقافية، السياسية) ووضع آليات لتنفيذها وتقديمها للجمعية العامة التي ستنعقد في كمبوديا لاعتمادها بشكل نهائي.

وفي هذا الإطار، أعاد عضو الوفد الفلسطيني زهير صندوقة الطلب في مداخلة أمام الاجتماع بتضمين التطورات الحالية في القدس وفي كل فلسطين عامة في مشاريع القرارات ذات العلاقة بعمل اللجنتين السياسية والثقافية. وفعلا تم تقديم فقرة باسم الوفد الفلسطيني تتضمن كل تلك التطورات، وأكد مقرر اللجنة السياسية انه سيعمل على إضافتها إلى جانب فقرات أخرى تتعلق بفلسطين.

ولدى مناقشة مشاريع قرارات اللجنة الاقتصادية والجزء الخاص بالحفاظ على البيئة والموارد في قارة آسيا طالب عضو الوفد الفلسطيني زهير صندوقة بإدراج الفقرة الخاصة بفلسطين والمتعلقة بإدانة ما تقوم به سلطات الاحتلال من سرقة لمواردنا المائية خاصة ومصادرتها للأراضي لحساب المستوطنات، إلى جانب قيامها بتقطيع الأشجار وتهديم وتخريب المزروعات، ودفن النفايات السامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مشيرا إلى أن الجمعية العامة كانت قد أخذت قراراً بهذا الشأن خلال انعقادها العام الماضي في لاهور، ولكن تم حذفها من مشروع القرار المقدم لنا خلال هذه الاجتماع، لذلك نطالب بإعادة تضمينها للقرار أعلاه.

وبعد الانتهاء من الاجتماع، قدمت فلسطين من خلال عضو الوفد زهير صندوقة وبناء على طلب من الجانب الإيراني مقترحا بخصوص الأمين العام للجمعية وهو السيد نجاد حسنانين وهو من إيران، نظرا لعدم قدرته على القيام بمهامه بسبب اعتلال صحته، ويقضي المقترح بأن يبقى السيد حسنانين أميناً عاما للجمعية حتى اجتماع كمبوديا، وفي كمبوديا يأتي الوفد الإيراني بمرشح جديد لهذا المنصب بديلاً للسيد حسنانين، وتمت التثنية على ذلك من ممثلي وفدي سوريا ولبنان.

وتضمنت القرارات التي ناقشتها لجان الثقافة والاقتصاد والشؤون السياسية واعتمدها المجلس التنفيذي، والتي تمت الموافقة عليها بالإجماع فقرات متعددة تتعلق بفلسطين كما يلي:

١- أن الهبة الجماهيرية الفلسطينية الحالية جاءت ردا على الانتهاكات والإجراءات الصارخة والقاسية والمتمثلة في إحراق الأطفال الفلسطينيين حتى الموت وعائلاتهم من قبل قوات الاحتلال والمستوطنين.

٢- أن ردة الفعل الفلسطينية جاءت أيضا ردا على الاقتحامات اليومية للمسجد الأقصى المبارك من قبل المستوطنين والمتطرفين وبرلمانيين ووزراء إسرائيليين بحماية قوات الاحتلال، مع عدم السماح للمصلين المسلمين من الوصول إلى المسجد الأقصى المبارك وتحديد ساعات معينة وباشتراطات أعمار معينة، واستخدام القوة المفرطة ضد المحتجين الفلسطينيين، فضلا عن الإعدامات الميدانية للشباب الصغار.

٣- أن العمليات العسكرية الإسرائيلية المباشرة والمتكررة والتي تستهدف المناطق السكنية والمدارس والمساجد والمستشفيات في الأراضي الفلسطينية المحتلة تشكل تهديدا وخطرا على السلام والأمن، وتسببت في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وهي ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وتشكل قضية أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأمام المحكمة الجنائية الدولية.

٤- اعتبرت أن الجرائم الفظيعة التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة أدت إلى عواقب إنسانية واقتصادية واجتماعية وثقافية وخيمة وأدت إلى تقويض الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة.

٥- أدانت اللجنة السياسية بأشد العبارات استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات في تحد للقانون الدولي، وفرضها لإجراءات عنصرية وعنيفة متطرِّفة، إلى جانب استمرارها في المصادرة غير القانونية وغير المشروعة للممتلكات والأراضي الفلسطينية، وفرضها للعقوبات الجماعية وغير المتناسبة ضد أبناء الشعب الفلسطيني وهدم منازلهم وحرمانهم من الحقوق الاجتماعية، فضلا عن السجن غير القانوني لعدد من البرلمانيين والمواطنين الفلسطينيين الآخرين. واعتبر قرار اللجنة السياسية أن احتلال إسرائيل بشكل غير قانوني لأراضي دولة فلسطين واستهداف السكان المدنيين؛ مباشرة وعمدا ومهاجمة الأماكن العامة مثل المدارس والمستشفيات والمساجد، يمثل كل ذلك جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

٦- دعت اللجنة السياسية في قرارها المجتمع الدولي للوفاء بتعهداته ووعوده لإعادة بناء البنية التحتية في غزة التي دمرتها القوات الإسرائيلية في حربها الأخيرة، وطالبت بالضغط على دولة



الاحتلال لإزالة العقبات التي تعيق نقل الاحتياجات الضرورية لمساعدة السكان في قطاع غزة.

٧- أدانت اللجنة الثقافية في الجمعية البرلمانية الآسيوية في العديد من قراراتها ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي من انتهاكات ضد الأماكن المقدسة في فلسطين والمسجد الأقصى ومدينة القدس بشكل خاص.

٨- وأكدت أن ما تقوم إسرائيل من انتهاكات جسيمة ضد حرمة المسجد الأقصى المبارك، وخاصة عمليات الاقتحام من المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين واليمين المتطرف تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلية في الحرم القدسي الشريف أدى إلى رد فعل شعبي فلسطيني مقاوم ضد هذه الانتهاكات ما زاد من حدة العنف والتوتر.

٩- وأعربت عن القلق البالغ فيما يتعلق بالمخططات الإسرائيلية للتقسيم المكاني والزماني للحرم القدسي الشريف، والتي تهدد الوضع التاريخي القائم في هذا المكان المقدس، داعية إسرائيل إلى عدم تغيير هذا الوضع القائم في مدينة القدس.

١٠- أدانت محاولات إسرائيل لتغيير التراث الديني والثقافي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في القدس، بما في ذلك ممارسات استفزازية تنتهك حرمة الوضع الراهن للمسجد الأقصى المبارك، إلى جانب استمرار الحفريات الخطيرة تحت المسجد الأقصى ومحيطه.

١١- أدانت قيام حكومة الاحتلال الإسرائيلي فرض التغييرات في المناهج التعليمية في المدارس الفلسطينية في القدس، وتغيير الأسماء الأصلية من الأماكن إلى أسماء يهودية بالإشارة إلى ما يسمى «قائمة التراث اليهودي» وعدم احترام المقدسات والآثار الإسلامية والمسيحية.

١٢- أكدت اللجنة الثقافية والشؤون الاجتماعية أيضاً في قرارها على دعمها لنضال المرأة الفلسطينية، وإدانتها لما تتعرض له النساء الفلسطينيات من انتهاكات تحت الاحتلال الإسرائيلي، داعية إلى التضامن معها خاصة في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها الأراضي الفلسطينية.

١٣- طالب الوفد الفلسطيني بإضافة فقرات إلى قرار اللجنة الاقتصادية والشؤون البيئية حول إدانة ما تقوم به إسرائيل من اعتداءات على الموارد الفلسطينية خاصة قطاع المياه الفلسطيني، إلى جانب عمليات قطع الأشجار وتدمير المزروعات والأشجار لصالح المشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي، إلى جانب تلوثيها للبيئة الفلسطينية من خلال دفن النفايات السامة في أراضي الدولة الفلسطينية

فلسطين تشارك في مؤتمر برلماني متوسطي في إيطاليا

شارك عضو المجلس الوطني الفلسطيني ونائب رئيس اللجنة الدائمة في الجمعية البرلمانية المتوسطية بلال قاسم، في المؤتمر المنعقد في مدينه فلورنسا الإيطالية بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٥، تحت عنوان 'نماذج جديدة للتعاون الأورومتوسطي بعد عشرين عاماً من إعلان برشلونة› .

وأكد قاسم خلال المؤتمر ضرورة تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و١٢ دولة من جنوب المتوسط، من أجل خلق فضاء مشترك للعيش بسلام واستقرار وازدهار، وقال إن على هذه الدورة مهمات ذات أولوية فيما يتعلق بالاقتصاد وتحقيق منطقه التجارة الحرة.

وعلى صعيد الهجرة والمهاجرين، أكد قاسم أن ظاهرة اللاجئين تستحق الاهتمام وتتطلب نهجاً جديداً ومباشراً على أساس التضامن بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والتي يجب أن تذهب أبعد من مجرد دعم أو إنقاذ نظام دبلن.

وشدد على دور البرلمانيين من أجل تحقيق السلام والاستقرار في منطقه البحر المتوسط، حيث أن هناك ضرورة ملحة من أجل التنسيق لإقامة السلام المستند إلى حل الدولتين الذي يتضمن إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ وفق قرارات الشرعية الدولية.

وخلال النقاشات، أكد قاسم أن الهبة الشعبية في الأرض الفلسطينية المحتلة وخاصة في القدس، ما هي إلا الرد الطبيعي على ممارسات المستوطنين المتطرفين ودعم حكومة اليمين المتطرف لهم.

التأثير السياسي والاقتصادي لحملة المقاطعة الدولية ضد إسرائيل

د.تيسير الحوراني
باحث سياسي

بينما تتسع دائرة الصراع المستمر بين الشعب الفلسطيني الساعي إلى التحرر والاستقلال وبين سلطات الاحتلال الإسرائيلية التي انتبهت في وقت مبكر إلى أهمية الدعاية الإعلامية ومدى تأثيرها على الرأي العام العالمي وبالتحديد الغربي، حتى نجحت في ضمان انحياز شبه كامل لسياساتها .لكن الشعب الفلسطيني والمؤيدين له والناشطين والأكاديميين الدوليين شرعوا في السنوات الأخيرة بتشكيل تيار مضاد يركز على فضح الانتهاكات الفظيعة التي يرتكبها الاحتلال بحق القوانين والمواثيق الدولية كمثل إدامة الاستيطان غير المشروع وتوسيعه والتضييق على الفلسطينيين وإذلالهم واعتقالهم وتعطيل اقتصادهم ومصادرة ممتلكاتهم بل وتصفيتهم جسدياً أيضاً.

تهدف حملة المقاطعة إلى إعادة الإعتبار لنضال الشعب الفلسطيني ضد نظام الفصل العنصري والاحتلال، وتؤسس لحركة تضامن دولي فاعلة تشكل حركة ضاغطة فاعلة ومؤثرة، تبدأ بمقاطعة المنتوجات الإسرائيلية، والعلاقات الأكاديمية والعلمية والبحثية، وتواصل جهودها لوقف التبادل التجاري والصناعي والحظر العسكري مع الاحتلال . بل لا بد من تصعيد الحملة الدولية لمقاطعة إسرائيل وملاحقة قياداتها السياسية والعسكرية والأمنية والجمعيات والشركات والشخصيات والهيئات الداعمة لاستيطانها الإستعماري باعتباره من وجهة نظر القانون الدولي والإنساني جرائم حرب مستمرة، يجب ملاحقة القائمين عليها وداعميها على ما ارتكبوه وما زالوا من جرائم بحق الشعب الفلسطيني ومقدساته.

أتاحت الأمم المتحدة في ميثاقها في المادة "٤١"لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب إتخاذه من التدابير التي تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق التدابير ويجوز من بينها "وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية ... وغيرها من وسائل المواصلات وقفاً جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية " . ومن الجدير بالذكر أن الأمم المتحدة اتخذت تدابير من هذا النوع بحق جنوب إفريقيا بسبب سياسة التمييز العنصري التي انتهجتها، وكذلك قرار مجلس الأمن بفرض مقاطعة اقتصادية شاملة بحق العراق أثناء اجتياحه للكويت عام ١٩٩٠ .

انطلقت حركة مقاطعة إسرائيل تاريخياً عام ٢٠٠٥، وهي إستراتيجية سلمية قائمة على احترام القانون الدولي ومبادىء حقوق الإنسان، وتسعى لعزل إسرائيل محلياً وعربياً ودولياً في شتى المجالات . فالمقاطعة تعني إيقاف التبادل السلعي والخدماتي بشكل كلي أو جزئي مع الطرف المراد مقاطعته، بما يخدم مصالح وأهداف الطرف الداعي للمقاطعة، ويشمل وقف التعامل الاقتصادي والخدماتي بكافة أشكاله وخاصة في أوقات الأزمات بهدف التأثير على الخصم سياسياً أو إضعافه عسكرياً واقتصادياً، وغالباً ما يتم اتخاذ قرار مقاطعة طرف أو أكثر في حالة وقوع الأزمات السياسية أو حتى الحروب أو الاختلافات العقائدية بهدف إحداث الضغط والتأثير على الطرف الآخر بما يخدم المصالح العليا العامة، وليس مصالح بعض أفراد أو مؤسسات .إن هذه الثقافة والسلوك الذي بدأ في الرواج والانتشار جعل إسرائيل تستشعر بأن المقاطعة خطر داهم يتطلب امتلاك أدوات غير الأداة العسكرية التي تتبجح بها .

إن هذا الشكل من المقاومة الشعبية لن يحقق هدفه دون اعتباره جزءاً من إستراتيجية وطنية شاملة، يتوفر لها الأساس السياسي والتنظيمي لدعم هذا الشكل من المقاومة والكفاح ضد الاحتلال الاستيطاني، وكلما كانت حملة المقاطعة تقدم رؤية ورسالة أكثر تنظيماً وإنتشاراً وتؤسس لتراكم منظم وواع لعملية المقاطعة كلما كان بامكانها تحقيق استعادة ثقافة المقاومة الشعبية الواسعة التي يشارك فيها وينخرط ليس فقط الشعب الفلسطيني بل ومؤسساته الرسمية .هذه المقاطعة ستؤدي حتماً إلى تعزيز حماية الاقتصاد الوطني ودعم المنتوجات الوطنية وتمكينها ،أضف إلى هذا، تحقيق الهدف الرئيسي وهو العمل على تحويل الاحتلال لمشروع خاسر ومرهق وذلك من خلال عملية تراكمية تصاعدية تصل إلى هزة اقتصادية كبرى في إسرائيل. وخصوصاً أنها تبيع منتجاتها الإسرائيلية في السوق المحلية الفلسطينية بقيمة تزيد على ٤ مليارات دولار سنوياً ،علاوة على الاستثمار في المستوطنات والأغوار والعائدات الضريبية، حيث إن عائدات حكومة الاحتلال من الاستثمار في الأغوار تقارب مليار دولار سنوياً، كما أن الاستثمار في المستوطنات في المناطق المحتلة يزيد عن ١٥٪ من الناتج القومي لحكومة الاحتلال، هذا دون احتساب عائدات السياحة والأبحاث وغيرها من الاستثمارات في المناطق المحتلة .

في العقد الأخير حصل، في الساحة الفلسطينية، تغير إستراتيجي لافت يتمثل في اعتماد اللغة الدولية من خلال التعويل

1. END OCCUPATION
2. END APARTHEID
3. REFUGEES' RIGHT OF RETURN
BDS MOVEMENT
FREEDOM JUSTICE EQUALITY

على الدبلوماسية والقانون الدولي ممثلاً بهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها والمواثيق والمعاهدات المتعلقة بالمناطق المحتلة والمدنيين وحق تقرير المصير وما إلى ذلك، في هذا الملعب لا تستطيع إسرائيل مجاراة الفلسطينين لأن خطابهم في هذه الحالة مشتق من القانون الدولي واللغة المتعارف عليها عالمياً .

إن تجاوز العمل العسكري في السياسة الفلسطينية ليس تغيراً شكلياً أو تفريطاً كما يرى البعض، بل هو ما يسد الباب تلو الباب في وجه إسرائيل لانه خيار يحاصرها في ملعب لا تجيد اللعب فيه كما في ميدان الحرب .بالفعل إن الدبلوماسية الإسرائيلية في أوقات التهدئة ضعيفة ولا حجج لها، بل إن شيوع الاستخدام الفلسطيني لما يسمى باللغة الدولية يعني بقاء إسرائيل خارجها بمعنى عصيان المواثيق والمعاهدات ولغة السلم والتسوية وهو ما يستقدم عليها غضب وانزعاج كل الذين دعموا العملية التفاوضية .

سيُحسن الفلسطينيون لو واصلوا السير في هذا النهج اللاعنفي وفي تحشيد الرأي العالم العالمي في الهيئات والمحافل الدولية لمناصرة الحق الفلسطيني من باب الممكن دولياً، وعلى اساس التسوية كخيار إستراتيجي . وسيُحسنون صنعاً لو واصلت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية جهودها لتكريس مقاطعة إسرائيل اقتصادياً وثقافياً وفنياً وأكاديمياً وما إلى ذلك . تقديرنا أن المناخ العالمي لن يطيق احتلالاً في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، والمقاطعة في هذا الحالة هي ضربات موجعه لشرعية إسرائيل وسياساتها وضربة موجعه أكثر في المستقبل لاقتصَادها الذي أظهر تباطؤاً في السنة الأخيرة .

إن الاتجاه العالمي المتنامي لمقاطعة ومعاقبة الدولة العبرية لسياساتها العنصرية والاحتلالية والنجاح المتزايد للحملة الدولية لفرض العقوبات عليها لكونها دولة احتلال واستيطان دفعت نتنياهو للقول مع افتتاح جلسة حكومته : "نحن الآن في أوج هجوم منظم لتصعيد حملة مقاطعة دولية ضدنا ،وللمس بحق جيشنا في الدفاع عن مواطني دولتنا" ،ووصف ذلك "بمصدر خطر كبير على الدولة اليهودية وهاجم بشدة ما أسماه محاولات "شيطنة إسرائيل " في العالم، وأعلن أن حكومته ستقود حملة مضادة عنوانها الحرب على المقاطعة ضد إسرائيل، بالتعاون مع منظمات وجاليات يهودية داعمة لإسرائيل، ووعد برصد ١٠٠ مليون شيكل على الأقل لهذه الحملة ."

كشفت صحيفة هارتس الإسرائيلية أن الدولة العبرية فشلت في مساعيها واتصالاتها الدبلوماسية المكثفة في منع أو تأجيل إصدار القرار الأوروبي بوضع علامات تميز المنتجات المصنعة في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس والجولان المحتلة . إن عدم قدرة إسرائيل على وقف القرار الأوروبي يعود إلى غياب ثقة عواصم صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بالحكومة الإسرائيلية الحالية .

وفي صحيفة "كالكاليست "، رأى الكاتب داني روبنشتاين القرار تعزيزاً لحركة المقاطعة الدولية ضد إسرائيل، وهو ما يُعرض الاقتصاد الإسرائيلي للخطر، في ضوء أن القرار الأوروبي سياسي بامتياز، رغم أن آثاره الاقتصادية ليست أقل خطورة، وقد تكون الخطوة الأولى في سلسلة إجراءات تترك نتائجها السلبية على الاقتصاد الإسرائيلي برمته . وأضاف قائلاً " إن القرار الأوروبي بجانب أبعاده الاقتصادية السيئة على إسرائيل، يعلن في نصه الأساسي أنه لا يعترف بالسيادة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، بغض النظر عن سريان القانون الإسرائيلي عليها، وأن هناك جهوداً أوروبية في الإطار القانوني ترمي إلى إجراء تعديلات قانونية لتثبيت هذا الموقف الجديد، بموافقة الدول ال٢٨ المنضوية تحت لواء الاتحاد الأوروبي .

كما أعلنت شركة التأمين العملاقة في النرويج، أنها قررت سحب استثماراتها من شركتي "هايدلبرغ سيميت" و"سيمكس" بسبب أنهما يتعاونان مع شركات إسرائيلية لتشغيل كسارات في الضفة الغربية، ويستغلان بذلك موارد طبيعية من مناطق محتلة بصورة مخالفة لمعاهدة جنيف .

هذا بالإضافة إلى الزوبعة الإعلامية والسياسية التي أثارها تهديد شركة أورانج الفرنسية بفسخ عقدها مع شركة الاتصالات الإسرائيلية قبل أن تتراجع أورانج عن هذا التهديد تحت وطأة ضغوطات هائلة . كما أُجبرت شركة "فيوليا" الفرنسية العملاقة على بيع معظم أعمالها في إسرائيل بعد خسارتها لعقود بمليارات الدولارات جراء حملة المقاطعة ضدها حول العالم .





القضية لا تتعلق فقط بمقاطعة اقتصادية، بل وصلت إلى مقاطعة أكاديمية لن تتوقعها إسرائيل . فحين التقى الرئيس الإسرائيلي ريفلين رؤساء الجامعات في مكتبه، عرضوا عليه مخاطر مقاطعة إسرائيل أكاديمياً ووضعوه في صورة الأوضاع القائمة، وحذروا من أن الحديث يدور حول كارثة اقتصادية وعلمية، وطالب رؤساء الجامعات باعطاء موضوع المقاطعة أهمية قصوى ووضعه على رأس سلم الاهتمامات، موضحين أن مجلات الأبحاث ترفض نشر الأبحاث الإسرائيلية، كما ويرفض محاضرون غربيون المشاركة في مؤتمرات إسرائيلية، بل وترفض شركات دولية التعاون مع باحثين إسرائيليين .كما تحدثوا عن المظاهرات التي تجتاح الجامعات في الولايات المتحدة وأوروبا وحملات تقودها منظمات طلابية لمقاطعة الأكاديمية الإسرائيلية .

وأضافوا أنه في السنتين الأخيرتين، اتخذ العديد من المؤسسات الأكاديمية قرارت بمقاطعة إسرائيل، بينها جمعية دراسات الشرق الأوسط الأمريكية، جمعية باحثي الأنثربولوجيا الأمريكية، منظمات طلابية وأساتذة جامعات في كاليفورنيا وكندا، جمعية دراسات أمريكا التي اكدت أن إسرائيل تخالف القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، ولفتت الجمعية النظر بقوة إلى أن مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية طرف في سياسات الدولة التي تخرق حقوق الإنسان .

أما الكابوس الحقيقي لإسرائيل فهو يتعدى البعدين الاقتصادي والأكاديمي على أهميتهما، وهو الشق السياسي والدعائي لملف المقاطعة الدولية، فاسرائيل ترى أن السر في قوتها وتفوقها هو تعاطف العالم معها، من خلال ترويجها لمنظومتها الديمقراطية والأخلاقية، وترى في المقاطعة الدولية سلاحاً فاعلاً يعريها من هذه القوة ومن عناصر تفوقها . كما أنها تجد في المقاطعة التي تتنامى بشكل واسع خطراً كبيراً عليها، وخصوصاً بأنها تنسجم مع توجهات عالمية وأوروبية بعزل إسرائيل سياسياً . إن موضوع العزلة السياسية لم يعد يقتصر على أوروبا بل وصل إلى الولايات المتحدة، الحليف الإستراتيجي للدولة العبرية، حيث صرح الرئيس الأمريكي بأنه لم يعد بمقدور بلاده الإستمرار بالدفاع عن إسرائيل في مجلس الأمن، أضف إلى ذلك بروز تيار داخل الجامعات الأمريكية يتنامى باتجاه مقاطعة الجامعات الإسرائيلية .

تحاول إسرائيل جاهدة، إحباط الحملة الدولية ضدها وتصويرها بأنها هجوم على السامية، وفي هذا السياق أكد المعسكر " الصهيوني " أن المقاطعة فقط تنبع من فكرة معاداة السامية ولا تسعى للسلام بل هي كارهة لإسرائيل .

يحذر الباحث الإسرائيلي بن درور "بأن معركة المقاطعة وعزل إسرائيل هي فعلياً معركة تدور بالأساس على الوعي لا على الناحية المالية " ويضيف بن درور قائلاً " هذه ليست انتقادات بل عمليات شيطنة لإسرائيل " .

إن هذه المقاطعة، في جوهرها، تعتبر إنجازاً وضربةً قوية لمساعي إسرائيل التي تحاول تصويرها بأنها امتداد للعداء لها ولليهود كجزء من العداء للسامية، ان أكثر ما تخشاه الدولة الصهيونية اليوم هو تزايد وتصاعد ممارسات المقاطعة لها في العالم في مجالات الاقتصاد والثقافة والتعليم، ومن نزع شرعية وجودها وليس شجب ممارساتها أو انتقاد احتلالها واستيطانها فحسب . بالفعل إنها معركة تدور على الوعي .

هناك مخاوف متنامية داخل إسرائيل من أنها تواجه عزلة دولية مثل تلك التي كانت تواجهها جنوب إفريقيا، حيث تشعر بالغضب الشديد في أي تلميح بالمقارنة بينها وبين نظام الفصل العنصري السائد في جنوب إفريقيا . إن التأثير السياسي لحملة المقاطعة هائل إذ أنه يرسل إشارات إلى هذا النظام العنصري بأنه ليس جزءاً من الأسرة الدولية الجديدة بالإحترام .



الاتحاد الأوروبي يقرر رسميا وضع ملصقات لتمييز منتجات المستوطنات

أقر الاتحاد الأوروبي بتاريخ ١١-١١-٢٠١٥، وضع ملصقات لتمييز المنتجات القادمة من المستوطنات الإسرائيلية.وتم تبني القرار الذي أرجئ مرات عدة وتعارضه إسرائيل بشدة في اجتماع للمفوضين الأوروبيين في بروكسل.

وأفاد بيان رسمي بأن المفوضية الأوروبية طلبت من الدول الـ٢٨ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البدء بوضع ملصقات لتمييز المنتجات القادمة من المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧.

وقال مسؤول في الاتحاد الأوروبي إن المفوضية الأوروبية "أقرت صباح اليوم التنويه التفسيري للإشارة إلى منشأ السلع الواردة من الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ يونيو ١٩٦٧".

ورحب المتحدث باسم حركة "فتح" في اوروبا جمال نزال، بدمغ بضائع المستوطنات وقال: نرحب بهذه الخطوة وهي الثانية منذ ٢٠١٤ تاريخ بدء وقف تعامل أوروبا مع الاعمال البحثية في المستوطنات الإسرائيلية في أراضي دولة فلسطين المحتلة.

وأضاف: نتطلع أن يكون الحظر الشامل لدخول بضائع المستوطنات هو الخطوة المقبلة في هذا الاتجاه، باعتبار المستوطنات غير شرعية وجريمة حرب تسبب الأذى الخطير على كل مناحي حياة الشعب الفلسطيني

ورحبت وزيرة الاقتصاد الوطني عبير عودة، بقرار مفوضية الاتحاد الأوروبي بوضع علامات على منتجات المستوطنات الإسرائيلية والذي اعتبرته خطوة بالاتجاه الصحيح في نزع الشرعية عن منتجات المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأرض الفلسطينية داخل حدود عام ١٩٦٧.

ودعت الوزيرة عودة الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة الإسراع في تطبيق هذا القرار بحيث يكون الملصق المراد وسم المنتجات واضحاً للمستهلك الأوروبي.

وأضافت عودة "سنكثف من جهودنا وتحركنا الدولي بشان حظر دخول منتجات المستوطنات لأسواق بلدان العالم، وتجيير المواقف الدولية لصالح الاقتصاد الوطني الذي يخسر ما يقارب ٣,٤ مليارات دولار أمريكي سنوياً وفق تقرير للبنك الدولي نتيجة حرمان إسرائيل للفلسطينيين من الوصول إلى المناطق المسماة (ج).

وكان الرئيس محمود عباس صادق في ٢٦ نيسان ٢٠١٠ على قانون لحظر ومكافحة منتجات وخدمات المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية، وإحلال المنتجات الوطنية محلها؛ دعماً للاقتصاد الوطني الفلسطيني، ولتوفير فرص تسويقية أفضل للسلع والبضائع الفلسطينية.

وتشير التقديرات إلى وجود نحو ٢٥٠ مصنعًا في شتّى مجالات الإنتاج؛ فضلا عن ما يقارب ٣٠٠٠ منشأة أخرى، من مزارع وشركات ومحلات تجارية متنوعة؛ فالمستوطنات تنتج أكثر من ١٤٦ علامة تجارية في كافة القطاعات الإنتاجية؛ منها نحو ٤٠ علامة تجارية غذائية، وقرابة ٥٠ علامة تجارية منزلية، ونحو ٥٦ علامة تجارية، لمنتجات وصناعات متنوعة.

ومن الجدير ذكره ان طواقم وزارة الاقتصاد الوطني وبالتعاون مع طواقم الضابطة الجمركية والجهات المختصة الأخرى أتلفت ما قيمته ٦٠ مليون شيقل من منتجات وسلع المستوطنات الإسرائيلية على مدار السنوات الخمس الماضية.

وأثار إقرار مفوضية الاتحاد الأوروبي بوضع علامات على منتجات المستوطنات، ردود فعل غاضبة في إسرائيل.

واتهمت وزارة الخارجية الإسرائيلية الاتحاد الأوروبي بأنه اتخذ قرارا سياسيا معاديا لإسرائيل، وتم استدعاء سفير الاتحاد الأوروبي لارس فابورغ، لتوبيخه في الخارجية الإسرائيلية.

وأصدرت الخارجية الإسرائيلية بيانا نددت فيه بالقرار الأوروبي، مدعية أن القرار يمس بالمفاوضات مع الفلسطينيين الذين سيتخذون الآن موقفا أكثر تطرفا ضد إسرائيل في أعقاب القرار.

وقالت وزير القضاء الإسرائيلي ايليت شاكيد، إن القرار معاد لإسرائيل ولليهود، وإنها ستفحص إمكانية اتخاذ خطوات قضائيةً ضد الاتحاد الأوروبي.

يأتي ذلك بعد ساعات من إقرار مفوضية الاتحاد اليوم الأربعاء فرض وضع علامات على منتجات المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وهضبة الجولان السورية المحتلة، بما يقضي بعدم كتابة عبارة 'إنتاج إسرائيل' كما كان يتم حتى الآن.

من جانبه، رحّب رئيس المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار 'بكدار' محمد اشتية، بمصادقة المفوضية الأوروبية اليوم على التعليمات التوجيهية بوسم المنتجات المصنوعة في المستوطنات الإسرائيلية، في الأسواق الأوروبية.

وقال اشتية إن هذه إحدى أهم الخطوات العملية العادلة التي اتخذها العالم تجاه القضية الفلسطينية، بتطبيق ما قضت به محكمة العدل الدولية منذ ١١ عاما بعدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي الضفة الغربية والقدس والجولان، وبضرورة اتخاذ موقف منها.

ودعا لمزيد من الخطوات ضد الاستيطان، موضحا أن الاقتصاد الإسرائيلي والاستيطان مترابطان، والضغط الاقتصادي سيرفع تكلفة الاحتلال على إسرائيل وسيجبرها على إنهائه.

وأوضح أن إسرائيل تصدر بضائع بحوالي ١٥ مليار دولار لأوروبا، جزء منها انتج في المستوطنات التي تضم ٢٥٠ مصنعا وثلاثة آلاف منشأة أخرى من مزارع وشركات، وفي عام ٢٠١٣ صدرت مستوطنات الغور لوحدها ما قيمته حوالي ٢٦١ مليون دولار.

وردا على الادعاءات الإسرائيلية بأن مقاطعة أوروبا للمنتجات القادمة من المستوطنات سيضر بالعمال الفلسطينيين، قال اشتية إن العامل الفلسطيني يعامل بالمستوطنة بشكل غير إنساني وتسرق حقوقه، لكنه مجبر للعمل لأن إسرائيل استولت على أرضه مصدر رزقه لتبني عليها المستوطنة.



ما هي حركة BDS؟



هي الحركة العالمية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها حتى تنصاع اسرائيل للقانون الدولي بالكامل وتلتزم بحقوق الشعب الفلسطيني. تعرف عالمياً بحركة Boycott Divestment and Sanctions أو اختصارا، "BDS".

انطلقت الحركة عام ٢٠٠٥ استجابة لنداء مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، أو نداء BDS، الذي أصدرته غالبية من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني. يطالب نداء BDS بتطبيق إجراءات عقابية ضد إسرائيل على شكل المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات حتى تنصاع انصياعاً كاملاً إلى القانون الدولي والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وتحديدا حتى تلتزم بتطبيق ثلاث شروط تمكن الشعب من تقرير مصيره، وهي:

١- إنهاء احتلالها واستعمارها لكل الأراضي العربية بما في ذلك تفكيك الجدار والمستعمرات.

٢- تحقيق المساواة الكاملة لفلسطينيي الـ٤٨

٣- عودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجِّروا منها بموجب قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤

صدر هذا النداء التاريخي في ٩ تموز ٢٠٠٥، أيْ في الذكرى السنوية الأولى لقرار محكمة العدل الدولية في لاهاي بإدانة الجدار الاستعماري بل الاحتلال الإسرائيلي برمّته، وَقَّع عليه أكثر من ١٧٠ من القوى والفعاليات والأحزاب والائتلافات والمؤسسات الفلسطينية في الأرض المحتلة وأراضي الـ٤٨ والشتات ممثلة بذلك غالبية المجتمع المدني الفلسطيني في كافة أماكن تواجده.

في عام ٢٠٠٨، وفي المؤتمر الوطني الأول للBDS، تشكلت اللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، وهي أكبر ائتلاف مجتمع مدني فلسطيني، وهي مرجعية وقيادة حركة BDS العالمية. للمزيد من المعلومات عن اللجنة، اضغط هنا.

تستوحي الحركة عملها من عقد من النضال الفلسطيني بما فيه المقاطعة ومن الدور التاريخي الذي أداه المجتمع الدولي لنصرة شعب جنوب أفريقيا في نضاله ضد نظام نظام الأبارتهايد من خلال أشكال مختلفة من المقاطعة.

أما الإجراءات العقابية التي طالب نداء BDS بتطبيقها فهي:

المقاطعة(Boycott): الامتناع عن شراء البضائع الإسرائيلية والدولية الداعمة لدولة الاحتلال، وإيقاف تداولها في الأسواق المحلية والعالمية، وقطع العلاقات مع الشركات والمؤسسات الإسرائيلية بما فيها الرياضية والأكاديمية والثقافية. للإطلاع على بعض إنجازات الحركة في مجال المقاطعة اضغط هنا.

سحب الاستثمارات(Divestment): سحب التمويل من الشركات الإسرائيلية والشركات الدولية الداعمة لدولة الإحتلال عبر بيع أسهمها والإمتناع عن الاستثمار فيها. للإطلاع على بعض إنجازات الحركة في مجال سحب الاستثمارات، اضغط هنا.

فرض العقوبات(Sanctions): هي اجراءات عقابية تتخذها الحكومات والمؤسسات الرسمية لرفض ممارسات الدولة المقاطَعة ولمحاسبتها والضغط عليها للالتزام بالقانون. للإطلاع على بعض إنجازات الحركة في مجال فرض العقوبات، اضغط هنا.

منذ تأسيسها عام ٢٠٠٥، حققت الحركة العالمية لمقاطعة إسرائيل BDS نجاحات هائلة حتى أصبحت تصنف ب"خطر استراتيجي على اسرائيل.

إجراءات الاتهام أمام المحكمة الجنائية الدولية

إعداد : المحامي خالد عياد



يتولى مكتب المدعي العام بصفة مستقلة المسئولية عن تلقي الإحالات وأية معلومات موثقة عن جرائم تدخل في اختصاص المحكمة، وذلك لدراستها ولغرض الاضطلاع بمهام التحقيق والمقاضاة أمام المحكمة. ولا يجوز لأي عضو من أعضاء المكتب أن يلتمس أية تعليمات من أي مصدر خارجي ولا يجوز له أن يعمل بموجب أي من هذه التعليمات .

كما يتولى المدعي العام رئاسة المكتب والقيام بتنظيم وإدارة المكتب ويقوم بمساعدة المدعي العام نائب مدعي عام واحد أو أكثر يناط بهم الاضطلاع بأي أعمال يكون مطلوباً من المدعي العام الاضطلاع بها بموجب هذا النظام الأساسي، ويكون المدعي العام ونواب المدعي العام من جنسيات مختلفة، ويضطلعون بوظائفهم على أساس التفرغ .

أولا : ــ تحريك الدعوى بقرار من المدعي العام

عندما تتم إحالة القضية إلى المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية سواء عن طريق مجلس الأمن أو الدولة الطرف أو الدولة غير الطرف، يقوم المدعي العام بالمحكمة الجنائية بمباشرة التحقيقات عند التأكد من وجود "أسباب معقولة" للسير في الإجراءات وفقاً للنظام الأساسي (مادة ٥٣ (١)).

وقد يقوم المدعي العام بمباشرة التحقيق من تلقاء نفسه دون الإحالة من إحدى الدول الأطراف، كما يقوم قبل البدء في إجراءات التحقيق بتقديم طلب مدعم بالمستندات المادية للدائرة التمهيدية (مادة ١٥(٢)) والحصول على موافقتها (المادة ١٥(٤)) بأغلبية الأصوات التي لا تقل عن (٢ من واقع ٣ أصوات)، ولا يقوم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بمباشرة التحقيق إلا بعد قيام دائرة الشؤون الخاصة بما قبل المحاكمة بإقرار وجود أساس معقول للشروع في التحقيق وأن الحالة تقع في دائرة اختصاص المحكمة (المادة ١٥ (٤)) وإذا لم تأذن دائرة الشؤون الخاصة بما قبل المحاكمة بإجراء التحقيق جاز للمدعي العام تقديم طلبات أخرى عند ظهور وقائع أو دليل جديد (١٥(٥)) .

ثانيا : ــ قواعد قبول الدعوى

يقضي النظام الأساسي بأن على المدعي العام الحصول على موافقة الغرفة المختصة بالمحكمة عن الأمور السابقة

للمحاكمة، أي دائرة الشؤون الخاصة بما قبل المحاكمة وفقا للمادة (٥٨)، وذلك قبل اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق وقبل إصدار أي من القرارات الماسة بحقوق وحريات المتهمين كأمر القبض.

فيجب على المدعي العام للمحكمة اتخاذ القرارات الأولية المتعلقة بقبول الدعوى وفقا للمادة ١٨ من النظام الأساسي إذا أحيلت إليه دعوى وفقا لهذا النظام وقرر بأن هناك أساسا معقولا لبدء التحقيق، أو باشر التحقيق من تلقاء نفسه استنادا إلى سلطته المتعلقة بالجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة، ولم نجد أن المدعي العام غير ملزم بإجراء التحقيق في حالة الإحالة من مجلس الأمن، إذا لم يجد أسبابا كافية للبدء بإجراء التحقيق في القضية التي تمت احالتها إليه.

وتقرر تلك الدائرة ما إذا كانت هناك أسس معقولة للاعتقاد بأن الشخص المطلوب القبض عليه قد قام بارتكاب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة، فيجب التأكد من التهم الموجهة للشخص عن طريق دائرة الشؤون الخاصة بما قبل المحاكمة وذلك قبل تقديم الشخص للمحاكمة .

لا يمكن أن ينشأ عن هذا التحقيق محاكمة، ما لم يتم اعتماد التهم الجنائية الواردة بأمر الإحالة الصادر من المدعي العام من قبل دائرة الشؤون الخاصة بما قبل المحاكمة المادة (٦١)، حيث تعقد الدائرة التمهيدية جلسة في غضون فترة معقولة من تقديم الشخص إلى المحكمة أو حضوره طواعية أمامها، رهناً بأحكام الفقرة (٢)، لاعتماد التهم التي يعتزم المدعي العام طلب المحاكمة على أساسها وتعقد الجلسة بحضور المدعي العام والشخص المنسوب إليه التهم، هو ومحاميه، وللدائرة التمهيدية أن تعقد بناء على طلب المدعي العام أو بمبادرة منها جلسة في غياب الشخص المنسوب إليه التهم من أجل اعتماد التهم التي يعتزم المدعي العام طلب المحاكمة على أساسها، ويكون ذلك في الحالات الآتية:

أ عندما يكون الشخص قد تنازل عن حقه في الحضور؛ أو
ب عندما يكون الشخص قد قبض عليه ثم فرَ أو لم يعثر عليه، وتكون قد اتخذت كل الخطوات المعقولة لضمان حضور الشخص أمام المحكمة ولإبلاغه بالتهم وبأن جلسة ستعقد لاعتماد تلك التهم .

ثالثا : إجراءات اعتماد التهم قبل المحاكمة

لا يمكن أن تبدأ المحاكمة عن أي تحقيق تطلبه الجهات المعينة وفقا للنظام الأساسي ما لم يتم اعتماد التهم المنسوبة لذلك الشخص والواردة في أوامر الإحالة التي يصدرها المدعي العام في دائرة الشؤون الخاصة ما قبل المحاكمة، فقد نصت المادة (٦١) على إجراءات اعتماد التهم قبل المحاكمة كما يلي ـــ

١) تعد دائرة ما قبل المحاكمة، في غضون فترة معقولة من تقديم الشخص إلى المحكمة أو حضوره طواعية أمامها، رهناً بأحكام الفقرة (٢)، جلسة لاعتماد التهم التي يعتزم المدعي العام طلب المحاكمة على أساسها وتعقد الجلسة بحضور المدعي العام والشخص المنسوب إليه التهم، هو ومحاميه.
٢) يجوز لدائرة ما قبل المحكمة، بناء على طلب المدعي العام أو بمبادرة منها، عقد جلسة في غياب الشخص المنسوب إليه التهم، من أجل اعتماد التهم التي يعتزم المدعي العام طلب المحاكمة على أساسها، ويكون ذلك في الحالات التالية:
١- عندما يكون الشخص قد تنازل عن حقه في الحضور؛ أو
ب ـــ عندما يكون الشخص قد فر أو لم يمكن العثور عليه وتكون كل الخطوات المعقولة لضمان حضور الشخص أمام المحكمة ولإبلاغه بالتهم وبأن جلسة ستعقد لاعتماد تلك التهم .
٣) يجب القيام بما يلي في غضون فترة معقولة قبل موعد الجلسة:
١- تزويد الشخص بصورة من المستند المتضمن للتهم التي يعتزم المدعي العام على أساسها تقديم الشخص إلى المحاكمة.
٢- إبلاغ الشخص بالأدلة التي يعتزم المدعي العام الاعتماد عليها في الجلسة.

ويجوز لدائرة ما قبل المحاكمة أن تصدر أوامر بخصوص الكشف عن معلومات لأغراض الجلسة.

٤) للمدعي العام، قبل الجلسة، مواصلة التحقيق وله أن يعدل أو يسحب أياً من التهم، ويبلغ الشخص قبل فترة معقولة من موعد الجلسة بأي تعديل أية تهم أو بسحب تهم. وفي حالة سحب تهم، يبلغ المدعي العام دائرة ما قبل المحاكمة بأسباب السحب .
٥) على المدعي العام، أثناء الجلسة، أن يدعم بالدليل الكافي كل تهمة من التهم لإثبات وجود أسباب جوهرية تدعو للاعتقاد بأن الشخص قد ارتكب الجريمة المنسوبة إليه. ويجوز أن يعتمد المدعي العام على أدلة مستنديه أو عرض موجز للأدلة، ولا يكون بحاجة إلى استدعاء الشهود المتوقع إدلاؤهم بالشهادة في المحاكمة .
٦) للشخص أثناء الجلسة:
١- أن يعترض على التهم.
٢- وأن يطعن في الأدلة المقدمة من المدعي العام .
٣- وأن يقدم أدلة من جانبه.
٧) تقرر دائرة ما قبل المحاكمة، على أساس الجلسة، ما إذا كانت توجد أدلة كافية لإثبات وجود أسباب جوهرية تدعو للاعتقاد بأن الشخص قد ارتكب كل جريمة من الجرائم المنسوبة إليه، ويجوز لدائرة ما قبل المحاكمة على التهم التي اعتمدتها:
١- أن تعتمد التهم التي قررت بشأنها وجود أدلة كافية، وأن تحيل الشخص إلى دائرة ابتدائية لمحاكمته على التهم التي اعتمدتها.
٢- أن ترفض اعتماد التهم التي قررت الدائرة بشأنها عدم كفاية الأدلة.
٣- أن تؤجل الجلسة وأن تطلب إلى المدعي العام للنظر فيما يلي:
١. تقديم مزيد من الأدلة أو إجراء مزيد من التحقيقات فيما يتعلق بتهمة معينة.
٢. تعديل تهمة ما أن الأدلة المقدمة تبدو كأنها تؤسس لجريمة مختلفة تدخل في اختصاص المحكمة .
٨) في الحالات التي ترفض فيها دائرة ما قبل المحاكمة اعتماد تهمة ما، لا يحال دون قيام المدعي العام في وقت لاحق بطلب اعتمادها إذا كان هذا الطلب مدعوماً بأدلة إضافية.



٩) للمدعي العام، بعد اعتماد التهم وقبل بدء المحاكمة، أن يعدل التهم وذلك بإذن من دائرة ما قبل المحاكمة وبعد إخطار المتهم. وإذا سعى المدعي العام إجراء إضافة تهم أخرى أو إجراء الاستعاضة عن تهمة أخرى أشد وجب عقد جلسة في إطار هذه المادة لاعتماد التهم. وبعد بدء المحاكمة يجوز للمدعي العام سحب التهم بإذن من الدائرة الابتدائية .

١٠) يتوقف سريان أي أمر حضور، سبق إصداره، فيما يتعلق بأية تهم لا تعتمدها دائرة ما قبل المحاكمة أو يسحبها المدعي العام.

١١) متى اعتمدت التهم وفقاً لهذه المادة، هيئة الرئاسة دائرة ابتدائية تكون، رهناً بالفقرة (٩) وبالفقرة (٤) من المادة (٦٤)، مسؤولة عن سير التدابير اللاحقة ويجوز لها أن تمارس أي وظيفة من وظائف دائرة ما قبل المحاكمة تكون متصلة بعملها ويمكن أن يكون لها دور في تلك التدابير.

يجب إشعار المتهم بالتهمة المنسوبة إليه، حيث إن اعتماد التهم قبل المحاكمة وإشعار المتهم الذي سيحال للمحاكمة أنه قد ارتكب جريمة بأدلة ثابتة لا لبس فيها يؤدي إلى إكمال إجراءات التحقيق وتقرير إحالة الشخص إلى المحاكمة أو مثوله طوعاً أو بناء على أمر حضور، على الدائرة التمهيدية أن تقتنع بأن الشخص قد ارتكب الجريمة وتوفير حقوقه، بما في ذلك حقه في التماس إفراج مؤقت انتظاراً للمحاكمة.

حيث إن للشخص أن يطلب الإفـراج عنه مؤقتاً انتظاراً للمحاكمة، ويستمر احتجاز الشخص إذا اقتنعت الدائرة التمهيدية بأن الشروط المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (٥٨) قد استوفت، وإذا لم تقتنع الدائرة التمهيدية بذلك تفرج عن الشخص، بشروط أو دون شروط إلا أن للدائرة التمهيدية أن قرارها فيما يتعلق بالإفراج عن الشخص أو احتجازه، وعلى أساس هذه المراجعة، يجوز للدائرة تعديل قرارها فيما يتعلق بالاحتجاز أو الإفراج أو شروط الإفراج إذا اقتنعت بأن تغير الظروف يقتضي ذلك. وتتأكد الدائرة التمهيدية من عدم احتجاز الشخص لفترة غير معقولة قبل المحاكمة بسبب تأخير لا مبرر له من المدعي العام، وإذا حدث هذا التأخير، تنظر المحكمة في الإفراج عن الشخص، بشروط أو دون شرط ويجوز للدائرة التمهيدية، عند الضرورة إصدار أمر بإلقاء القبض على شخص مفرج عنه لضمان حضوره أمام المحكمة .

ويحق للدائرة التمهيدية، بناء على طلب المدعي العام أو بمبادرة منها، عقد جلسة في غياب الشخص المنسوب إليه التهم، من أجل اعتماد التهم التي يعتزم المدعي العام طلب المحاكمة على أساسها، ويكون ذلك في الحالات التالية:

١) عندما يكون الشخص قد تنازل عن حقه في الحضور؛ أو

٢) عندما يكون الشخص قد فر أو لم يمكن العثور عليه وتكون قد اتخذت كل الخطوات المعقولة لضمان حضور لشخص أمام المحكمة ولإبلاغه بالتهم وبأن جلسة ستعقد لاعتماد تلك التهم. وفي هذه الحالة يمثل الشخص بواسطة محام حيثما تقرر الدائرة التمهيدية أن ذلك مصلحة العدالة.

وفي غضون فترة معقولة قبل موعد الجلسة يجب مراعاة ما يأتي، تزويد الشخص بصورة من المستند المتضمن التهم التي يعتزم المدعي العام على أساسها تقديم الشخص إلى المحاكمة .

رابعا :__ سلطة مجلس الأمن في تعليق التحقيق أو المقاضاة

لقد أعطت المادة (١٦) من نظام روما الأساسي لمجلس الأمن أن يعلق نشاط ودور المحكمة في التحقيق والمحاكمة، حيث نصت بأنه " لا يجوز البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة بموجب هذا النظام الأساسي لمدة أثني عشر شهراً بناءً على طلب من مجلس الأمن إلى المحكمة بهذا يتضمنه قرار يصدر عن المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويجوز للمجلس تجديد هذا الطلب بالشروط ذاتها " .

وأن هذا النص يعطي لمجلس الأمن سلطة خطيرة يعطل بمقتضاها نشاط المحكمة الدولية الجنائية، وإلغاء دور تلك المحكمة، فله أن يمنع البدء في التحقيق أو يوقف الاستمرار فيه أو يمنع البدء في المحاكمة أو يوفر الاستمرار فيها لمدة سنة كاملة قابلة للتجديد إلى ما لا نهاية في حالة اضطراب الأمن والسلام العالمي أو تهديدهما بالخطر، ويمكن تصور خطورة هذا الوضع في الفرض الذي يهب فيه مجلس الأمن لمساعدة دولة طرف في النظام الأساسي و تقبل باختصاص المحكمة، للحيلولة بين المحكمة الدولية وبين الفصل في جرائم وقعت على إقليم تلك الدولة أو ارتكبت بواسطة رعاياها، وهكذا تتدخل السياسة في القضاء مع أنه كان من الواجب الفصل بينهما .

ويجوز لمجلس الأمن الدولي أن يطلب إلى المحكمة الجنائية الدولية وقف التحقيق أو إرجاء المحاكمة، وفق الشروط التالية :__

١__ ضرورة أن يكون الطلب إلى المحكمة مبيناً على قرار يصدره المجلس بهذا الشأن .

٢__ أن يتصرف المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وبعبارة أخرى، يجب أن يرى المجلس أن التحقيق أو المحاكمة محل الإرجاء من شأن الاستمرار في أي منهما أن يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين .

٣__ ينبغي أن يكون إيقاف التحقيق أو المحاكمة لمدة محدودة لا تزيد على ١٢شهراً غير أن المادة ١٦تسمح للمجلس بتحديد الطلب بالشروط ذاتها لعدد غير محدد من المرات .

إلا أن القيود التي يتعين على مجلس الأمن من مراعاتها وتعرف القيد الأول: وهو أن قرار التعليق يحب أن يكون استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وليس استنادا إلى الجرائم التي تنظرها المحكمة الدولية، والقيد الثاني: وهو أن يكون التعليق في صورة قرار يصدر عن مجلس الأمن وليس في صورة تصريح يصدر عن رئيس المجلس .

المجلس الوطني الفلسطيني يطالب باتخاذ إجراءات جديدة فلسطينيا وعربيا وإسلاميا لحماية المسجد الأقصى

طالب المجلس الوطني الفلسطيني بموقف عربي وإسلامي فعلي وحازم لوقف اعتداءات وانتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المسجد الأقصى التي تمادت صباح اليوم الثلاثاء وقامت بتحطيم بوابات الجامع القبلي التاريخية ونوافذه والاعتداء على المعتكفين والمدافعين عنه، خلال الاقتحامات الوحشية المتكررة التي تشنها هذه القوات للمسجد الأقصى .

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صدر بتاريخ ١٥-٩-٢٠١٥ أن هذه الاعتداءات والاقتحامات الإرهابية والوحشية والاعتقالات والخراب الذي خلفته هذه الأعمال البربرية لن يردعها ولن يوقفها إلا اتخاذ إجراءات وقرارات جديدة فلسطينيا وعربيا وإسلاميا لحماية المسجد الأقصى، والابتعاد عن عبارات الاستنكار والتنديد التي لم تمنع الاحتلال الإسرائيلي من المضي قدما في مخططه بحق المسجد الأقصى المبارك وتحدي مشاعر المسلمين وأحرار العالم.

وثمن المجلس الوطني الفلسطيني موقف جلالة الملك عبد الله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية الحازم والمساند لحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وقضيته العادلة ودفاعه عن المسجد الأقصى المبارك.

ودعا المجلس الوطني الفلسطيني الاتحادات البرلمانية وبرلمانات الاتحاد الأوروبي خاصة للضغط على حكومات دولها لإلزام الاحتلال الإسرائيلي وحكومته للكف عن هذه الأعمال الوحشية لان شعبنا لن يقبل ان يقسم المسجد الأقصى وان يكافأ الاحتلال والمستوطنون على جرائمهم، محذرا في الوقت نفسه من التداعيات الخطيرة على المنطقة بأكملها جراء الصمت على هذه الأفعال التي تنتهك كافة الأعراف والمواثيق وقرارات الشرعية الدولية التي تعتبر الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية جزءا أصيلا من القدس عاصمة الدولة الفلسطينية.

المجلس الوطني الفلسطيني في يوم التضامن وذكرى تقسيم فلسطين

التضامن الفعلي يتطلب العمل السريع لإنهاء الاحتلال ووقف إرهابه وعدوانه على شعبنا

طالب المجلس الوطني الفلسطيني المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية وعلى رأسها مجلس الأمن ترجمة قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بحقوق شعبنا الفلسطيني إلى أفعال بوقف العدوان والإرهاب والاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطين حرة مستقلة وعاصمتها القدس.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان أصدره بتاريخ ٢٩-١١-٢٠١٥ بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي أعلنته الأمم المتحدة عام ١٩٧٧ والذي يصادف تاريخه تاريخ صدور قرار تقسيم فلسطين في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٤٧، أن إظهار التضامن الحقيقي يتطلب على الفور تمكين شعبنا من ممارسة حقه في تقرير مصيره واستصدار قرارات دولية ملزمة لإنقاذ أبناء شعبنا من جرائم الإسرائيلي بعد ٦٨ عاما على صدور قرار تقسيم فلسطين رغما عن إرادة شعبها والذي أدى إلى تشريده خارجها بفعل مجازر العصابات الصهيونية.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني أن الشعب الفلسطيني خاصة في هذه الأيام التي يتعرض فيها لشتى أنواع البطش والجرائم من إعدامات ميدانية وفرض للعقوبات الجماعية ضده وهدم لبيوته واعتقال جائر لأبنائه وبناته، وعربدة للمستوطنين، يحتاج إلى توفير الحماية الدولية وتخليصه من الظلم والقهر الذي يعانيه يوميا..

وطالب المجلس الوطني الفلسطيني الأمم المتحدة وجمعيتها العامة التي اعتمدت في مثل هذا اليوم من عام ٢٠١٢ قرارا بقبول فلسطين دولة مراقبة غير عضو، بضرورة تجسيد قراراها على الأرض الفلسطينية التي تتعرض كل يوم للنهب والاستيطان، والإعلان الصريح أن كل ما يحدث على أرضنا هو بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي لشعبها.

وثمن المجلس الوطني الفلسطيني تصاعد حملات التضامن والمقاطعة العالمية ضد الاحتلال الإسرائيلي، داعيا إلى تنفيد قرارات المجلس المركزي الفلسطيني الأخيرة الداعية لمقاطعه المنتجات الإسرائيلية كشكل من أشكال المقاومة الشعبية .

بيانات اصدرها المجلس

أصدر المجلس الوطني الفلسطيني خلال الفترة من تموز ٢٠١٥ - شباط ٢٠١٦ مجموعة من البيانات فيما يلي ملخصاً لبعض منها :

عمان-٢٢-١٢-٢٠١٥

ثمّن سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني قرار البرلمان اليوناني بإجماع أعضائه الاعتراف بدولة فلسطين رغم ما تمارسه إسرائيل من تضليل للرأي العام العالمي.

عمان-٢٠١٥/١٠/٢٨

استقبل رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون في مكتبه في العاصمة الأردنية عمان اليوم رئيس البرلمان العربي أحمد الجروان و الوفد المرافق من أعضاء لجنة فلسطين في البرلمان العربي.

عمان- ١٤-١٠-٢٠١٥

أكد المجلس الوطني الفلسطيني أن شعبنا يمارس حقه المشروع في الدفاع عن نفسه في وجه العدوان والإرهاب الذي تمارسه حكومة الاحتلال الإسرائيلي ضده وضد أرضه ومقدساته.

وجدد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صدر عنه اليوم أن المقاومة الشعبية التي يمارسها شعبنا دليل آخر على اتقاد روحه النضالية وقوة إرادته في الدفاع عن حقوقه وكرامته ورفضه للتعايش مع الاحتلال والاستيطان والإجرام الأكثر انحطاطا في تاريخ البشرية، فإطلاق النار على الأطفال والشباب والنساء وتركهم ينزفون حتى الموت دليل على انحراف أخلاقي عن القيم الإنسانية العالمية.

عمان-٢٠١٥/٩/٣٠

رحب المجلس الوطني الفلسطيني بما جاء في خطاب الرئيس محمود عباس اليوم في الأمم المتحدة والمعبر عن موقف الإجماع الوطني الفلسطيني الرافض لاستمرار الوضع القائم مع دولة الاحتلال الإسرائيلي.

عمان ٢٠١٥/٩/٢٧

أعلن رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سيلم الزعنون عن البدء بتوجيه الدعوات لكل أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني للمشاركة في جلسة المجلس التي ستعقد في رام الله يومي ١٥ و٢٠١٥/٩/١٦.

عمان-١٦-٩-٢٠١٥

بدعوة عاجلة من رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الأخ سليم الزعنون اليوم الأربعاء الموافق ٢٠١٥/٩/١٦ تداعى أعضاء المجلس الوطني المتواجدين في الأردن لاجتماع عاجل في مقر رئاسة المجلس بالعاصمة الأردنية عمان ناقشوا خلاله سبل التصدي ومواجهة ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي في المجسد الأقصى ومدينة القدس.

عمان-١٥-٩-٢٠١٥

طالب المجلس الوطني الفلسطيني بموقف عربي وإسلامي فعلي وحازم لوقف اعتداءات وانتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المسجد الأقصى التي تمادت صباح اليوم الثلاثاء وقامت بتحطيم بوابات الجامع القبلي التاريخية ونوافذه والاعتداء على المعتكفين والمدافعين عنه، خلال الاقتحامات الوحشية المتكررة التي تشنها هذه القوات للمسجد الأقصى .

عمان-١٥-٩-٢٠١٥

طالب سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الاتحاد البرلماني العربي لعقد جلسة طارئة للاتحاد البرلماني العربي في أسرع وقت ممكن لبحث الوضع في القدس وفي المسجد الأقصى.

رام الله-١٠-٩-٢٠١٥

ترأس سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني - رئيس لجنة الدستور الفلسطيني وبحضور نائبه د.نبيل شعث اجتماعا اليوم لأعضاء اللجنة بمقرها بمكتب المجلس الوطني برام الله.

وفي بداية الاجتماع أطلع الزعنون أعضاء اللجنة على ظروف وملابسات الدعوة لعقد دورة للمجلس الوطني ومبررات تأجيلها والتي كانت مقررة منتصف الشهر الجاري.

رام الله-٩-٩-٢٠١٥

عقد رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون مؤتمرا صحافيا صباح اليوم الأربعاء ٢٠١٥/٩/٩ في مكتب المجلس برام الله

عمان-٢٠١٥/٨/٣١

أكد سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني أن التحضيرات مستمرة داخل وخارج الوطن لعقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني في موعدها ومكانها، مهيبا بجميع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني والفصائل والاتحادات إلى المشاركة في أعمال دورة الانعقاد في رام الله يومي ١٤و١٥-٩-٢٠١٥.

عمان- ٢٠١٥/٨/٢٩

أعلن سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني عن تقديم موعد انعقاد جلسة المجلس الوطني الفلسطيني إلى يومي ١٤و٢٠١٥/٩/١٥ بدلا من يومي ٢٠١٥/٩/١٦/١٥، والمقرر عقدها في مدينة رام الله.

عمان ٣١-٧-٢٠١٥

دعا سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني لمواجهة إرهاب وجرائم الاحتلال ومستوطنيه ردا على الجريمة البشعة التي قامت بها مجموعة من الإرهابيين المستوطنين بحرق الطفل الرضيع علي دوابشة واستشهاده، وإحراق عائلته في قرية دوما قضاء نابلس بحماية جيش الاحتلال الإسرائيلي.

عمان-٣٠-٧-٢٠١٥

طالب المجلس الوطني الفلسطيني الاتحاد البرلماني الدولي بتحمل مسؤولياته بالتدخل لردع الكنيست الإسرائيلي وتماديه في إقرار القوانين والتشريعات العنصرية المخالفة لمبادئ القانون الدولي واتفاقات جنيف وكافة الأنظمة والمواثيق الإنسانية وكان آخرها مصادقته أمس على قانون التغذية القسرية بحق الأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام الذي يعد تشريعا لتعذيب الأسرى وقتلهم.



٢٧-٧-٢٠١٥

استقبل رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون في مكتبه في العاصمة الأردنية عمان اليوم الاثنين رئيس وأعضاء لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، وذلك بحضور أعضاء اللجنة السياسية في المجلس الوطني.

عمان-٢٦-٧-٢٠١٥

هنأ سليم الزعنون عضو اللجنة المركزية لحركة فتح – رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الدكتور صائب عريقات بمناسبة ترشيحه من قبل اللجنة المركزية لحركة فتح لشغل منصب أمين سر منظمة التحرير الفلسطينية.

عمان ٢٠١٥/٧/٢١

دان المجلس الوطني الفلسطيني واستنكر بشدة مصادقة كنيست الاحتلال الإسرائيلي على قانون يشدد الأحكام الجائرة على من يقاوم ويواجه بالحجارة قوات الاحتلال خاصة في القدس المحتلة.

عمان ١٦-٧-٢٠١٥

هنأ رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون، شعبنا في الوطن والشتات، والأمتين العربية والإسلامية بمناسبة حلول عيد الفطر السعيد.

عمان-٢٧-٦-٢٠١٥

أعرب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون عن استنكاره وإدانته الشديدة للأعمال الإرهابية التي وقعت أمس في تونس واستهدفت الأبرياء في منطقة سوسة السياحية وراح ضحيتها العشرات من القتلى والجرحى.

عمان-٢٧-٦-٢٠١٥

أدان رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون واستنكر بشدة التفجيرات الإرهابية التي وقعت أمس في الكويت والتي استهدفت المصلين في مسجد الإمام الصادق بمنطقة الصوابر الكويتية.

عمان-١٦-٦-٢٠١٥

أصدر المجلس الوطني الفلسطيني اليوم الأربعاء، العدد ٥١ من مجلته البرلمانية "المجلس"، وهي دورية تصدر من مقر المجلس في العاصمة الأردنية عمّان.

عمان١٥-٦-٢٠١٥

أدان المجلس الوطني الفلسطيني واستنكر بشدة إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل بحق الأسرى وجرائم القتل التي ترتكبها بحق أبناء شعبنا والتي كان آخرها جريمة القتل البشعة للمواطن عبد الله غنيمات في رام الله.

عمان-٢٠١٥/٦/٤

أكد المجلس الوطني الفلسطيني في ذكرى مرور ٤٨ على عدوان حزيران ١٩٦٧ أن شعبنا مصمم على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس على كامل حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

عمان- ٢٠١٥/٦/٤

طالب المجلس الوطني الفلسطيني الاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية إلى إدانة مشروع قانون سريان القوانين الإسرائيلية التي تقر في الكنيست بشكل تلقائي على المستوطنين والمستوطنات في الضفة



الغربية، وتحذير الكنيست من ان الاستمرار في إقرار هذا القانون يشكل خطرا كبيرا على العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، وخرقا للقوانين والقرارات الدولية وفي مقدمتها القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨.

عمان-٢٠١٥/٦/٤

أكد المجلس الوطني الفلسطيني في ذكرى مرور ٤٨ عاماً على عدوان حزيران ١٩٦٧ أن شعبنا مصمم على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس على كامل حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.



نهاية محمد - مدرسة الائتلاف والاختلاف

د. فيحاء عبد الهادي
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

من يعرفها؛ يعرف معنى أن يلتصق حب الوطن بالجلد حتى يصبحا واحداً.

منذ نعومة اظفارها، إثر تهجير أسرتها من طبريا عام ١٩٤٨، والإقامة في مخيمات سوريا، ومخيمات لبنان، ثم عودتها للوطن في بداية التسعينيات؛ ناضلت «نهاية محمد» لتحقيق حلم الاستقلال، ومعانقة الحرية، بمستوياتها كافة.

من يعرف «نهاية» الحبيبة؛ يعرف كيف يمكن التشبث بالحلم، وكيف يمكن العمل بلا كلل ولا ملل لتحقيقه.

من عرف قصة كفاحها؛ عرف ماذا يعني ارتباط العمل السياسي بالعمل النقابي والحقوقي.

من سمع صوتها؛ أدرك أن الصوت المنخفض الواثق هو سلاح الأقوياء.

من عمل معها؛ لمس ملامح شخصيتها العذبة؛ حسّها الإنساني، ورقة قلبها، وصلابة مواقفها السياسية، ومرونة مواقفها النقابية، وقدرتها غير المحدودة على الائتلاف والاختلاف.

عرفتها من خلال علاقتها الحميمة بالوالدة/ «عصام عبد الهادي»، التقيتها لأول مرة في بيروت، منتصف السبعينيات، حين كانت تحضر اجتماعات الأمانة العام للاتحاد كأصغر عضوة فيها، لفتتني قدرتها على العمل الدؤوب، مع نساء مناضلات في سن والدتها، ولفتتني رغبتها في انتهال المعرفة منهن، إيماناً منها بضرورة الانطلاق من خبرتهن في العمل السياسي والنقابي، وتطوير قدراتها الذاتية:

«إحنا كنا ب ٦٨ بأول عمرنا ومندفعين، ويعني المثل الأعلى إلنا كان هو النساء المناضلات، وبالنسبة لي كانت «عصام عبد الهادي» نموذجاً مثلاً أعلى، قدوة، بمقابلتي إلها تجسّد النموذج اللي بالذهن مع الشخص اللي قدّامي. «عصام» كل حدا إله مكان بجنبها، ما بتلغي الآخرين، مهما كانت إمكانيات هذا الآخر اللي بجنبها، أنا بحس إنه دورها كان بإطار الأمانة العامة بشكل عام ككل (تشير بيدها بحركة دائرية) زي المايسترو، اللي كان يحرص على إنه كل فريق يكون إله دوره بمهامه وبتكامل مع الآخرينَ، هادي نمط من القيادة اللي بفسح المجال لكل أعضاء الهيئة، لوجودهم، لتعزيزهم، يعني بجوّز مش كثَير منتشر عنا بتجربتنا الفلسطينية».

وكلما التقيت «نهاية»، بعد هذا التاريخ؛ برزت صورة شابة جميلة صغيرة، تنهل من المعرفة، وتشارك بفاعلية في العمل السياسي والنقابي، بإيمان عال، وبهمة وحيوية وحماسة نادرة.

لم تمثِّل الصديقة «نهاية محمد» ظاهرة نسوية فحسب؛ بل مثلت ظاهرة سياسية ونسوية ونقابية وإنسانية في آن؟

كيف استطاعت؟ هذا سرها، وسرّ القدرة على الائتلاف والاختلاف؛ القدرة العالية على نسج التحالفات، مع الاحتفاظ بهامش الاختلاف، كما انه سرّ إيمانها بالعمل الوحدوي، والديمقراطي.

لم تؤمن بالفصل بين السياسة والعمل النسوي، منذ بداية نشاطها السياسي، بل عملت على الربط بينهما وبين العمل والإنساني بكفاءة عالية.

دخلت المعترك السياسي شابة صغيرة، وبالتوازي مع السياسة خاضت غمار العمل النقابي، وأصبح ملازماً لها، ومرتبطاً باسمها، تماماً كما العمل السياسي، ارتبط اسمها بالنضال السياسي، ضمن موقعها القيادي المؤثر في صفوف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، كعضو اللجنة المركزية منذ عام ١٩٧٣:

«القيادية «نهاية محمد» تعد من أهم مؤسسي الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حيث بدأت مشوارها النضالي مع انطلاقة الثورة الفلسطينية، وكانت دوماً تمزج بين دورها كمناضلة وطنية، وقيادية في الحركة النسائية. تولت الكثير من المسؤوليات القيادية في الجبهة، إلى جانب موقعها في الحركة النسائية، وكانت القائد الأول لمنظمة الجبهة في سوريا، واستمرت في هذا الدور بعد قدومها إلى فلسطين».

وارتبط اسمها بالعمل النقابي، كعضو أمانة عامة في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، حتى عام ٢٠٠٩، ثم كنائبة لرئيسة الاتحاد حتى رحيلها، كما شغلت موقع رئيسة جمعية النجدة لتنمية المرأة الفلسطينية.

آمنت بأهمية المزج بين السياسة وحقوق النساء الفلسطينيات، وناضلت من خلال موقعها في الاتحاد، مع الحركة النسوية الفلسطينية، من أجل تضمين حقوق النساء الفلسطينيات في التشريعات والقوانين.

أي مستقبل مضيء ناضلت «نهاية محمد»، من أجل الوصول إليه؟ وأي واقع أسود أغمضت عينيها عليه؟!

عادت مع عائلتها إلى رام الله، عادت لتناضل من قلب الوطن؛ لتحقيق حلم العودة إلى طبريا:

«أنا لَمّن إجيت لهون اعتبرت رجعتي للوطن رح تسهم بقضية بناء الاتحاد وإلخ، أنا عايشة طول عمري على حلم العودة، وإنه هذا تحقق، إزا كنت قصرت مع ولادي بفترة ما، أو عملت بفعل انخراطي بمهام نضال وعمل، إنه لإني بدي أعود للوطن، إنه هذا طلع فيه مُبرر، إنه الولاد رجعوا للوطن، رجعوا لأهلهم، رجعوا لبلادهم».

ما الذي يمكن أن نعدها به؟

سوف نستلهم من خبرتها، ومن مسيرة حياتها، ما يجعلنا قادرين على التقاط النور الخافت، والخيط الأبيض من الواقع الأسود. سوف نلتقط بذرة الأمل؛ لنزرعها، ونرعاها، حتى تبرعم.

سوف نستلهم من مسيرتها دأب النمل، وخفة الفراشة، ونشاط النحل، وشراسة اللبؤة.

«نهاية» الحبيبة،

سوف تبقين حاضرة في ذاكرتنا الشخصية والجماعية أبداً،

وسوف نستكمل ما بدأت وزميلاتك المناضلات، من تعديل وتطوير وصياغة القوانين والتشريعات، التي تحميهن، وتبني مجتمعاً حراً خالياً من التمييز والقهر والظلم.

وسوف نمضي قدماً نحو استكمال حلم العودة والاستقلال؛ نرفض الانشطار، ونحافظ على وحدة الشعب، وعلى الأفكار التنويرية، ونرسِّخ قيم الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان.

منتهى حوراني: أول شهيدة بعد النكسة

تتبعت الحلقة الـ٢٧ من سلسلة 'كواكب لا تغيب' لوزارة الإعلام حكاية منتهى عوض حوراني، أول شهيدة في الضفة الغربية بعد النكسة.

ونقلت شقيقتها عفاف أحزان العائلة وذكريات شهيدتها، حين سقطت بزيها المدرسي، قبل أن تقترب من أحلامها بالوصول لمقاعد الثانوية العامة، ودراسة الصيدلة التي شغفت بها منذ الصغر.

تروي عفاف، وهي تحمل مطرزة أبدعتها منتهى قبل رحيلها، بجوار صورة تحتفظ ببقايا دمها: خرج أبي إلى العمل في منجرته، وذهبت منتهى إلى المدرسة، ولم يمض غير وقت قصير، إلا وعاد والدي مسرعا على غير العادة، وأخبرنا باندلاع مظاهرة مع جنود الاحتلال وسط مدينة جنين، وقبل أن يكمل إقفال باب منزلنا، سمع أصوات أعيرة نارية، فقال لنا: "منتهى راحت".

تتابع عفاف: بعد وقت قصير، حضر الجيران وأهالي الحي والمدينة، وكان معظمهم يعرفون باستشهاد منتهى في المواجهات التي دارت صباح يوم ١١ تشرين الثاني ١٩٧٤، على مقربة من دوار مدينة جنين، وأخفى والدي الأمر عنا، ووصلت أنا ووالدتي إلى المستشفى، وأخبرنا هناك باستشهادها، وطلب من جارنا أبو عصام أن يعيدنا للمنزل، دون أن نرى منتهى في دمها.

يصادرون 'المريول'

ووفق الأخت المكلومة، فإن منتهى صاحبة الترتيب الخامس من عائلة البنات الثماني والأخوين، سقطت ليست ببعيد عن مدرستها فاطمة خاتون، وسط جنين، بعد إصابة بالرأس، فيما أصيبت فتاة أخرى من عائلة أبو فرحة. ويومها طلب جنود الاحتلال من والدها، بأن تدفن العائلة ابنتها بعد ساعة فقط، وهو ما لم يحدث، فخرجت لوداعها الأخير جماهير غفيرة، ودارت مواجهات عنيفة، وشن الاحتلال اعتقالات، طالت أحد المصورين. فيما صادرت مريولها الأخضر المُقلم بالأبيض، الذي سقطت به، وأعيدت كتبها إلى مدرستها، ووصل قبرها أكاليل زهور من مدن الوطن، واتحادات المرأة.

ترسم عفاف صورة لشقيقتها، التي تسكن صورها وفستانها ومطرزتها قلب العائلة وجدران منزلها، والمولودة في ٢٠ شباط ١٩٥٨ فتقول: كانت أمي تنادي أختي 'سدرة المنتهى'، وكنا نلعب معاً الطميمة، والحجلة، والسبع حجار، ولا أنسى ضحكتها، وقامتها، وشعرها الأسود الساحل، وابتسامتها التي لا تغادرها، وطيبة قلبها، وعيونها الواسعة البنية، وكلما أشاهد صورتها وآثار بقايا دمها، أتذكر حلمها بدراسة الصيدلة، وتفوقها قبل عام واحد في 'المترك' إعدادي.

منتهى واحدة

وتضيف: رفضت أمي خديجة رحمها الله (توفيت عام ٢٠٠٨) أن نعيد تسمية منتهى على بنات الأخوات والأخوة والأقارب، وكانت تقول: هذا الاسم هبة من الله، وربنا أخذ أمانته، ولن نعيده في البيت. وقبل أن ترحل عن الدنيا، أعادت الوصية، أن نحافظ على منتهى واحدة في العائلة.

وبحسب ما تجمعه الأخت من ذكريات ومواقف، فإن الأم التي سافرت بعد أربعين يوما من استشهاد صغيرتها لتأدية فريضة الحج، شاهدتها في منامها تطلب منها أن لا تنسى هديتها، وتحضر لها بلوزة وبنطالاً، وهو ما فعلته الأم، وعادت من الحجاز بهدية منتهى، التي نقلتها لفتاة في عمرها.



الشهيدة منتهى حوراني

تقول عفاف التي أبصرت النور بعد سنتين من ميلاد منتهى: ولدت ابنة أختي ربى أبو زيد، بعد وقت قصير من رحيل منتهى، ورغم أنها لا تحمل اسمها إلا أنها تكاد تكون نسخة طبق الأصل عنها، بوجهها وعيونها وشعرها وقامتها، وحين نراها نخبرها بذلك، فنحزن وندعو الله لأختنا.

دموع وأزهار

تخصص عائلة حوراني وقتًا لذكرى ابنتها، فتذهب الأخوات والجيل الثاني الذي ولد بعد استشهاد منتهى، إلى الخزانة لتفقد فستانها، وللإمعان كثيرًا في مطرزتها التي سهرت على نسجها، فتتوزع بين الألم والترحم على روحها. مثلما سبق وأن حافظت الأم على تقاليد الذهاب إلى المقبرة، للترحم والدموع وزراعة الأزهار.

واللافت في حكاية منتهى، أن إحدى زميلات الشهيدة على مقاعد الدراسة، واسمها فاطمة العمار، انتقلت لتكون مديرة مدرسة تحمل اسمها، افتتحت حديثًا في جنين. فيما ينقل أهالي من المدينة أن حوراني سقطت جراء تعرضها للدهس من دبابة إسرائيلية وسط المدينة، خلال قمع جيش الاحتلال لمظاهرة جماهيرية.

قصص إنسانية

بدوره، أفاد مُسير أعمال وزارة الإعلام في جنين عبد الباسط خلف، بأن سلسلة 'كواكب لا تغيب' انطلقت قبل عامين في محافظة طوباس والأغوار الشمالية، أعادت كتابة قصص ٣٤ من شهداء طوباس وطمون وتياسير وعقابا ومخيم الفارعة، الذين سقطوا بعد النكسة وخلال انتفاضة الحجارة.

وأضاف: إن السلسلة تنتقل اليوم إلى محافظة جنين لتبدأ بقصة منتهى الحوراني، التي اختطفت لقب أول شهيدة في الضفة الغربية، بعد احتلالها عام ١٩٦٧، وستشرع في تتبع السير الإنسانية لشهداء الانتفاضة الشعبية عام ١٩٨٧.



